



# تحريرات طيبة النشر بين الإمام الإزميري والإمام المتولي (دراسة مقارنة)

عاصم أديب اسيناتي

ماجستير في القراءات  
كلية العلوم الإسلامية

1437هـ/2016م

# تحريرات طيبة النشر بين الإمام الإزميري والإمام المتولي (دراسة مقارنة)

عاصم أديب اسيناتي  
MQR143BH255

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في القراءات  
كلية العلوم الإسلامية

المشرف:

الأستاذ المساعد/ الدكتور هادي حسين عبد الله

ذو القعدة 1437هـ / أغسطس 2016م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الاعتماد

تم إعتقاد بحت الطالب: عاصم أديب اسبيناتي

من الآتية أسماءهم:

The thesis of Assem A Sbenati has been approved

By the following:

### المشرف

.....: الاسم

.....: التوقيع

### المشرف على التعديلات

.....: الاسم

.....: التوقيع

### رئيس القسم

.....: الاسم

.....: التوقيع

### عميد الكلية

.....: الاسم

.....: التوقيع

### عمادة الدراسات العليا

.....: الاسم

.....: التوقيع

## صفحة التحكيم

التوقيع	الاسم	عضو لجنة المناقشة
.....	.....	رئيس الجلسة
.....	.....	المناقش الخارجي الأول
.....	.....	المناقش الخارجي الثاني
.....	.....	المناقش الداخلي الأول
.....	.....	المناقش الداخلي الثاني
.....	.....	ممثل الكلية

## إقرار

أقر بأن هذا البحث من عملي وجدي إلا ما كان من المراجع التي أشرت إليها، وأقر بأن هذا البحث بكامله ما قدم من قبل، ولم يقدم للحصول على أي درجة علمية من أي جامعة، أو مؤسسة تربوية أو تعليمية أخرى.

اسم الطالب:..عاصم أديب اسيناتي



التوقيع:..

التاريخ:.....

## DECLARATION

I acknowledge that this research is my own work except the resources mentioned in the references and I acknowledge that this research was not presented as a whole before to obtain any degree from any university ,educational or other institutions .

Name of student : Assem A Sbenati

Signature.....

Date.....

## حقوق الطبع

جامعة المدينة العالمية

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية الأبحاث العلمية غير المنشورة

حقوق الطبع 2016 © محفوظة

عاصم أديب اسيناتي

تحريرات طيبة النشر بين الإمام الإزميري والإمام المتولي دراسة مقارنة

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل أو صورة من دون إذن مكتوب موقع من الباحث إلا في الحالات الآتية:

- 1- يمكن الاقتباس من هذا البحث بشرط العزو إليه.
- 2- يحق لجامعة المدينة العالمية ماليزيا الاستفادة من هذا البحث بمختلف الطرق وذلك لأغراض تعليمية، لا لأغراض تجارية أو تسويقية.
- 3- يحق لمكتبة جامعة المدينة العالمية بماليزيا استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور؛ إذا طلبتها مكاتب الجامعات، ومراكز البحوث الأخرى.

أكد هذا الإقرار:

الاسم: .....

التوقيع: .....

التاريخ: .....

## شكر و تقدير

الحمد لله الواهب المَنَّان، ذو الفضلِ و الإحسان.....

هو الذي تكرّم بتوفيقٍ و بمحض فضلٍ منه، على إتمام هذا البحث....

أشكره على سابغ نعمه، و أثني عليه بما هو أهله...

و الصلاة والسلام على سيدنا محمد، خاتم الأنبياء و المرسلين، و سبب وصول الكتاب المبين،

عبر صحابته و السادة القراء المتقنين..

كما أتوجه بالشكر لكل من قدم لي مساعدة في إنجاز مراحل البحث المختلفة..

و أخص بالشكر فضيلة الأستاذ الدكتور هادي حسين عبد الله، على ما تكرّم به من

إشراف على البحث و إبداء للملاحظات المهمة في مختلف مراحل البحث، أسهمت في إغناء

البحث

و إتمامه...

كما أشكر الهيئة التعليمية و الإدارية في جامعة المدينة العالمية، على ما تقدمه من تسهيلات

لطلاب العلم في مختلف المراحل...

و أشكر أيضاً كل من ساعدني في توفير مصادر و مراجع البحث، و جميع شيوخه و

أساتذتي الكرام.

و أُحيل الجميع على الله للمكافأة.....



إهداء

إلى ساداتنا القراء.....

وإلى طلاب العلم، وخاصة علم القراءات و المهتمين به.....

وإلى روح والديّ رحمهما الله جميعاً.....

وإلى جميع أهلي و أحبائي و أصحابي.....

أهدي هذا العمل

## الملخص

تناول البحث دراسة مقارنة في تحريرات طيبة النشر في القراءات العشر، بين تحريرات الإمام مصطفى الإزميري و الإمام محمد المتولي، من خلال كتابيهما المعروفين، بدائع البرهان و الروض النضير، وتعريفاً بعلم التحريرات و بالإمام الإزميري و بالإمام المتولي وبمنهجهما في التحرير ، حيث تمّ استخدام المنهج المقارن لعرض مواضع مهمة من أبواب الأصول ومن سورة البقرة لكل من ورش من طريق الأزرق و لأبي عمرو، أدى الاختلاف فيها بين الشيخين لاختلاف في الأداء عند القراءة. بمضمن طيبة النشر في القراءات العشر، وقد تم الرجوع إلى كتاب النشر لابن الجزري و إلى كتب أصول النشر الموجودة لمعرفة وجه الصواب في ذلك ، فظهر وجود نصوص من كتاب النشر في ما يقرب من نصف المواضع المعروضة، وكان المرجح فيها ما اختاره ابن الجزري نفسه، وأما باقي المواضع التي لم يوجد فيه نص من كتاب النشر ، فكان المرجح فيها نصوص كتب أصول النشر الموجودة . وقد ظهر أن تحريرات الإزميري أكثر اتباعاً لابن الجزري ، وأن تحريرات المتولي أكثر أخذاً بالاجتهاد و التأمل في النصوص.

### ABSTRACT

This research presented a comparative study in: the Redaction Of The Ten Major Recitations from Taieba ALNashir... Between The Redaction of ALEZMIRI and the Redaction of ALMOTWALLI..From both: the book of BADAAEA ALBORHAN and the book of ALRAWD ALNADEER. The study contained: introduction, four chapters and conclusion. The introduction contained: the research importance, the aims, past studies, and the Research methodology. The first chapter contained: Definition, emergence, and the important books of the Redaction of the Recitations. The second and third chapters contained: biography of both: ALEZMIRI and ALMOTWALLI, and there Curriculum in Redaction. The fourth chapter contained the issues of the differences between the two books within Sura ALBAKARAH and Rules of Recitations.for WARSH from ALAZRAK tareek ,and ABU AMER. And finally the conclusion with the study results and recommendations. Inductive descriptive analytical comparative Curriculum was used in this study. The results reached to twenty-four issues. And they were compared with the similar ones at the book of ALNASHIR and its sources, and the right opinion of each was preferred According to data.

## فهرس المحتويات

أ.....	صفحة العنوان.....
ب.....	صفحة البسمة.....
ج.....	الاعتماد.....
د.....	صفحة التحكيم.....
ه.....	الإقرار.....
و.....	Declaration.....
ز.....	حقوق الطبع..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة.
ح.....	شكر وتقدير.....
ط.....	إهداء.....
ي.....	ملخص البحث.....
ل.....	Abstract.....
ل.....	فهرس المحتويات.....
1.....	المقدمة.....
3.....	أهمية الدراسة.....
4.....	مشكلة البحث.....
5.....	أسئلة البحث.....
5.....	أهداف البحث.....
5.....	الدراسات السابقة.....
9.....	منهج البحث و أدواته.....
14.....	الفصل الأول: علم التحريرات.....

- 15 .....المبحث الأول - تعريف علم التحريات
- 17 .....المبحث الثاني - نشأة علم التحريات و تاريخ التأليف فيه
- 21 .....المبحث الثالث - منهج الإمام ابن الجزري ومَن بعده من العلماء في التحرير
- 24 .....المبحث الرابع - أهم المؤلفات في علم التحريات
- 30 ..... الفصل الثاني: التعريف بالإمام الإزميري**
- 31 .....المبحث الأول:المطلب الأول: اسمه ونسبه
- 30.....مولده ونشأته
- 30.....شيوخه
- 30.....تلاميذه
- المطلب الثاني:
- 31.....مؤلفاته
- 31.....وفاته
- 32.....المبحث الثاني: منهج الإمام الإزميري في كتاب بدائع البرهان ومصادره
- 36 ..... الفصل الثالث: التعريف بالإمام المتولي**
- 37 .....المبحث الأول: المطلب الأول: اسمه ونسبه
- 36.....مولده ونشأته
- 37.....شيوخه
- 37.....تلاميذه
- 38.....المطلب الثاني :مؤلفاته
- 41.....وفاته
- 41.....المبحث الثاني: منهج الإمام المتولي في كتاب الروض النضير و مصادره
- 44..... الفصل الرابع: مسائل الاختلاف بين الإمام الإزميري و الإمام المتولي:**
- 44 ..... المسألة الأولى: قصر مد البدل المحقق مع تقليل ذات الياء
- 54 ..... المسألة الثانية: الاعتداد بمد البدل المغير بالنقل

- 58 ..... المسألة الثالثة: التوسط في مد البدل مع تفخيم الراء المنصوبة المنونة
- 64 ..... المسألة الرابعة: توسط (إِسْرَعِيل) مع التقليل في ذوات الياء
- 65 ..... المسألة الخامسة: مذهب ابن بليمة في تفخيم نحو (خَيْرٌ)
- ..... المسألة السادسة: ترقيق راء (ذكراً) مع توسط مد البدل

67

- 69 ..... المسألة السابعة: تفخيم الراء في (إِجْرَامِي) مع توسط وقصر مد البدل
- 73 ..... المسألة الثامنة: تفخيم الراء في (عَشِيرَتِكُمْ) مع توسط وقصر مد البدل
- 76 ..... المسألة التاسعة: تفخيم الراء في (لَعْبْرَةٌ) و(عَبْرَةٌ) و(كَبِيرَةٌ) مع توسط وقصر مد البدل ...
- 78 ..... المسألة العاشرة: ترقيق اللام بعد الطاء المهملة على توسط مد البدل
- 84 ..... المسألة الحادية عشرة: ترقيق اللام المفتوحة بعد الطاء المعجمة الساكنة
- 84 ..... المسألة الثانية عشرة: طول مد البدل على وجه توسط الواو في (سَوَاءٌ)
- 89 ..... المسألة الثالثة عشرة: توسط الألف الأولى في ﴿ءَالِقَنَ﴾
- 92 ..... المسألة الرابعة عشرة: الفتح في رؤوس آي السور الإحدى عشرة للأزرق
- 97 ..... المسألة الخامسة عشرة: الغنة مع الإدغام الكبير لأبي عمرو
- 107 ..... المسألة السادسة عشرة: الغنة مع الإدغام الكبير ليعقوب
- 112 ..... المسألة السابعة عشرة: الإدغام الكبير مع مد المنفصل لروح
- 113 ..... المسألة الثامنة عشرة: الوقف بالروم على نحو (النار) على وجه التقليل للسوسي
- 111 ..... المسألة التاسعة عشرة: الإبدال مع المد على تقليل (فعلى) للسوسي
- المسألة العشرون: الأوجه الجائزة لأبي عمرو في آية: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾
- 118 ..... إلى آخر الآية (البقرة: 54).

المسألة الحادية و العشرون: إمالة (الناس) على قصر المنفصل والغنة في اللام والراء للدوري عن أبي عمرو.....124

المسألة الثانية والعشرون: الأوجه الجائزة للسوسي في آية ﴿ وَمَنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةٌ وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ (البقرة: 201).....126

المسألة الثالثة و العشرون: الأوجه الجائزة لدوري أبي عمرو في قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ حَاجَّ إِبرَهيمَ فِي رَيْبِهِ ﴾ إلى قوله ﴿ آيَةً لِلنَّاسِ ﴾ (البقرة: 258-259).....125

المسألة الرابعة و العشرون: تقليل (بلى) و (متى) للسوسي.....127

الخاتمة:.....130

النتائج:.....135

المقترحات:.....133

الفهارس.....138

فهرس الآيات القرآنية.....135

فهرس الأعلام المترجم لهم.....138

فهرس المراجع و المصادر.....145

## المقدمة

الحمد لله الذي تفضّل على عباده بتلاوة كلامه الحكيم، و الصلاة و السلام على نبيه الكريم، الذي وصلنا بهذا الجبل المتين، وعلى آله و صحبه أجمعين، الذين حفظ الله بهم كتابه ودينه القويم. وبعده.. فقد تفضّل المولى الكريم بحفظ كل علمٍ من علوم الشريعة بعلماء عاملين، قاموا به حق القيام، ففصلوه بعلمٍ و بيان و صانوه من فقدان، فحفظوه في صدورهم و في مؤلفاتهم.... و من أشرف هذه العلوم، علم القراءات لتعلّقه بكلام الرحمن، إذ حفظه الله على مرّ العصور بالأئمة القراء الأعلام، و إمامهم في ذلك منذ القرن التاسع الهجري حتى الآن الإمام ابن الجزري رحمه الله تعالى<sup>(1)</sup>، الذي كان له قدم سبقٍ في حفظ هذا العلم، في الصدور و في السطور، فلا يكاد سندٌ من أسانيد القراء اليوم إلا و يمرّ بسلسلة ابن الجزري، و لا يكاد مؤلفٌ في القراءات إلا و ينقل أو يعتمد على كتاب ابن الجزري الأهم في هذا الفن، ألا وهو كتاب (النشر في القراءات العشر)<sup>(2)</sup>

(1) الإمام الحافظ المقرئ شيخ الإقراء في زمانه شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الدمشقي الشافعي، إمام القراءات الذي لا نظير له في عصره في الدنيا، الحافظ للحديث، وُلد بدمشق سنة 751هـ، قرأ و روى الروايات عن أكثر من أربعين شيخاً، منهم: أبو المعالي بن اللبان و محمد بن الصائغ، قرأ عليه خلق كثير، منهم: أحمد بن الجزري ولده و محمود الشيرازي. من مؤلفاته: كتاب (النشر في القراءات العشر) الذي لم يُصنّف مثله، و اختصره في (التقريب) توفي سنة 833 هـ في شيراز رحمه الله تعالى. (ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ط1، 327/2) (السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، د.ط، 9 / 256).

(2) طبع كتاب النشر بدمشق بتحقيق الشيخ محمد أحمد دهمان 1924م، ثم طبع بالقاهرة بتحقيق الشيخ علي الضباع 1940م، ثم طبع كذلك بالقاهرة بتحقيق الشيخ محمد سالم محيسن 1980م، ثم بيروت بتحقيق الشيخ أحمد أمين 1986م، ثم قام بتحقيق قسم الأصول منه الشيخ السالم الجكني برسالة دكتوراه، و أكمل تحقيق ما تبقى منه الشيخ محمد محفوظ الشنقيطي برسالة ماجستير، وهو في طور الطباعة في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف بالمدينة المنورة. (الحافظ، شيخ القراء الإمام ابن الجزري، ط1، ص33) (الزعي، تحقيق كتاب أجوبة الإمام ابن الجزري على المسائل التبريزية، رسالة ماجستير، المقدمة).

الذي جمع فيه قراءات<sup>(1)</sup> الأئمة العشرة و رواهم<sup>(2)</sup> المشهورين المذكورين في الشاطبية والدرة، إلا أنه توسع في الطرق<sup>(3)</sup>، فذكر عن كل راو أربعة طرق، فبلغ بذلك ثمانين طريقاً عن الرواة العشرين المشهورين، ثم فرّع منها طرقاً تفصيليةً فبلغ في عدّها تسعمائة و ثمانين طريقاً قال عنها: "و استقرت جملة الطرق عن الأئمة العشرة على تسعمائة طريق و ثمانين طريقاً، حسبما فصل فيما تقدم، عن كل راو من رواهم، و ذلك بحسب تشعب الطرق من أصحاب هذه الكتب"<sup>(4)</sup>.

وقد نظم ابن الجزري رحمه الله أهم ما في كتابه النشر في منظومته الشهيرة ب (طية النشر في القراءات العشر)<sup>(5)</sup>.

وغدا (كتاب النشر و منظومة طية النشر) محط اهتمام العلماء وعنايتهم، حتى صار اعتماد أهل القراءات في التلقي عليهما.

والتلاوة بمضمن طية النشر لا تكون صحيحةً إلا عن طريق تخلص القراءات المختلف فيها من التركيب<sup>(6)</sup>، وذلك بنسبة الطرق إلى أصحابها و هو ما يسمى بالتحريرات<sup>(7)</sup>، وبمعرفتها يسلم القارئ من الخلط و التلفيق الممتنعين روائيةً، وهو ما أشار إليه ابن الجزري بقوله عن حكم التركيب في مقام الرواية:

(1) القراءات: كل ما ينسب إلى إمام من القراء العشرة المشهورين (الضباع، الإضاءة في بيان أصول القراءات، ط1، ص 5).

(2) الرواية: كل ما ينسب للأخذين عن القارئ و لو بواسطة (الضباع، المرجع السابق، ص 5).

(3) الطريق: كل ما ينسب لمن أخذ عن الراوي و إن نزل (الضباع، المرجع السابق، ص 5).

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق سالم الحكيني (قسم الأصول)، رسالة دكتوراة، ص 733.

(5) طُبعت بعدة طبعات، أشهرها طبعة مكتبة دار الهدى بتحقيق الشيخ محمد تميم الزعبي، و طبعة دار ابن الجزري بتحقيق الشيخ أيمن رشدي سويد.

(6) التركيب و الخلط و التلفيق بمعنى: وهو خلط الطرق بعضها ببعض (الضباع، صريح النص في الكلمات المختلف فيها عن حفص، د.ط، ص 2) وقد عرفه ومثّل له الدكتور أيمن سويد حفظه الله في شرحه على منظومة تلخيص صريح النص في الكلمات المختلف فيها عن حفص للشيخ عبد العزيز عيون السود بقوله: "أخذ أمر مروي من طريق و قراءته مع أمر آخر مروي من طريقٍ أخرى، كالقراءة بالتكبير العام مع السكت بأحد نوعيه في آن واحد لحفص من طريق الطيبة، فإن الذي روى التكبير لم يرو السكت، و الذي روى السكت لم يرو التكبير" اه (سويد، شرح منظومة تلخيص صريح النص، د.ط، ص 4).

(7) تم أفراد الفصل الأول من البحث للكلام على التحريرات.

" وأما ما لم يكن كذلك فإننا نفرق فيه بين مقام الرواية وغيرها، فإن قرأ بذلك على سبيل الرواية فإنه لا يجوز أيضاً من حيث إنه كذب في الرواية وتخليط على أهل الدراية، وإن لم يكن على سبيل النقل و الرواية بل على سبيل القراءة والتلاوة فإنه جائز صحيح مقبول لا منع منه ولا حذر وإن كنا نعييه على أئمة القراءات العارفين باختلاف الروايات من وجه تساوي العلماء بالعوام، لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام" (1)

والتحريرات باب عظيم في علم القراءات عني به العلماء في مصنفاتهم، ونحو طرقاً مختلفةً فيه، فمنهم من أخذ بظاهر النشر واعتمد على كلام ابن الجزري فقط، ومنهم من كان لا يكتفي بكلام ابن الجزري في النشر بل كان يرجع إلى أصوله جزئية جزئية مع اعتماد نقل ابن الجزري فيما لم يجده في نسخه، ومنهم من كان يرجع إلى أصول النشر مع الالتزام بما يجد في النسخ الموجودة بين يديه ولو أدى ذلك لترك نقل ابن الجزري (2).

وقد أدى هذا الاختلاف في منهج التحرير إلى اختلافٍ فيما اختاره الأئمة في تحريقاتهم، أدى إلى ظهور تعابير جزئي في الأداء بين أتباع المدارس المختلفة السابقة الذكر وقد وصل أحياناً قليلة إلى حد التناقض، فما يميزه البعض يمنعه الآخر، مما يتطلب دراسة واعية للموضوع.

### أهمية الدراسة:

يُلاحظ أن كثيراً من طلبة العلم المحققين و المقرئين اليوم يعتمدون في قراءتهم بمضمن طيبة النشر على تحريقات الإزميري (طريق إسلامبول) (3)، أو على تحريقات المتولي (طريق المصريين) (1)، وذلك في الأعم الأغلب.

(1) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الحكيني)، ص 386.

(2) تم إفراد الفصل الأول من البحث للتوسع في تعريف علم التحرير وتاريخ التأليف فيه، و مدارسه و تراجم علمائه.

(3) طريق (إسلامبول أو الأتراك): هو عدد من طرق القراءات العشر الكبرى التي انتشرت في بعض البلاد، ومنها ما انتشر في الديار الشامية عن طريق الشيخ عبد الله المنجد (ت 1359 هـ) و تلميذه الشيخ عبد القادر قويدر العربي (ت 1369 هـ)، وهذا أحد أسانيدها (إلى ابن الجزري) على سبيل المثال لا الحصر:

قرأ الشيخ عبد القادر قويدر رحمه الله على الشيخ عبد الله المنجد وهو على الشيخ حسين موسى شرف الدين المصري وهو على الشيخ أحمد خلوصي الإسلامبولي المدعو بحافظ باشا وهو على الشيخ محمد سليم أفندي وهو على الشيخ الحاج مصطفى الشهير بموقت أفندي وهو على الشيخ خليل البلوي البستاني وهو على الشيخ الحاج الفهمي الوديني وهو على الشيخ محمد النعيمي وهو على الشيخ الحاج حسين بن الحاج مراد الأرض رومي وهو على الشيخ علي المنصوري وهو على الشيخ محمد

وقد يلاحظ المدقق في تحريرات الشيخين اتفاقاً في مواضع كثيرة و اختلافاً في مواضع أخرى، ويترجم هذا الاختلاف إلى اختلاف في الأداء في بعض المواضع و الأصول. مثل جواز التقليل للأزرق على مرتبة قصر البدل عند المتولي و عدم جوازه عند الإزميري.

لذلك لا بد من إجراء استقصاء لمواضع الاختلاف بين الشيخين ومعرفة حجة كل منهما في استناده إلى النشر و إلى أصول النشر ومحاولة الوصول إلى الوجه الصواب في ذلك.

وقد تم اختيار كتاب (بدائع البرهان على عمدة العرفان) للإمام الإزميري و (الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير) للإمام المتولي مع وجود غير هذين الكتابين لنفس المؤلفين، لأنهما الأوسع و الأكثر شرحاً و تبييناً لرأي و اجتهاد الشيخين في تحريرهما<sup>(2)</sup>.

### مشكلة البحث:

البقري والشيخ سلطان المزاحي والشيخ علي الشيراملسي)، وقرأ الشيخ سلطان المزاحي على الشيخ سيف الدين الفضالي وهو على الشيخ شحادة اليميني، وقرأ الشيخ محمد البقري و الشيخ الشيراملسي على الشيخ عبد الرحمن اليميني وهو على والده الشيخ شحادة اليميني، وقرأ الشيخ شحادة اليميني على الشيخ ناصر الدين الطبلاوي وهو على القاضي زكريا الأنصاري وهو على الشيخ العقبي و النويري و فخر الدين الضير، وهم على إمام القراء والمحدثين شمس الدين محمد بن محمد الجزري. (انظر للتوسع في الأسانيد كتاب: سويد، السلاسل الذهبية بالأسانيد النشرة، ط1، ص 110 حتى 131).

(1) طريق المصريين: هو عدد من طرق القراءات العشر الكبرى المنتشرة في الديار المصرية، وهذا أحد أسانيدنا (إلى ابن الجزري) على سبيل المثال لا الحصر عن الشيخ علي الضباع (ت 1380هـ) رحمه الله تعالى:

قرأ الشيخ علي الضباع رحمه الله على الشيخ حسن الكتي المصري (صهر المتولي) وهو على الشيخ الإمام محمد المتولي وهو على الشيخ أحمد الدري التهامي وهو على الشيخ أحمد سلمونة وهو على الشيخ إبراهيم العبيدي وهو على الشيخ عبد الرحمن الأجهوري وهو على الشيخ أحمد الأسقاطي وهو على الشيخ أحمد البنا الديمياطي وهو على الشيخ علي الشيراملسي وهو على الشيخ سيف الدين الفضالي وهو على الشيخ شحادة اليميني وهو على الشيخ ناصر الدين الطبلاوي وهو على القاضي زكريا الأنصاري وهو على الشيخ العقبي و النويري و فخر الدين الضير، وهم على إمام القراء والمحدثين شمس الدين محمد بن محمد الجزري. (انظر للتوسع في الأسانيد كتاب: سويد، المرجع السابق، ص 110 حتى 131).

(2) انظر للتوسع:

—رسالة: نجيب، منهج العلامة الإزميري في تحريراته من خلال كتابه بدائع البرهان، رسالة ماجستير، ص 162 حتى 277

—مقدمة: أبو الجود، تحقيق كتاب الروض النضير في أوجه الكتاب المنير، ط1، ص 100 حتى 104.

وجود اختلاف ظاهر بين تحريرات الإزميري و تحريرات المتولي يؤدي إلى اختلاف في الأداء عند القراءة بمضمن طيبة النشر في القراءات العشر .

## أسئلة البحث:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- 1- هل هناك اختلاف بين تحريات العلامة الإزميري في كتابه البدائع، وبين تحريات العلامة المتولي في كتابه الروض، يؤدي إلى اختلاف في الأداء فيما بين من يقرأ من طريقيهما، في سورة البقرة وفي بعض أبواب الأصول الملحقة، لورش من طريق الأزرق و لأبي عمرو البصري ؟
- 2- ما هو سبب هذا الاختلاف الموجود بين تحريات الشيخين ؟
- 3- هل للإمام ابن الجزري رحمه الله تعالى، رأي في مواضع الاختلاف الموجودة ؟
- 4- ما هو وجه الصواب الظاهر في ذلك؟
- 5- ما هو المنهج العام الذي اتبعه كل من الشيخين في تحريرتهما ؟

## أهداف البحث:

- 1- استقصاء أهم مواضع الاختلاف بين تحريات الإزميري من كتاب بدائع البرهان على عمدة العرفان و تحريات المتولي من كتاب الروض النضير، في سورة البقرة وبعض أبواب الأصول الملحقة لكل من ورش من طريق الأزرق و أبي عمرو.
- 2- الرجوع إلى النشر و إلى أصول النشر في مواضع الاختلاف للترجيح بين الشيخين.
- 3- بيان سبب الاختلاف الموجود بين الشيخين في التحريرات.
- 4- محاولة الترجيح و معرفة وجه الصواب عند مواضع الاختلاف بين الشيخين.
- 5- استخلاص المنهج العام لكل من الشيخين في حكمه على المسائل التحريرية.

## الدراسات السابقة:

لم يظهر من خلال الاستقراء وجود دراسة مماثلة لموضوع البحث الحالي.  
 إلا أنه توجد بعض المؤلفات و الرسائل الجامعية المشابهة لبعض جوانب موضوع الدراسة الحالية، وهي:

1- كتاب ( تحريرات طيبة النشر على ما جاء في عمدة العرفان للإزميري ) ( دار الصحابة للنشر) للمؤلف جمال الدين محمد شرف:

عرض فيه المؤلف كتاب عمدة العرفان للإزميري من خلال جداول للأوجه<sup>(1)</sup> والتحريرات.

يشابه الدراسة الحالية في أنه أشار إلى ما زاد المتولي أو خالف فيه الإزميري، و يخالفها في أنه لم يرجع إلى كتاب بدائع البرهان للإزميري و أنه لم يعرض تحريرات الإزميري أو المتولي على كتاب النشر أو أصوله، و أنه لم يحاول الترجيح بينهما عند الاختلاف.

2 - كتاب (عمدة العرفان للإزميري ) الذي طبع عن (دار الجندي بمصر) بتحقيق الشيخ أحمد عبد العزيز الزيات و الشيخ محمد جابر:

يشابه الدراسة الحالية في أنه قد ذكر في بعض حواشيه بعض ما اختلفت فيه تحريرات المتولي عن الإزميري، و يخالفها في أنه لم يذكر أي تفصيل أو ترجيح أو رجوع إلى أصول النشر أو إلى بدائع البرهان في تلك المواضع.

3- رسالة ماجستير(منهج العلامة الإزميري في تحريراته من خلال كتابه بدائع البرهان)، في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة عام 1434هـ، للباحث محمد بن أحمد سعيد بن نجيب: استفاض فيها الباحث بعرض منهج الإزميري في البدائع واستخدم منهج الاستقراء و الوصف.

تشابه الدراسة الحالية في عرضها لمنهج الإزميري في التحرير في كتاب البدائع، و تخالفها بأنها لم تقم بإجراء مقارنة مع أي منهج آخر، وكذلك لم تقم بعرض تحريرات الإزميري على أصول النشر.

4- كتاب (الروض النضير في أوجه الكتاب المنير، للشيخ محمد بن أحمد المتولي ) بتحقيق الدكتور خالد أبو الجود، و صدر عن (دار الصحابة):

(1) الأوجه: ( جمع وجه وهو: كل خلاف جائز يُروى عن القراء) ينجي فيها القارئ في الإتيان بأي واحد منها.(الضباع، الإضاءة، ط1، ص5)

يشابه الدراسة الحالية في عرضه لمنهج المتولي في التحرير في مقدمة الكتاب، و يخالفها بأنه لم يتم بإجراء مقارنة مع أي منهج آخر، وكذلك لم يتم بعرض تحريرات المتولي على أصول النشر.

5- كتاب ( تحرير الطرق والروايات للشيخ علي المنصوري ) بتحقيق الدكتور خالد أبو الجود، و صدر عن ( مكتبة أولاد الشيخ للتراث ): قام المحقق بمقابلة مواضع من كلام المنصوري في الكتاب مع ما ورد من ردود للإزميري في بدائع البرهان على هذه المواضع.

يشابه الدراسة الحالية في جزئية عرضه لتحريرات البدائع مع تحريرات أخرى، و يخالفها في كون التحريرات المقابلة للمنصوري، و في عدم عرض المواضع على كلام النشر أو أصوله.

6- كتاب ( اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداءً ) للدكتور بشير أحمد دعبس، وقد صدر عن ( دار الصحابة ):

عرض فيه المؤلف الأوجه الخلافية و طرقها من كتاب النشر و بين المقدم منها في الأداء، إلا أنه لم يستوف جميع هذه الأوجه، فعلى سبيل المثال لم يتعرض الكتاب لذكر أوجه الأزرق في باب الفتح والإمالة في ذوات الياء عامة<sup>(1)</sup>.

يشابه الدراسة الحالية في عرضه للأوجه الخلافية، و يخالفها في النقاط التالية:

- لم يتطرق الكتاب لذكر الأوجه الناجمة عن اجتماع حكمين أو أكثر في موضع واحد، فلم يذكر مثلاً التحريرات الناتجة عن اجتماع مد البدل مع ذات الياء للأزرق، أو اجتماع الإدغام الكبير مع الغنة لأبي عمرو.

- لم يعرض الكتاب النصوص الموجودة من كتب أصول النشر عند ذكر الأوجه إلا فيما ندر، فهو يذكر أسماء الكتب التي جاء منها الوجه دون عرض نصوص هذه الكتب، كما أنه جانب الصواب في نسبته لبعض الكتب، فعلى سبيل المثال: ذكر قصر المد المنفصل لأبي عمرو بكماله من

(1) (دعبس، اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداءً، ط1، ص 367 حتى 419). حيث تعرض الكتاب لذكر أوجه الأزرق في رؤوس الآي و في الكلمات الفرشية، و لم يتعرض لذكر الأوجه في ذوات الياء عامة.

كتاب الكامل للهدلي<sup>(1)</sup>، و الصحيح أنه لا يأتي منه القصر للدوري، و ذكر التوسط في مد البدل للأزرق من كتاب الإرشاد لابن غلبون<sup>(2)</sup>، و الصحيح أنه لا يأتي منه إلا القصر في البدل.

- لم يتعرض الكتاب لذكر مذاهب المحررين - الذين جاؤوا بعد ابن الجزري - في ما ذكر من الأوجه إلا فيما ندر.

### منهج البحث و أدواته:

المنهج المتبع في البحث الحالي هو منهج مقارنة. وذلك كما يلي:

1- تم جمع أهم المسائل في التحريات، التي اختلفت فيها تحريات الشيخ الإزميري والشيخ المتولي، في سورة البقرة و في بعض أبواب الأصول المهمة، لجميع القراء والرواة من طريق طيبة النشر، فبلغت أكثر من أربعين مسألة..

وقد وقع الاختيار على المسائل المتعلقة برواية ورش من طريق الأزرق و بقراءة أبي عمرو البصري، من بين مجموع القراء والرواة، من أجل متطلبات أطروحة الماجستير وفقاً لما يلي:

أ- تم اختيار أهم مواضع أبواب الأصول و سورة البقرة، أخذاً بترتيب القرآن الكريم.

ب- تم اختيار المسائل المتعلقة بورش من طريق الأزرق و بأبي عمرو البصري. اعتماداً على ترتيب القراء في طيبة النشر، حيث يأتي نافع ثم ابن كثير ثم أبو عمرو ثم باقي القراء، ولكن المسائل المتعلقة برواية قالون عن نافع و بورش من طريق الأصبهاني وكذا بابن كثير لاتكاد تذكر في الاختلافات بين تحريات الشيخين، فكان حرياً بالاختيار أن يقع على من ذكر.

ت- ألحقت بمسائل أبي عمرو مسألتان ليعقوب لتعلقهما بشدة بالموضوع.

وقد بلغت المسائل في مجموعها أربعة و عشرين مسألة..

حيث تم عرض نصوص المسائل من كل من كتابي البدائع و الروض في كل مسألة، واعتمد على النسخ التالية:

(1) دعبس، اختلاف وجوه طرق النشر، ط1، ص 276. و انظر تفصيل ذلك في المسألة العشرين من هذا البحث.

(2) دعبس، المرجع السابق، ص 278. و انظر تفصيل ذلك في المسألة الأولى من هذا البحث.

- كتاب الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير للشيخ محمد المتولي بتحقيق الدكتور خالد أبو الجود، طبعة دار الصحابة.

- كتاب بدائع البرهان على عمدة العرفان للشيخ مصطفى الإزميري، مخطوط بخط الشيخ عبد القادر العرييلي<sup>(1)</sup>، في عام 1345هـ، مؤلف من مجلدين، مكتبة الشيخ كريم راجح حفظه الله، نسخة مصورة تصويراً عادياً.

وقد تم اختيار كتاب البدائع للإزميري و الروض للمتولي مع وجود غير هذين الكتابين لنفس المؤلفين. لأنهما الأوسع و الأكثر شرحاً و تبييناً لرأي و اجتهاد الشيخين في تحريرهما<sup>(2)</sup>.  
2- ثم تم عرض نص كتاب النشر<sup>(3)</sup> لابن الجزري رحمه الله في كل مسألة من المسائل - إن وجد- ثم عرض نصوص كتب أصول النشر الموجودة في ذلك، سواء وجد نص لابن الجزري من النشر أم لم يوجد.

3- مناقشة هذه النصوص وتحليلها وعرضها على كلام ابن الجزري و الإزميري و المتولي.

(1) عبد القادر بن أحمد سليم قويدر الشافعي، الشهير بالعرييلي أو العرييني، والمعروف بالشيخ عبده صمادية. شيخ القراءات العشر الكبرى في الديار الشامية. قرأ على الشيخ عبد الله المنجد و أحازه وعلى غيره، كما أحازه الشيخ محمد علي الضباع شيخ القراء في مصر مكاتبه. قرأ عليه خلق كثير، ومن الذين قرؤوا عليه العشر الكبرى: الشيخ عبد العزيز عيون السود و الشيخ محمد كريم راجح شيخ قراء الشام، توفي سنة 1369هـ في قرية عربين رحمه الله تعالى. (الحافظ، تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر الهجري، ط1، ص182)، (الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، اللوحة الأولى و الأخيرة).

تنبه: ذكرت بعض المصادر أن سنة وفاة الشيخ كانت 1379هـ وهو وهَمٌ، لأن الشيخ عبد القادر كتب في نهاية مخطوط بدائع البرهان الذي خطّه لنفسه أنه فرغ من كتابته عام 1345هـ، وعلق عليه الشيخ كريم راجح حفظه الله - تلميذ المترجم - كتاباً بعبارة ( عاش الشيخ بعدها 24 سنة) فيكون الصواب في سنة وفاته 1369هـ والله أعلم. والوهَم بفتحين مصدر (وَهَمَ الرجلُ في الأمر: يَهِمُّ) وهو الصواب، وشاع المصدر منه بإسكان الهاء ( الوَهْم) وهو خطأ. (انظر: زعبلوي، معجم أخطاء الكتاب، ط1، ص682)

(2) انظر للتوسع:

-رسالة: نجيب، منهج العلامة الإزميري في تحريراته من خلال كتابه بدائع البرهان، رسالة ماجستير، ص 162 حتى 277  
- مقدمة: أبو الجود، تحقيق كتاب الروض النضير في أوجه الكتاب المنير، ط1، ص 100 حتى 104.  
(3) تم الاعتماد على نسخة كتاب النشر في القراءات العشر بتحقيق سالم الحكيني (قسم الأصول)، رسالة دكتوراة، جامعة الإمام محمد بن سعود - 1421هـ.

4- استخلاص نتيجة البحث في المسألة وفق ما يلي:

أ- في حال وجود نص لابن الجزري من كتاب النشر في المسألة:

إن وجد نص لابن الجزري من كتاب النشر فهو المرجح - حتى لو خالفت عبارته ظاهر العبارة الموجودة في كتب أصول النشر -، لأننا عندما نقرأ بمضمن طيبة النشر، فنحن نقرأ باختيار<sup>(1)</sup> ابن الجزري، ومن طريقه التي قرأ بها على شيوخه وقرأ بها رحمه الله تعالى، فكل ما اختاره ابن الجزري من (كتب أصول النشر الموجودة في زمنه) فإنه قد تلقاه و اتصل بنا سنده به، وكل ما وُجد في كتب أصول النشر ( في زمن ابن الجزري أو ما بعده ) و لم يختره ابن الجزري فإنه لم يتصل بنا سنده به، والله أعلم.

إذ أن ابن الجزري رحمه الله قد صرح في بداية كتاب النشر أنه يلتزم ذكر ما وقع له من أسانيد إلى الكتب المذكورة بطريق الأداء فقط، حيث قال: " وها أنا أذكر الأسانيد التي أدت القراءة لأصحاب هذه الكتب من الطرق المذكورة وأذكر ما وقع من الأسانيد بالطرق المذكورة بطريق الأداء فقط حسبما صح عندي من أخبار الأئمة.."<sup>(2)</sup>

ب- في حال عدم وجود نص من كتاب النشر لابن الجزري في المسألة:

إن لم يوجد نص من كتاب النشر لابن الجزري في المسألة، فظاهر النصوص هو المرجح، بشرط ألا يخالف الأداء، والله أعلم.

هذا.. وقد أشار ابن الجزري في مواضع من كتاب النشر إلى عدم التعلق بظاهر النصوص أحياناً إذا خالف الأداء المعروف، إذ قال: " تنبيه: ظاهر عبارة التيسير في ﴿هُدَايَ﴾ في البقرة وطه، و﴿وَحْيَايَ﴾ في الأنعام، و﴿مَثْوَايَ﴾ في يوسف، الفتح لورش من طريق الأزرق، وذلك أنه لما نص

(1) عُرِّفَ الاختيارُ بتعاريف عدة من أبرزها:

1- انتقاء القارئ الضابط العارف باللغة طريقة خاصة به في القراءة منسوبة إليه مستلة من بين ما روي عن شيوخه لعله ما. واختيار فلان: أي الوجه الذي اختاره. (فلاتة، الاختيار عند القراء مفهومه مراحل وأثره في القراءات، رسالة ماجستير، ص 43).

2- ملازمة إمام معتبرٍ وجهاً أو أكثر من القراءات، فينسب إليه على وجه الشهرة و المداومة، لا على وجه الاختراع و الرأي و الاجتهاد. (الدوسري، معجم المصطلحات في علمي القراءات و التجويد، ط1، ص 22).

(2) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الجكني)، ص 532 (وانظر سويد، السلاسل الذهبية، ط1، ص 25).

على إمالته للكسائي من رواية الدوري عنه في الفصل المختص به وأضاف إليه ﴿رُءْيَاكَ﴾ نص بعد ذلك على إمالة ﴿رُءْيَاكَ﴾ بين بين لورش وأبي عمرو دون الباقي، وقد نص في باقي كتبه على خلاف ذلك، وصرح به نصاً في كتاب (الإمالة)، وهو الصواب خلافاً لمن تعلق بظاهر عبارته في التيسير، وكذلك ظاهر عبارة العنوان في هود يقتضي فتح ﴿مُرْسَهَا﴾ لورش، وكذا ﴿الشَوَائِ﴾ في الروم، والصواب إدخال ذلك في الضابط المتقدم في باب الإمالة فيؤخذ له بين بين بلا نظر والله أعلم" اهـ<sup>(1)</sup>.

وقال في موضع آخر: " وقد حكى الأستاذ أبو جعفر بن البادش عن شيخه شريح بن محمد أنه كان يميز الهمز مع الإدغام، فقال في باب الإدغام من (إقناعه) بعد حكايته كلام الأهوازي المذكور: والناس على ما ذكر الأهوازي، إلا أن شريحاً بن محمد أجاز لي الإدغام مع الهمز، قال: وما سمعت ذلك من غيره. قلت: وقد قصد بعض المتأخرين التغريب فذكر ذلك معتمداً على ما ذكره الهذلي فكان بعض شيوخنا يقرئنا عنه بذلك، وأخذ عليّ الأستاذ أبو بكر بن الجندي بذلك عندما قرأت عليه ب(المبهج) متمسكاً بما فيه من العبارة المحتملة، حيث قال في باب الإدغام: إنه قرأ من رواية السوسي بالإدغام والإظهار وبالهمز وتركه. وليس في هذا تصريح بذلك، بل الصواب الرجوع إلى ما عليه الأئمة وجمهور الأمة ونصوص أصحابه هو الصحيح، فقد روى الحافظ أبو عمرو الداني أن أبا عمرو كان إذا أدرج القراءة أو أدغم لم يهزم كل همزة ساكنة، فلذلك تعين له القصر أيضاً حالة الإدغام كما سيأتي تحقيق ذلك والله تعالى أعلم" اهـ<sup>(2)</sup>.

وقد سلك الإزميري مثل هذا المسلك في أحد المواضع التي خالف فيها ظاهر النص الأداء المعروف، عندما قال: " تنبيه: قال في النشر بعد تمثيل (لا) التي للتبرئة (نص على ذلك ابن سوار في المستنير) قلت: رأيت نسخاً كثيرة من المستنير لم يتعرض لذكر التوسط في هذا النوع إلا نسخة واحدة ذكر فيها أول البقرة قال (روى القطان عن ابن سعدان عن سليم عن حمزة

(1) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الحكيني)، ص 1337. و انظر المواضع التي ذكرها ابن الجزري في:

1- الداني، التيسير، ط2، ص 49-50.

2- ابن خلف، العنوان في القراءات السبع، ط1، ص 39 و 99.

(2) ابن الجزري، المرجع السابق، ص 889.

التوسط في ﴿لَارِيْبَ﴾ ونحوها، فعلى هذا لا يجيء التوسط من المستنير لخلف وخلاد، ولكننا نأخذ بالتوسط منه اعتماداً على ابن الجزري لأنه عالم بالفن، ويحتمل خطأ جميع ما رأته من النسخ " اهـ. (1)

ولمزيد الفائدة أنقل النصين التاليين المتعلقين بالموضوع و أحتم بهما الفقرة، عن رسالة (منهج الإزميري). النص الأول:

" فقد ذكر في مقدمة كتابه النشر إسناد القراءات العشر من أكثر من ثمانية وخمسين كتاباً قرأ بها على مشايخه، إلا أنه لم يسند طرق الروايات إلى هذه الكتب جميعاً، وإنما اختار منها ستة و ثلاثين كتاباً فقط، ثم إنه لم يأخذ بكل ما في هذه الستة و الثلاثين كتاباً، و إنما قد يسند منها طريقاً و يترك آخر، كما أنه أيضاً لم يأخذ بكل ما في الطرق التي أسند منها، و إنما قد يسند الطريق إلى الراوي ثم يأخذ منه أوجهاً و يترك أوجهاً أخرى، كما أنه قد يأخذ أوجهاً من كتب غير مسندة للقارئ أو خارج الستة و الثلاثين كتاباً المسندة، بالإضافة إلى طرق أدائية لا يعلم أحد بعد ابن الجزري ما فيها إلا فيما عزاه إليها، وهذا كله داخل تحت باب الاختيار، ثم ضمن هذه الاختيارات في منظومته طيبة النشر، فاختيارات ابن الجزري رحمه الله هي الحاكمة على الكتب، وليست الكتب هي الحاكمة على ابن الجزري، ولذلك فعلى من قرأ من طريق ابن الجزري أن يحترم اختياراته، ولا يصح أن نعقب عليه لتركه وجهاً من كتاب مسند، أو لزيادته وجهاً من كتاب غير مسند، لأن ذلك كله اختيار منه لعلل يقصدها و لضوابط وضعها في قبول الأوجه أو ردها" اهـ. (2).

النص الثاني: " فإن قلت آخذ بما في الكتب و أترك ما في النشر ورد عليك أمران، الأول: احتمال التصحيف في الكتب التي بين أيدينا، وقد مر مثال على ذلك. الثاني: احتمال مخالفة اختيارات ابن الجزري، فعندما يعزو ابن الجزري وجهاً بلا خلف إلى طريق ثم نجد في أحد الكتب المسندة من هذا الطريق وجهاً آخر، فإن ذلك لا يعني بالقطع خطأ ابن الجزري أو سهوه، وإنما قد

(1) الإزميري، بدائع البرهان على عمدة العرفان، مخطوط، ل 1 / 6.

— و معنى ( لا التي للتبرئة ): ( لا ) النافية للجنس نحو ( لا ريب ) و ( لا شية )، وتمد حمزة فقط. (الضباع، الإضاءة، ط1، ص 19).

(2) نجيب، منهج الإزميري، رسالة ماجستير، ص 182.

يعني تركه لذلك الوجه الذي وجدناه اختياراً أو تضعيفاً له، أو لأنه لم يقرأ به على شيوخه " اهـ (1).

---

(1) نجيب، منهج الإزميري، رسالة ماجستير، ص 238.

## الفصل الأول: علم التحريات

- المبحث الأول: تعريف علم التحريات
- المبحث الثاني: نشأة علم التحريات و تاريخ التأليف فيه
- المبحث الثالث: منهج الإمام ابن الجزري ومَن بعده من العلماء في التحرير
- المبحث الرابع: أهم المؤلفات في علم التحريات

## المبحث الأول - التعريف بالتحريرات لغة و اصطلاحاً:

### التحرير لغة:

مصدر حرّ يحرّ، فهو محرّر و هو محرر، و أصل المادة من حرّ، و لها معانٍ كثيرة، فتحريير الكتاب و غيره: تقويمه و تخليصه بإقامة حروفه، و تحسينه بإصلاح سقطه، و كل ما أُخلص فهو محرر، و التحرير أيضاً: الإفراء، يقال: حرّره بأمر كذا أي: أفرد له، و تحرير المبحث: تعيينه و تعريفه<sup>(1)</sup>.

فمعاني التحرير لغةً: التقويم، و التحسين، و التخليص من العيب و النقص، و الإفراء، و عليه فتحريير القراءات تقويمها و تحسينها و تخليصها من العيب و النقص، و إفراء طرقها طريقاً طريقاً.

أما في الاصطلاح: فقد عُرف التحرير بعدة تعريفات منها:

- 1- تعريف العلامة الإزميري " التدقيق في القراءات و تقويمها، و العمل على تمييز كل رواية على حدة من طرقها الصحيحة و عدم خلط رواية بأخرى"<sup>(2)</sup>.
- 2- تعريف العلامة المتولي " والتحرير و التهذيب و التصفية و التنقيح بمعنى، و غاية الغرض منه هنا تخليص الأوجه من التركيب"<sup>(3)</sup>.
- 3- تعريف الشيخ عبد الرازق موسى<sup>(4)</sup> "تنقيح القراءة من أي خطأ أو خلل، كالتركيب مثلاً"<sup>(5)</sup>.
- 4- تعريف الشيخ إيهاب فكري " منع أوجه للقراءة يفيد ظاهر الطيبة جوازها"<sup>(1)</sup>.

(1) انظر: [ الفراهيدي، العين، حرف (الحاء)، باب (الحاء مع الراء)، ط1، 3/ 25 ]، [ ابن منظور، لسان العرب، باب (الحاء)، مادة (حرّ)، د.ط، ص 831 ]، [ الزبيدي، تاج العروس، باب (الراء المهملة)، فصل (الحاء)، مادة (حرّ)، د.ط، 10/ 588 ].

(2) الإزميري، عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن، د.ط، ص 3.

(3) المتولي، الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير، ط1، ص 112.

(4) عبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسى، ولد بمصر عام 1934 م، و كان عضواً باللجنة العلمية لمراجعة المصحف الشريف بمجمع الملك فهد، قرأ على الزيات و غيره، من مؤلفاته: تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة، توفي رحمه الله سنة 1429هـ، (البرماوي، إمتاع الفضلاء بتراجم القراء، ط1، 1/ 150)

(5) موسى، تأملات حول تحرير العلماء للقراءات المتواترة، ط1، ص 9.

5- تعريف الشيخ خالد أبو الجود " علم يبحث في تنقيح القراءات القرآنية التي ذكرت في كتاب النشر و تهذيبها وتخليص القراءات المختلف فيها من التركيب، و ذلك بنسبة الطرق إلى أصحابها بحيث لا ينتسب حرف لغير من ورد عنه"<sup>(2)</sup>.

وللتدقيق في الأمر فإنَّ بعض التعاريف السابقة يُسجَّل عليه الملاحظات التالية:

فَيرِدُ على التعريف الثاني أنه اكتفى بذكر المعنى اللغوي للتحريم، و لم يذكر المعنى الاصطلاحي الدقيق للتحريم، كما ذكر أن الغرض منه التخليص من التركيب و لم يذكر وسيلة ذلك..

و يَرِدُ على التعريف الثالث أنه يدخل فيه - بالإضافة للتخليص من التركيب - كلُّ ما يبحث في الأخطاء الحاصلة أثناء القراءة كالبحث في أحكام التجويد مثلاً، أو اللحن الخفي و الجلي، أو الوقف والابتداء. كما أنَّ التخليص من التركيب هو ثمرة علم التحريم، و ليس تعريفاً له..

كما وَ يَرِدُ على التعريف الرابع أنَّ علم التحريم لا يختص ببحث مسائل القراءات العشر الكبرى، بل يشمل الصغرى أيضاً من طريق الشاطبية و الدرّة. والله أعلم. و الظاهر من التعاريف السابقة أنها تجتمع على معنى واحد، وهو:

منع إسناده ووجهه في القراءة إلى غير قارئه، والله أعلم بالصواب

(1)فكري، تقريب الطيبة، ط1، ص 589.

(2)أبو الجود، مقدمة تحقيق الروض النضير، ط1، ص 55.

## المبحث الثاني - نشأة علم التحريرات و تاريخ التأليف فيه

حوى كلام المتقدمين بعض الإشارات إلى علم التحرير، ومن ذلك ما ورد في بعض الآثار عن التابعين " عن أبي عبد الرحمن السلمي رضي الله عنه أنه قرأ على عثمان بن عفان رضي الله عنه، قال فقال لي: إنك إذا تشغلي عن النظر في أمور الناس فامض إلى زيد بن ثابت، فإنه أفرغ لهذا الأمر فاقراً عليه، فإن قراءتي وقراءته واحدة، ليس بيني وبينه فيها خلاف"<sup>(1)</sup>.

فقول عثمان رضي الله عنه: (فامض إلى زيد بن ثابت، فإنه أفرغ لهذا الأمر فاقراً عليه، فإن قراءتي وقراءته واحدة، ليس بيني وبينه فيها خلاف) فيه إشارة إلى الحث على عدم خلط قراءة بقراءة، وهو أحد معاني علم التحرير المتقدمة..

ومن الأمثلة أيضاً في كلام للمتقدمين قول الإمام السخاوي<sup>(2)</sup> تعليقاً على قول الإمام الشاطبي:

..... و خلفهم في الناس في الجرِّ (ح) صلاً<sup>(3)</sup>

" و كان شيخنا يقرأ بالإمالة له من طريق الدُّوري، و بالفتح من طريق السوسى، و هو مسطور في كتب الأئمة كذلك " اه<sup>(4)</sup>، إذ إن ( الحاء) من قول الشاطبي: ( حُصَّلاً) رمزٌ للقارئ أبي عمرو البصري بكماله، وقد بين السخاوي أن الخلف فيه عن أبي عمرو مرتبٌ لا مفرع<sup>(5)</sup>، فالإمالة فيه للدوري، والفتح فيه للسوسى. فهذا أيضاً من التحرير لأنه متعلق بعزو الروايات و الطرق و ضبطها.

(1)الهندي، كتر العمال، ط5، رقم الحديث 37053 (نسبه إلى ابن الأنباري في المصاحف)، 13 / 394

(2) علي بن محمد بن عبد الصمد، الإمام علم الدين أبو الحسن الهمداني السخاوي المقرئ المفسر النحوي اللغوي الشافعي، شيخ مشايخ الإقراء بدمشق، قرأ على الإمام الشاطبي وغيره، وهو أول من شرح الشاطبية بكتابه (فتح الوصيد)، توفي 643هـ. (ابن الجزري، غاية النهاية، ط1، 1 / 789).

(3)الشاطبي، حرز الأمانى ووجه النهان في القراءات السبع، ط8، البيت 331.

(4)السخاوي، فتح الوصيد في شرح القصيد، ط1، ص465.

(5) الخلاف المرتب: أن يقع الخلاف في الكلمة القرآنية عن القارئ، فينسب وجه لبعض الرواة فيكون لغيرهم من الرواة عن القارئ الوجه المضاد له.

الخلاف المفرع: أن يقع الخلاف في كلمة قرآنية عن راوٍ أو طريق، بينما بقية الرواة أو الطرق لهم وجه واحد فقط. (الدوسري، معجم المصلحات، ط1، ص76-77). (الضباع، إرشاد المرید إلى مقصود القصيد، د.ط، ص134).

وقد اختلف العلماء و الباحثون في تحديد نشأة هذا الفن فقيل إنها كانت في القرن الخامس الهجري في عصر الداني و ابن شريح و مكّي و الأهوازي و الهذلي، حيث ظهر جمع القراءات في ختمة واحدة، و من قال بهذا الشيخ عبد الرازق موسى رحمه الله، حيث قال:

" و بعد أن استقر العمل بجمع القراءات في ختمة واحدة في حال التلقي، تشعبت الطرق، و كثرت الأوجه، فاحتاج الأمر إلى تنظيم هذه القراءات و التنبيه على عدم التركيب فيها، لأن من شروط الجمع عدم التركيب في القراءة الواحدة و تمييز بعضها عن بعض، وإلا وقع فيما لا يجوز لقراءة ما لم يتزل "(1).

وقال آخرون إن هذه النشأة كانت متقطعة و عُني بها السابقون في مصنفاتهم، قال الدكتور إبراهيم الدوسري: " و التحريرات باب عظيم في علم القراءات، عُني به السابقون في مصنفاتهم، و كان أكثرهم يذكر طرقة في أول كتابه، ولكنها لم تظهر ظهوراً فاشياً و تفرد بالتأليف - و الله أعلم - إلا بعد أن عكف القراء على القراءة بمضمن الطيبة التي جمعت زهاء ألف طريق، و لعل أول من أفردا بالتصنيف محمد بن أحمد العوفي(2)(3).

و أما تحريرات طيبة النشر بشكل خاص فقد نشأت على يد الإمام ابن الجزري نفسه(4) حيث أنه حرر في كتاب النشر عدة مسائل.

(1) موسى، تأملات حول تحرير العلماء، ط1، ص 11.

(2) محمد بن أحمد العوفي، عالم بالقراءات والتفسير، من علماء القرن الحادي عشر الهجري، له عدة كتب في القراءات وتحريرها، من مؤلفاته: تلخيص النشر و الجواهر المكلفة، توفي سنة 1050هـ. (البرماوي، إمتاع الفضلاء بتراجم القراء، ط1، 73/4).

(3) الدوسري، الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات، ط1، ص 337.

(4) ذكر بعض الباحثين أن ابن الجزري نفسه ذكر جزءاً إضافياً في التحريرات ملحقاً بكتاب النشر، و أنه موجود في بعض مخطوطات النشر في نهاية باب الأصول و أول الفرش، حيث ذكر فيها أنه سيذكر بعض التحريرات ثم ترك بياضاً وهو حوالى تسع ورقات، ونص العبارة " وحيث انتهى الحال إلى هنا فلنذكر مثلاً من القرآن في رواية رواية وطريق طريق تعلم قراءة القرآن، واختلاف الطرق و الروايات، لجمع مذاهبهم في بعض الآيات، والتفريع على طرق هذا الكتاب، و الله الموفق...." و التحقيق أنها ليست من كلام ابن الجزري، إنما هي لمن بعده، فقيل إنها من كلام الشيخ حسين بن عثمان، تلميذ ابن الجزري، وأنها ترجمة لبعض ما كتبه الشيخ حسين بالفارسية في كتاب له اسمه (منهاج النشر)، و قيل إنها من كلام الشيخ محمد العوفي. والله أعلم.

فقد ورد في مقدمة تحقيق كتاب شرح مقرب التحرير " عندما ألف الإمام ابن الجزري كتابه

النشر ثم نظمه في طيبة النشر، أطلق أحكاماً لبعض القراء تحتاج إلى تقييد حتى تطابق ما

قرأ به الإمام ابن الجزري و شيوخه، و عليه فإن بدء علم تحريرات الطيبة كان على يد الإمام ابن الجزري نفسه " (1).

وقد اتسم منهج ابن الجزري في التحرير في كتابه النشر بسماةٍ عدةٍ، يأتي ذكرها مفصلةً فيما بعد إن شاء الله.

ثمَّ سار على طريق ابن الجزري و منهجه من جاؤوا بعده مثل ابنه و النويري شارح الطيبة وغيرهما فلم يكن هناك شيء من التحريرات يذكر -في الغالب- غير ما حرره ابن الجزري، و قد امتدت هذه الفترة إلى نهايات القرن العاشر و بدايات القرن الحادي عشر الهجري، حيث ظهرت أولى المؤلفات المستقلة في التحريرات بشكل عام (الشاطبية أو الطيبة) على يد الشيخ شحادة اليميني (2) (ت 987 هـ)، وتبعه الشيخ محمد بن أحمد العوفي (ت 1050 هـ) في (تلخيص النشر)، والشيخ سلطان المزاحي (3) (ت

((انظر الملحق كاملاً على ما ذكره الشيخ سالم الجكني على الرابط التالي:

vb.tafsir.net/tafsir6864/#.ViyUBn6rTIU

وانظر للتوسع في الآراء التي قيلت في ذلك: نجيب، منهج العلامة الإزميري في تحريراته من خلال كتابه بدائع البرهان، رسالة ماجستير، ص 61 حتى 64.))

(1) أبو الجود و فكري، مقدمة تحقيق (شرح مقرب التحرير للخليجي)، ط1، ص50.

(2) شحادة اليميني الشافعي المصري الأزهري نزيل المدينة المنورة، والد الشيخ عبد الرحمن اليميني، من أشهر شيوخه الشيخ ناصر الدين الطباوي، توفي 987 هـ. (سويد، السلاسل الذهبية، ط1، ص 122) (البرماوي، إمتاع الفضلاء بتراجم القراء، ط1، 2/ 610).

وقد ذكره الشيخ إبراهيم السمنودي بأنه أول واضع للتحريرات بقوله:

وقل حكمه فرض و أول واضع له اليميني المدعو شحادة في العلا.

(السمنودي، منظومة البدر المنير من كتاب جامع الخيرات في تجويد و تحوير أوجه القراءات، د.ط، البيت رقم 13، ص486).

(3) سلطان بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل أبو العزائم المزاحي -بفتح الميم وتشديد الزاي- المصري الأزهري الشافعي، إمام الأئمة، قرأ على سيف الدين الفضالي وغيره، أخذ عنه خلق كثير، توفي 1075 هـ. (المرصفي، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، ط1، 2/ 238).

1075) في (المسائل العشرين) و الصفاقسي<sup>(1)</sup>، (ت 1117هـ) في (غيث النفع)، والبنا الدمياطي<sup>(2)</sup> (ت 1117هـ) في (إتحاف فضلاء البشر).<sup>(3)</sup>

فقد ذكر صاحب غيث النفع في مقدمة كتابه أن من الأسباب التي دفعته لتأليفه، تحرير إطلاقات الشاطبية و تقييدها، حيث قال:

"ماشياً في جميع ذلك على طريقة المحققين كالشيخ العلامة أبي الخير محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري الحافظ رحمه الله، من تحرير الطرق وعدم القراءة بما شذ و بما لا يوجد كما يفعله كثير من المتساهلين القارئين بما يقتضيه الضرب الحساوي، فإن ذلك غير مخلص عند الله عز وجل، و كان شيخنا يحذرنى من ذلك كثيراً و يقول ما معناه: إياك أن تميل إلى الراحة و البطالة و تقرأ كتاب الله بما يقتضيه الضرب الحساوي كما يفعله أهل الكسل، و أظنه أنه أخذ علي عهداً بذلك حرصاً منه رحمه الله على إتقان كتاب الله، وهذا هو الحق الذي لا ينبغي للمؤمن أن يجيد عنه"<sup>(4)</sup>.

ثم بعد ذلك تتالت مؤلفات المحررين على الطيبة إلى وقتنا الحالي، وقد تشابه بعضها في المنهج، وهو ما سيذكر لاحقاً إن شاء الله.

(1) علي بن محمد بن سالم النوري الصفاقسي المالكي، كان محدثاً مفسراً واعظاً مجاهداً في سبيل الله، صنف كثيراً من كتب القراءات و التجويد و الفقه وغيرها، قرأ على الشيخ علي الشيراملسي و الأفرازي المغربي و غيرهما، توفي 1117هـ. (المرصفي، المرجع السابق، 2/ 288) (البرماوي، المرجع السابق، 2/ 241).

(2) أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي الشافعي البناء، عالم كبير بالقراءات و الفقه و الحديث، قرأ على الشيخ سلطان المزاحي و النور الشيراملسي و غيرهما، توفي 1117هـ. (المرصفي، المرجع السابق، 2/ 216).

(3) نجيب، منهج العلامة الإزميري، رسالة ماجستير، ص 52.

(4) الصفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع، ط1، ص5.

### المبحث الثالث - منهج الإمام ابن الجزري ومن بعده من العلماء في التحرير:

لقد اتسم منهج الإمام ابن الجزري في التحرير في كتابه النشر، بأهم السمات التالية:

- 1- عزو الأحرف إلى الطرق و الكتب، مع أنه كان يترك العزو أحياناً، كما كان أحياناً يعزو الحرف إلى بعض الكتب التي عزي منها و لا يستقصيها كلها، و كأنه يريد التمثيل لا الحصر، و ذلك مثل قوله في مذاهبهم في نحو (ءأندرتهم) " أما الأزرق فأبدلها عنه ألفاً خالصة صاحب التيسير و ابن سفيان و المهدي ومكي وابن الفحام وابن الباذن وغيرهم.."<sup>(1)</sup>، و ذلك كثير جداً في كلامه.
  - 2- اعتداله في تقييد الأوجه و ضبط العلاقة بينها: فلم يكن من الذين يقرؤون كل الأوجه مع بعضها البعض عن طريق الضرب الحسائي، و لم يكن من الذين يكثر من التقييدات خاصة بين ما تفرع من الطرق، و إنما كان معتدلاً في ذلك.
  - 3- اعتداله في التعامل مع كتب المصنفين و المتقدمين: فلم يكن مقلداً لهم يأخذ بكل ما في كتبهم حتى لو ظهر خطأه أو شذوذه، و لم يكن مبالغاً يصادر اختيارهم و يمنع زيادتهم على طرقهم ما داموا قد قرؤوا بها على شيوخهم، و تعامله مع زيادات الشاطبي خير دليل على ذلك.<sup>(2)</sup>
- كانت هذه باختصار أبرز معالم منهج ابن الجزري رحمه الله في التحرير<sup>(3)</sup>، و أما مناهج العلماء المحررين من بعد ابن الجزري في مؤلفاتهم فقد كانت على كثرتها وتنوعها تعود في منهجها إلى مدرستين سيأتي ذكرهما:
- أولاً: المدرسة الأسبق تاريخياً مدرسة الشيخ علي المنصوري (ت 1134هـ)<sup>(4)</sup>

(1) الحكني، مقدمة تحقيق النشر، رسالة دكتوراه، ص 1046.

(2) نجيب، منهج العلامة الإزميري، رسالة ماجستير، ص 50 بتصرف.

(3) انظر للتوسع في الموضوع رسالة: الحكني، منهج ابن الجزري في كتابه النشر، رسالة دكتوراه.

(4) علي بن سليمان المنصوري، شيخ القراءات بالأستانة، مصري الأصل، له كتب منها (تحرير الطرق و الروايات في القراءات)، توفي 1134هـ. (المرصفي، هداية القاري، ط1، 276 / 2)

و من تبعه من أمثال: النبتيني<sup>(1)</sup>، و الميهي<sup>(2)</sup>، و الأجهوري<sup>(3)</sup>، و الطباخ<sup>(4)</sup>، والإبياري<sup>(5)</sup>، والسنطاوي<sup>(6)</sup>، والخليجي<sup>(7)</sup>، و كذا المتولي في بداية أمره، و هؤلاء كلهم كرجل واحد، و الخلف بينهم يسير لأنهم متبعون لابن الجزري في عزوه و تقييداته، و لا يخرجون عن تحريراته إلا نادراً، و يصفهم بعض العلماء ب (المقلدين لما في النشر)، و أهم خصائص هذه المدرسة:

1- الاعتماد الكبير على ابن الجزري سواءً في العزو أو في التحرير، فتقييداتهم لإطلاقات ابن الجزري قليلة إذا ما قورنت بغيرها. فيلاحظ قلة مسائل التحريرات عندهم، و ذلك واضح من خلال تحريرات المنصوري أو الخليجي أو غيرهما من محرري هذه المدرسة.

2- عدم الالتزام بالطرق التي أسندها ابن الجزري تفصيلاً للكتب، فقد يأخذون بوجه ذكره ابن الجزري في كتاب أسنده إسناداً عاماً دون أن يذكر طريق أحد الرواة أو القراء منه، فلا مانع

(1) سالم النبتيني، علامة كبير من رجال مشيخة طنطا، من أقران الشيخ الميهي الكبير، قرأ عليه الشيخ مصطفى الميهي، (المرصفي، المرجع السابق، 2/ 236).

(2) مصطفى بن علي بن عمر بن أحمد الميهي، مصري شافعي رأس في القراءات، قرأ القراءات وأتقنها على والده، له تحرير على لطية اسمه (فتح الكريم الرحمن في تحرير بعض أوجه القرآن)، كان حياً 1229هـ (الدوسري، الإمام المتولي، ط 1، ص 198).

(3) عبد الرحمن بن عبد الله بن حسن المالكي الأجهوري المصري. من شيوخه يوسف أفندي و أحمد الإسقاطي، ومن مؤلفاته مشارق الأنوار في آل البيت الأخيار، توفي 1198هـ. (البرماوي، إمتاع الفضلاء بتراجم القراء، ط 1، 179/2). تنبيه: ذكره الكتاني في (فهرس الفهارس) في ترجمته ب (عبد الرحمن بن عبد الله بن حسن) (الكتاني، فهرس الفهارس، ط 2، 2/ 738)، بينما ذكره الجبرتي في (عجائب الآثار) ب (عبد الرحمن بن حسن) (الجبرتي، عجائب الآثار، ط 1، 122/2).

(4) محمد بن محمد بن خليل بن إبراهيم الطباخ، مصري، عالم متقدم في التجويد و القراءات، من مؤلفاته (هبة المنان في تحرير أوجه القرآن)، كان حياً 1250هـ، (المرصفي، المرجع السابق، 2/ 329).

(5) محمد بن محمد الهلالي الإبياري المصري، عالم كبير برع في التجويد و القراءات، من مصنفاته (الفوائد المحررة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة) و (منحة مولى البر فيما زاده كتاب النشر في القراءات العشر)، كان حياً 1334هـ. (المرصفي، المرجع السابق، 2/ 330).

(6) عثمان راضي السنطاوي، مصري علامة محقق في التجويد و القراءات، من مصنفاته (رسالة لحفص عن عاصم من طريق الطيبة) و (الفوائد المطربة في تحرير الطيبة)، من أعيان القرن الثالث عشر و الرابع عشر الهجري. (المرصفي، المرجع السابق، 2/ 266).

(7) محمد بن عبد الرحمن الخليجي الإسكندراني، علامة كبير و محقق قدير، من مصنفاته (حل المشكلات و توضيح التحريرات) و (شرح مقرب التحرير للنشر و التحرير) توفي 1357هـ. (المرصفي، المرجع السابق، 2/ 316).

لديهم مثلاً من أخذ حكم لهشام من كتاب الإقناع لابن الباذش، و ذلك اعتماداً على أن ابن الجزري قد أسند هذه الكتب إجمالاً في مقدمة كتابه وإن لم يسند طرقاً خاصة منها<sup>(1)</sup>.

ثانياً: مدرسة الشيخ يوسف زاده (ت1167هـ)<sup>(2)</sup> ومن تبعه من أمثال: الإزميري، و البالوي<sup>(3)</sup>، و السيد هاشم<sup>(4)</sup>، و كذا المتولي آخرًا. ومن أهم خصائص هذه المدرسة:

- 1- الرجوع إلى أصول النشر و عزو كل ما يمكن عزوه من الأحرف المختلف فيها عن الرواة.
- 2- اعتمادهم على عزو الأوجه إلى كتب أصول النشر فقط، و هي الستة و الثلاثين كتاباً المعروفة على اختلافٍ في عددها، أما ما عداها من مصادر النشر مثل: الإقناع، و المفيد، و المبسوط، و غيرها فلا يأخذون منها شيئاً من الأحرف أو القراءات<sup>(5)</sup>.

ومن أبرز التحريات التي اشتهرت في الوقت الحالي تحريات كل من الشيخ الإزميري و الشيخ المتولي رحمهما الله جميعاً، وقد أُفرد لكل منها فصل خاص في البحث للكلام على ترجمتهما و منهجهما في التحرير.

(1) نجيب، منهج العلامة الإزميري، رسالة ماجستير، ص 68.

(2) عبد الله بن محمد بن يوسف الحنفي الرومي، قرأ على والده الشيخ محمد و غيره، و من تلاميذه العلامة الإزميري، له جهد كبير في نشر العلوم الشرعية في الدولة العلية العثمانية وخاصة القراءات و علوم القرآن، من مصنفاته (الإتلاف في وجوه الاختلاف في القراءات العشر) توفي 1167 هـ. (البرماوي، إمتاع الفضلاء بتراجم القراء، ط1، 2/ 210) (سويد، السلاسل الذهبية، ط1، ص 127) (الزركلي، الأعلام، ط15، 4/ 129).

(3) حامد بن عبد الفتاح البالوي، عالم بالقراءات من فضلاء الروم، من مصنفاته (زبدة العرفان في وجوه القرآن)، كان حياً 1173 هـ. (الزركلي، المرجع السابق، 2/ 162).

(4) هاشم بن محمد المغربي الإزميري، الشهير بالسيد هاشم، تلميذ العلامة مصطفى الإزميري، تفقه بالمذهب المالكي و اشتهر بالتحرير و التدقيق، صاحب كتاب (سنا الطالب لأشرف المطالب) من أعيان القرن الثاني عشر الهجري. (البرماوي، المرجع السابق، 4/ 675) (سويد، المرجع السابق، ص 127).

(5) نجيب، المرجع السابق، ص 69 بتصرف. وقيل أنها سبعة و ثلاثون، بزيادة كتاب روضة الطلمنكي.

## المبحث الرابع - أهم المؤلفات في علم التحريات:

تناالت المؤلفات التي أفردت لعلم التحريات في القراءات العشر الصغرى و الكبرى منذ عصر ابن الجزري إلى الوقت الحالي، وسيذكر في هذا الموضوع أبرز ما وصلنا منها، مرتبةً حسب تاريخ وفاة المؤلف<sup>(1)</sup>:

- 1- المسائل التبريزية لابن الجزري، وقد تم تحقيقها في قسم القراءات بالجامعة الإسلامية في رسالة ماجستير للباحث عبد العزيز محمد تميم الزعبي.
- 2- تلخيص النشر، للشيخ محمد بن أحمد العوفي. وقد تم تحقيق جزء مهم من الكتاب (من أوله حتى نهاية قراءة ابن كثير) برسالة ماجستير في كلية القرآن الكريم بطنطا، من قبل الدكتور هادي حسين عبد الله.
- 3- الجواهر المكملة لمن رام الطرق المكملة في القراءات العشر، للعوفي أيضاً، طبع بتحقيق د عبد الرحمن فتح الله إبراهيم نافع. عن دار الرشد بالرياض 2014.
- 4- تحرير الطرق و الروايات، للشيخ علي بن سليمان المنصوري، طبع بتحقيق د. خالد أبو الجود، عن مكتبة أولاد الشيخ للتراث.
- 5- الائتلاف في وجوه الاختلاف، للشيخ يوسف أفندي زاده، و قد طبع على هامش كتاب (زبدة العرفان في وجوه القرآن) في طبعة قديمة و صورتها مكتبة أولاد الشيخ للتراث و نشرتها، و قد حُقق الكتاب في رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالأردن بتحقيق الباحث: أحمد تيسير.
- 6- عمدة العرفان، للعلامة مصطفى الإزميري، و هو مطبوع عن دار الجندي، القاهرة، و عن دار الصحابة.
- 7- بدائع البرهان شرح عمدة العرفان، له أيضاً، و قد طُبع في دار الكتب العلمية، و حُقق في رسائل ماجستير بكلية القرآن الكريم بطنطا للدكتور بشير دعبس و رمضان علي و غيرهما.

(1) تم تقديم ذكر كتاب الشيخ يوسف أفندي زاده على ذكر كتب الشيخ الإزميري، مع أن وفاة الشيخ الإزميري متقدمة على وفاة الشيخ يوسف، لأن الشيخ الإزميري تلميذ الشيخ يوسف. كذلك تأخر ذكر كتاب الشيخ محمد جابر المصري على الشيخ الزيات مع تقدم وفاته عليه، لأن الزيات شيخه.

8- إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة، المسمى بـ (تحرير النشر)، للإزميري أيضاً، حققه خالد أبو الجود وصدر عن دار أضواء السلف، كما قام بتحقيقه عبد الله الجار الله و باسم السيد، برسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

9- زبدة العرفان في وجوه القرآن، للشيخ حامد بن الحاج البالوي الرومي، حققه في رسالة دكتوراه مصطفى آتيلاً أقدмир التركي في جامعة مرمرة بإستنبول عام 1999م، و طبع قبله في تركيا مع مجموعة من الرسائل سنة 1270هـ، و صورته مكتبة أولاد الشيخ للتراث بطنطا عام 2009م، كما حققه الباحث: محمود شبلي الأحمدي في رسالته للماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

10- تمرين الطلبة البررة الخيرة في وجوه قراءات الأئمة العشرة، أو ( تحرير طيبة النشر في القراءات العشر )<sup>(1)</sup>، للسيد هاشم بن محمد المغربي، تم تحقيقه في جامعة أم القرى لمجموعة من الباحثات.

11- حصن القارئ في اختلاف المقارئ، له أيضاً، و حققه الباحث حبيب الله السلمي في جامعة أم القرى في بحث تكميلي.

12- سنا الطالب لأشرف المطالب له أيضاً، وقد ذكره صاحب معجم علوم القرآن<sup>(2)</sup>.

13- كتر المعاني بتحرير حرز الأمان، و شرحه الفتح الرحماني، كلاهما للشيخ سليمان بن حسين الجمزوري<sup>(3)</sup>، طبع بتحقيق الشيخ عبد الرازق بن علي موسى، عن دار ابن القيم وابن عفان.

14- التحارير المنتخبة على متن الطيبة، للشيخ إبراهيم العبيدي<sup>(4)</sup>، طبع بتحقيق د. خالد أبو الجود، مكتبة عباد الرحمن بمصر.

(1) نبه الباحث عمرو الديب على أن الاسمين لنفس الكتاب (تمرين الطلبة البررة الخيرة في وجوه قراءات الأئمة العشرة) و (تحرير طيبة لنشر في القراءات العشر)، وأن الأول هو الذي اعتمده المؤلف. انظر الرابط: [vb.tafsir.net/tafsir41364/#.VZfAjPIViko](http://vb.tafsir.net/tafsir41364/#.VZfAjPIViko).

(2) الجرمي، معجم علوم القرآن، ط1، ص 83. (كما ذكره الشيخ أيمن سويد في السلاسل الذهبية ص127. وكذلك الشيخ الدروري في مقرب التحرير للنشر و التحرير ص 58).

(3) سليمان بن حسين بن محمد الجمزوري الشافعي، قرأ على الشيخ الميهي وغيره، من أشهر مؤلفاته نظم (تحفة الأطفال) و نظم (كتر المعاني بتحرير حرز الأمان)، كان حياً سنة 1198هـ. (انظر: موسى، مقدمة تحقيق كتاب الفتح الرحماني شرح كتر المعاني، ط1، ص19).

(4) إبراهيم بن بدوي بن أحمد العبيدي المصري المالكي الأزهرى، محرر الطيبة، إليه ينتهي غالب أسانيد القراء المتأخرين، من

- 15- فتح الكريم الرحمن في تحرير أوجه القرآن، للشيخ مصطفى بن علي الميهي، مخطوط<sup>(1)</sup>.
- 16- هبة المنان في تحرير أوجه القرآن، وفتح العلي الرحمن على هبة المنان، للشيخ محمد بن محمد بن خليل الشهير بالطباخ، وقد تم تحقيق الأخير برسالة ماجستير في جامعة أم القرى للباحثة صباح بخاري.
- 17- غيث الرحمن على هبة المنان في تحريرات الطيبة، للشيخ أحمد بن شرف الإيباري<sup>(2)</sup>، و قد طبع بتحقيق: جمال الدين محمد شرف عن دار الصحابة.
- 18- الروض النضير في أوجه الكتاب المنير، للشيخ محمد بن أحمد المتولي، حقق في رسالة دكتوراه للدكتور خالد ابو الجود، و صدر عن دار الصحابة.
- 19- البرهان الأصدق و الصراط المحقق في منع الغنة للأزرق، للعلامة المتولي أيضاً، طبع بتحقيق: الدكتور عبد القيوم السندي، كما طبع بتحقيق نادر بن محمد العنبتاوي مع رسالة: الشهاب الثاقب لنفس المؤلف عن مكتبة أولاد الشيخ.
- 20- الفوز العظيم على متن فتح الكريم، له أيضاً، و هو عنوان لكتابين: الفوز العظيم الأول و الثاني، مخطوط<sup>(3)</sup>.
- 21- عزو الطرق، له أيضاً، و هو متن في العزو فقط، طبع ضمن كتاب فريدة الدهر، و طبع منفرداً بتحقيق جمال الدين شرف، كما طبع بتحقيق د. ياسر المزروعى.

شيوخه الشيخ عبد الرحمن الأجهوري و من تلامذته الشيخ أحمد سلمونة، كان حياً 1237هـ (البرماوي، إمتاع الفضلاء بتراجم القراء، ط1، 72/2) (سويد، السلاسل الذهبية، ط1، ص114).

(1) موجود منه نسخة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض برقم 2533 (الدوسري، الإمام المتولي، ط1، 338).

(2) أحمد بن أحمد شرف الإيباري المصري، عالم بالقراءات و التحريرات، من مؤلفاته (القول البري من الرمز في وقف حمزة و هشام على الهمز) و (قطف الزهر على تحفة هذا العصر لخص من طريق طيبة النشر) و (غيث الرحمن على هبة المنان) وهو شرح لنظم العلامة الطباخ الموسوم ب (هبة المنان)، كان حياً 1250هـ، انظر: شرف، مقدمة تحقيق غيث الرحمن على هبة المنان، ط1.

(3) موجود منه نسخة ناقصة في مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الجامعة، انظر الرابط [www.alukah.net/library/0/72624/](http://www.alukah.net/library/0/72624/)

- 22- منظومة إتحاف البرية بتحريرات الشاطبية، للشيخ حسن بن خلف الحسيني<sup>(1)</sup>، و طبع مع شرحه عن دار أضواء السلف بتحقيق: عمر بن حسن عبد القادر.
- 23- منظومة ربح المريد في تحريرات الشاطبية، للشيخ محمد بن محمد حسن هلالى الإياري، طبع بتحقيق وليد بن رجب بن عبد الرشيد بن عجمي عن دار مكتبة أولاد الشيخ بالقاهرة.
- 24- مقرب التحرير، وشرح مقرب التحرير، للشيخ محمد بن عبد الرحمن الخليجي، وقد طبع الأخير بتحقيقين، الأول بتحقيق إيهاب فكري و خالد أبو الجود عن المكتبة الإسلامية، والثاني بتحقيق عبد الغفار الدروبي عن دار المنهاج.
- 25- حل المشكلات وتوضيح التحريات في القراءات، للخليجي أيضاً، وهو في تحريرات الشاطبية والدرة، طبع بتحقيق عمر حسن عبد القادر، عن دار أضواء السلف.
- 26- قرة العين بتحرير ما بين السورتين، للخليجي أيضاً، طبع كذلك بتحقيق عمر حسن عبد القادر، عن دار أضواء السلف.
- 27- شرح إتحاف البرية أو مختصر بلوغ الأمانة، للشيخ علي بن محمد بن حسن الضباع<sup>(2)</sup>، طبع عن دار أضواء السلف، الرياض، بتحقيق عمر عبد القادر.
- 28- فتح القدير شرح تنقيح التحرير، للشيخ عامر السيد عثمان<sup>(3)</sup>، و هو مطبوع عن شركة الشمري بالقاهرة.
- 29- تنقيح فتح الكريم في أوجه القرآن الكريم، من تأليف الشيخ أحمد عبد العزيز الزيات<sup>(4)</sup>

(1) حسن بن خلف الحسيني، علامة كبير، قرأ على الإمام المتولي، له مصنفات متعددة في القراءات و الرسم، قرأ عليه الشيخ محمد بن علي خلف الحسيني الحداد وغيره، توفي قبل 1342هـ رحمه الله تعالى. (المرصفي، هداية القاري، ط1، 2/226).

(2) علي بن محمد بن حسن بن إبراهيم الضباع، مصري، علامة كبير و إمام مقدم في التجويد و القراءات و الرسم و الضبط و عد الآي وغيرها، عيّن مراجعاً للمصاحف الشريفة ثم ولي مشيخة عموم المقارئ المصرية، قرأ على الشيخ حسن الكتي و عبد الرحمن الخطيب الشعار و غيرهما، قرأ عليه خلق كثير، له مؤلفات كثيرة ونافعة في علوم القراءات و الرسم، توفي 1376هـ. رحمه الله تعالى. (المرصفي، هداية القاري، ط1، 2/279).

(3) عامر بن السيد بن عثمان، عالم بالتجويد و القراءات و الرسم و الفواصل، شيخ عموم المقارئ المصرية، عين عضواً في الهيئة الاستشارية العليا لطباعة مصحف الملك فهد بالمدينة المنورة، و أشرف على تسجيل المصنف المرتل، قرأ على الشيخ همام قطب و الشيخ علي سبيع و غيرهما، قرأ عليه خلق كثير من أشهر القراء، توفي 1408هـ رحمه الله تعالى. (البرماوي، إمتاع الفضلاء بتراجم القراء، ط1، 1/122).

(4) أحمد عبد العزيز بن أحمد بن محمد الزيات، علامة القراءات، نشأ في الأزهر الشريف ثم عين فيه مدرساً، ثم في الجامعة

بالاشتراك مع الشيخ عامر السيد عثمان و الشيخ إبراهيم بن علي السمنودي<sup>(1)</sup>، و هو مطبوع عن وزارة الأوقاف الكويتية.

30- شرح تنقيح فتح الكريم، للزيات، و طبع عن الوزارة الكويتية أيضاً بتحقيق الشيخ تميم الزعبي والشيخ ياسر المزروعى.

31- قواعد التحرير، و مختصر قواعد التحرير، و شرحه، للشيخ محمد بن محمد جابر المصري<sup>(2)</sup>. وقد طبع بدار الصحابة بتحقيق الشيخ عبد الفتاح القاضي.

32- جامع الخيرات في تجويد و تحرير أوجه القراءات، و هو مجموع مؤلفات الشيخ إبراهيم السمنودي في التحريرات و هو مطبوع عن وزارة الأوقاف الكويتية.

33- فريدة الدهر في جمع و تأصيل القراءات العشر، للشيخ محمد إبراهيم محمد سالم<sup>(3)</sup>، و هو مطبوع عن دار البيان العربي بالقاهرة.

---

الإسلامية في المدينة المنورة، و كان عضواً في الهيئة الاستشارية العليا لطباعة مصحف الملك فهد بالمدينة المنورة، قرأ على الشيخ عبد الفتاح هندي و الضباع و غيرهما، قرأ عليه خلق كثير، توفي 1424هـ رحمه الله تعالى. (البرماوي، المرجع السابق، 1/ 35).

(1) إبراهيم بن علي شحاته السمنودي، صاحب المؤلفات في القراءات و التجويد، قرأ على الشيخ سيد عبد الجواد و الشيخ حنفي السقا و غيرهما، قرأ عليه خلق كثير، توفي 1429هـ رحمه الله تعالى. (البرماوي، إمتاع الفضلاء بتراجم القراء، ط1، 80 / 2).

(2) محمد بن محمد جابر المصري، علامة في القراءات و علوم الشريعة و العربية، قرأ على الشيخ الزيات رحمه الله، توفي في العقد الأخير من القرن الرابع عشر الهجري رحمه الله. (المرصفي، هداية القاري، ط1، 2 / 332).

(3) محمد إبراهيم محمد سالم، الحنفي، من قراء مصر المشهورين، و من علماء التصوف، قرأ على الشيخ الزيات و غيره، له مؤلفات كثيرة في القراءات و التصوف، توفي 1430 هـ رحمه الله تعالى. (انظر الرابط [shamela.ws/index.php/author/2488](http://shamela.ws/index.php/author/2488)).



## الفصل الثاني: التعريف بالإمام الإزميري

-المبحث الأول: وتلاميذه

- المبحث الثاني: منهج الإمام الإزميري في كتاب بدائع البرهان ومصادره

## المبحث الأول: المطلب الأول

اسمه و نسبه:

هو مصطفى بن عبد الرحمن بن محمد الإزميري، الرومي، الحنفي، المنمني، نزيل مصر، شهرته هي: الإزميري بكسر الهمز<sup>(1)</sup>، نسبة إلى مدينة إزمير<sup>(2)</sup>.

مولده ونشأته:

ولد بتركيا<sup>(3)</sup> و نشأ و قرأ على مشايخ إزمير و أقرأ بها القراءات، ثم نزل مصر و تعلم في الأزهر و أقرأ القراءات.

شيوخه:

تلمذ العلامة الإزميري رحمه الله على يد عدد من علماء عصره منهم<sup>(4)</sup>:

1. الشيخ أحمد حجازي<sup>(5)</sup>.

2. الشيخ عبد الله بن محمد بن يوسف بن عبد المنان الحلبي الإسلامبولي، الرومي، الحنفي، الشهير بعبد الله حلمي، ويوسف أفندي زاده (1085هـ - 1167هـ)

3. محمد القراء العشري الإزميري<sup>(6)</sup>.

تلاميذه:

نظراً لمكانة الإزميري العلمية الرفيعة، فقد تخرج على يديه مجموعة من علماء القراءات منهم<sup>(1)</sup>:

(1) مدينة إزمير في تركيا تكتب باللغة التركية ( izmir ) وتُنطق ( إزمير ) بكسر الهمز، فالنسبة إليها (إزميري)، قال عباس رضوان: (الإزميري: لإزمير مدينة في الروم) (المدني، مختصر فتح رب الأرباب بما أهمل في لب اللباب من واجب الأنساب، د.ط، ص 4).

(2) ((الزركلي، الأعلام، ط15، 236/7))، ((كحالة، معجم المؤلفين، د.ط، 3/869))،

((السيد و الحار الله، مقدمة تحقيق إتخاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة (تحرير النشر)، رسالة ماجستير، ص37)).

(3) لا يعلم تاريخ ولادته، انظر: السيد، المرجع السابق، ص 37.

(4) (سويد، السلاسل الذهبية، ط1، ص 126-130) (السيد، المرجع السابق، ص 38).

(5) لم تعرف سنة وفاته- انظر: السيد، المرجع السابق، ص38.

(6) لم تعرف سنة وفاته- انظر: السيد، المرجع السابق، ص38.

1. الشيخ أحمد الرشيدى<sup>(2)</sup>

2. السيد هاشم بن محمد المغربي<sup>(3)</sup>، الإزميري، المالكي ( كان حياً في سنة 1179 ) و الذي ألف كتاباً سماه ( سنا الطالب لأشرف المطالب ) عرضه على شيخه الإزميري في القسطنطينية سنة ( 1147 هـ )

### المطلب الثاني:

#### – مؤلفاته:

1. إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة: والمسمى بتحرير النشر<sup>(4)</sup>.
2. عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن<sup>(5)</sup>.
3. بدائع البرهان في شرح عمدة العرفان<sup>(6)</sup>.
4. تقريب حصول المقاصد في تلخيص ما في النشر من الفوائد<sup>(7)</sup>: وفي هذا الكتاب عرض كل قراءة وحدها مع سندها وأصولها و فرشها مثل ماوردت في كتاب النشر.
5. نور الإعلام بانفراد الأربعة الأعلام<sup>(8)</sup>: وهي رسالة مختصرة ذكر فيها مذاهب القراء الأربعة: ابن محيصن و الأعمش، والحسن، و اليزيدي، مما خالفوا فيه القراء العشرة، مرتباً على السور من الفاتحة إلى الناس.
6. رسالة الضاد<sup>(9)</sup>.
7. رسالة في التجويد سميت بـ تجويد ( منمني )<sup>(10)</sup>.

(1) سويد، السلاسل الذهبية، ط1، ص 130.

(2) لم تعرف سنة وفاته، انظر: سويد، المرجع السابق، ص 130.

(3) تقدمت ترجمته ص 22.

(4) تقدم الحديث عنه في الفصل السابق.

(5) تقدم الحديث عنه في الفصل السابق.

(6) تقدم الحديث عنه في الفصل السابق.

(7) مخطوط و يوجد منه نسخة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(8) تم تحقيقه برسالة ماجستير للباحث عبد الله البرناوي، الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة 1428هـ.

(9) ذكره بروكلمان للإزميري وذكر أن مصدره القاهرة، انظر: تاريخ الأدب العربي، القسم التاسع 14ب/372.

(10) ذكر في فهرس مخطوطات كلية الآداب بجامعة الكويت ص 39.

وفاته: توفي سنة (1155هـ = 1742م)<sup>(1)</sup>، وهذا هو الذي عليه الأكثر، وقيل سنة (1156هـ = 1743م)<sup>(2)</sup>.

### المبحث الثاني - منهج الإزميري في كتاب بدائع البرهان و مصادره:

1- اشتمل كتاب (البدائع) على ما في كتاب (عمدة العرفان) من المسائل لنفس المؤلف، مع الزيادة عليها بذكر الشواهد مفصلة، وقد نص الإزميري بنفسه على ذلك حيث قال:

" وقد جمعت أولاً كتابي المسمى بعمدة العرفان في وجوه القرآن، لكنه في غاية الإيجاز، ولذلك سألتني بعض الإخوان، أن أجمع لهم كتاباً يشتمل عليه وعلى غيره، مع العبارة السهلة، ومع ذكر الشواهد مفصلة "اه<sup>(3)</sup>.

2- قام المؤلف رحمه الله بتحرير الأوجه المجتمعة، في آية أو بعض آية أو مجموعة من الآيات - وذلك في الأعم الأغلب - وذكر في مواضع نادرة تحريرها لكل القرآن كقوله " وإن قرأ لهشام بوجه فويق القصر في المنفصل للحلواني من المبهج وتلخيص أبي معشر على ما في النشر فيختص بوجه البسمة بين السورتين بلا تكبير، والصلة في (يؤده) و(نصله) و(نوله) و(نوته) و(فألفه) و(يتقه) و(أرجئه) و(يره) في سورة البلد، والاختلاس في (يرضه)، و(تسهيل في (ءآمنتهم))، والفصل مع التسهيل من المبهج ومع التحقيق من التلخيص في (ءأنذرتهم) ونحوها إلا في (ءأن كان) فبالتسهيل فقط، وبالفصل مع التسهيل من المبهج، وبالإخبار من التلخيص في (ءأعجمي)، وبالفصل مع التحقيق في (أؤنبكم)... إلى آخر الموضوع..<sup>(4)</sup>.

3- التزم المؤلف بالتنبيه على سهو الشيخ علي المنصوري و الأستاذ يوسف أفندي زاده، وهو ما ذكره في مقدمة كتابه حيث قال: "و مع التزام التنبيه على سهو الشيخ المنصوري و الأستاذ رئيس القراء عبد الله بن محمد بن يوسف، المعروف ب (يوسف أفندي زاده) في رسالتيهما في

(1) ((خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، د.ط، 2 / 1952))، ((البغدادى، هدية العارفين أسماء المؤلفين و آثار المصنفين، د.ط، 445/2)).

(2) الزركلي، الأعلام، ط15، 7 / 236.

(3) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1 / 2.

(4) الإزميري، المرجع السابق، ل 1 / 13.

طريق الطيبة. اه<sup>(1)</sup>. كما استدرك على علماء آخرين في بعض المسائل: مثل استدراكه على النويري شارح الطيبة، و على البنا الديمياطي صاحب الإتحاف. اه<sup>(2)</sup>.

4- اعتمد المؤلف على مصادر في كتابه أهمها:

- (النشر) و (تقريب النشر) لابن الجزري

- كتب أصول النشر التي اطلع عليها المؤلف

- (شرح طيبة النشر) لابن الناظم و (شرح طيبة النشر) للنويري

- (إتحاف فضلاء البشر) للبنا الديمياطي اه<sup>(3)</sup>.

5- سلك المؤلف رحمه الله في عزو و تحرير القراءات و الأوجه ثلاثة مسالك:

أ- العزو و التقييد و التحرير بالاعتماد على ابن الجزري.

مثال: أخذه بوجه الوصل بين السورتين مع وجهي الميم في قوله تعالى ﴿الْم ۝١﴾ ﴿اللَّهُ﴾ (آل

عمران: 1-2)، و القصر في: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ (آل عمران: 2) ليعقوب من غاية أبي العلاء - مع أن الغاية ليس فيها القصر - قائلاً " لأن ابن الجزري اختار القصر في التحبير و الدرلة " اه<sup>(4)</sup>.

ب- العزو و التحرير عن طريق البحث في الأصول.

مثال: عزوه وجه السكت ليعقوب إلى مفردة ابن الفحاح: حيث قال: " على ما وجدنا

فيها خلاف ما في النشر من ذكره البسملة " اه<sup>(5)</sup>.

ت- العزو و التحرير بالاحتمال و الاجتهاد: مثال: قوله عن وجه توسط البدل للأزرق

مع تفخيم الراء المنونة المنصوبة " ويجوز وجه آخر وهو التوسط مع تفخيمها من إرشاد أبي

(1) الإزميري، المرجع السابق، ل 1 / 2.

(2) انظر على سبيل المثال بدائع البرهان ل 5 / 1 و ل 6 / 1.

(3) نجيب، منهج العلامة الإزميري، رسالة ماجستير، ص 151.

(4) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1 / 71.

(5) الإزميري، المرجع السابق، ل 1 / 10.

الطيب وبذلك قرأت على بعض شيوخه ولم يكن الإرشاد عندي حتى أذكر بطريق القطع " اه(1)(5).

6- أجاز الإزميري ترك الغنة في اللام و الراء بالكلية لكل من قرأ بها بعد سورة البقرة من باب الاختيار إذ قال على سبيل المثال عند قوله تعالى ﴿قَوْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْعَمَلُوتَ﴾ (البقرة: 79):  
 " ويجوز أخذ هذا الوجه وإن لم يكن من غاية ابن مهران عدم الغنة، لأننا نترك الغنة بالكلية بعد سورة البقرة اختياراً..."(2)، مما يترتب عليه القراءة ببعض الأوجه التي لا تظهر من الكتب المسندة من باب الاختيار.

7- ذكر المؤلف بعض الفوائد المتعلقة بعلم القراءات من الناحية اللغوية، وأخرى من ناحية الدراية.

فمثال اللغوية، قوله عن اسم (لا) التي للتبرئة لحمزة " لأن في المرفوع المنون خلافاً بين النحويين في كونه تبرئياً أو مشابهاً ب(ليس)، ومذهب حمزة هو الثاني كما هو مذهب الجمهور والله أعلم " اه(3).

ومثال التي تتعلق بالدراية قوله " وزعم بعض الناس ليعقوب من الدرة وجهين في الوقف على (عم) والأربعة الباقية، مستدلاً بقول ابن الجزري في الدرة ( ولم حلا وسائرهما كالبزي )، ومعلوم أن للبزي من طريق الشاطبية وجهين، ويلزمهم أن يأخذوا بالوجهين في الوقف على ( هو ) و(هي) مع أنهم يقرون أن يعقوب يقف بالهاء فقط فيهما بلا خلاف، والشيخ أحمد البقري في مصر يقرئ بالوجهين في الكل من طريق الدرة، والصواب أن ليعقوب من هذا الطريق الوقف بالهاء فقط في الكل كما في التحبير لابن الجزري لأن طريقهما واحد، والتشبيه في قوله (كالبزي )

(1) الإزميري، المرجع السابق، ل 60 / 1.

(5) للتوسع و الاستزادة من هذه الأمثلة راجع رسالة: نجيب، منهج العلامة الإزميري في تحويراته من خلال كتابه بدائع البرهان، رسالة ماجستير.

(2) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 34/1

(3) الإزميري، المرجع السابق، ل 5 / 1.

تشبيه ناقص إن قدر (كالبزي) من طريق الشاطبية، وتام إن قدر من طريق التيسير، وربما يخفى هذا التحقيق على من لم يتمرن في الفن والله أعلم<sup>(1)</sup>

---

(1) الإزميري، المرجع السابق، ل 2 / 105.

الفصل الثالث: التعريف بالإمام المتولي

-المبحث الأول

-المبحث الثاني: منهج الإمام المتولي في كتاب الروض النضير ومصادره

## المبحث الأول: المطلب الأول

اسمه ونسبه:

هو محمد بن أحمد بن الحسن بن سليمان وقيل محمد بن أحمد بن عبد الله، والأول أرجح<sup>(1)</sup>. وقد اشتهر بمتولي و بالمتولي و بالمتولي المصري و بالصُدْفَجِي نسبة إلى بلدة صُدْفَة أو نسبة إلى الاشتغال بالصدف<sup>(2)</sup>.

مولده:

ولد المتولي سنة 1248هـ - 1832م وقيل بعد ذلك بسنة أو سنتين وكانت ولادته بْحُط الدرب الأحمر بالقاهرة<sup>(3)</sup>.

نشأته:

عاش المتولي في القاهرة وكان مستور الحال و تأثر بالصوفية وانتسب إلى الطريقة الخلوتية<sup>(4)</sup> وكان شافعي المذهب رحمه الله<sup>(5)</sup>.

ولما أتم حفظ القرآن الكريم التحق بالأزهر فتعلم العلوم الشرعية والعربية، و حفظ مجموعة من المتون المؤلفة في القراءات وفي تجويد القرآن ورسمه و عد آيه. ثم اهتم بعلم القراءات خاصة اهتماما بالغا فحفظ المتون الأساسية فيه وهي: المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه، وتحفة الأطفال في التجويد، و الشاطبية في القراءات السبع، والدرة في القراءات الثلاث المتممة للعشر و الطيبة في القراءات العشر، وعقيلة أتراب القصائد في علم رسم القرآن، والنهاية في القراءات الشاذة، واشتغل بتلقي القراءات وتلقينها و التأليف فيها حتى فاق أقرانه. فلقب في زمانه

(1) الزركلي، الأعلام، ط15، (6/ 21). كحالة، معجم المؤلفين، د.ط، (8/ 281). (الدوسري، الإمام المتولي، ط1، ص82).

(2) الدوسري، المرجع السابق، ص84.

(3) المرصفي، هداية القاري، ط1، ص306.

(4) أسسها إبراهيم الكيلاني (ت700هـ)، و الخلوتية نسبة إلى الخلوة عند الصوفية، وهو المكان الذي يختلي فيه متعبداً. (وحددي، دائرة معارف القرن العشرين، ط2، 3/ 784).

(5) (المتولي، الروض النضير، ط1، ص107)، (الدوسري، المرجع السابق، ص70).

بابن الجزري الصغير، و نعت بجائزة المحققين، ثم انتهت إليه مشيخة المقارئ والإقراء بالديار المصرية سنة 1293هـ - 1876م.<sup>(1)</sup>

هذا ولم يكن المتولي رحمه الله من كبار علماء القراءات فحسب بل كان أيضا مشاركا في العلوم الشرعية والعربية، وله رسالة في التفسير، وله شعر جيد يثني فيه على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى بعض الأئمة والعلماء.<sup>(2)</sup>

**شيوخه:**

أبرز شيوخ الإمام المتولي<sup>(3)</sup>:

1- الشيخ أحمد الدردي التهامي<sup>(4)</sup>

2- الشيخ يوسف البرموني<sup>(5)</sup>

**تلاميذه:**

أبرز تلاميذ الإمام المتولي<sup>(6)</sup>:

1- الشيخ حسن بن خلف الحسيني<sup>(7)</sup>

2- الشيخ حسن بن محمد بدير الجريسي<sup>(8)</sup>

(1) (المرصفي، هداية القاري، ط1، ص302)، (الدوسري، الإمام المتولي، ط1، ص74).

(2) (كحالة، معجم المؤلفين، د.ط، 8/281)، (الدوسري، المرجع السابق، ص97).

(3) (الدوسري، المرجع السابق، ص100)

(4) السيد أحمد بن محمد الدردي المشهور بالتهامي، أزهرى مالكي، من علماء القرن الثالث عشر الهجري، قرأ على الشيخ أحمد سلمونة، كان حياً سنة 1269هـ (الدوسري، المرجع السابق، 101).

(5) يوسف البرموني، قرأ على الشيخ أحمد سلمونة، قرأ عليه الإمام المتولي، من علماء القرن الثالث عشر الهجري. (الدوسري، المرجع السابق، ص100)

(6) (الدوسري، المرجع السابق، ص118)

(7) حسن بن خلف الحسيني، علامة كبير أخذ القراءات عن الإمام المتولي، له تصانيف مفيدة منها نظم في تحرير مسائل الشاطبية، قرأ عليه الشيخ محمد بن علي خلف الحسيني الحداد وغيره، توفي قبل 1342هـ. (المرصفي، المرجع السابق، 226/2).

(8) حسن بن محمد بدير الجريسي، مصري شافعي أزهرى، قرأ القراءات على الشيخ الدردي و على المتولي، كان حياً

3- الشيخ حسين موسى شرف الدين<sup>(1)</sup>

4- الشيخ خليل الجنائبي<sup>(2)</sup>

5- الشيخ رضوان المخللاتي<sup>(3)</sup>

6- الشيخ عبد الفتاح هنيدي<sup>(4)</sup>

### المطلب الثاني - مؤلفاته:

للمتولي رحمه الله مؤلفات كثيرة في فنون شتى و أهمها<sup>(5)</sup>:

1. مواهب الرحمن على غاية البيان لحنفي لفظتي ءآلكن<sup>(6)</sup>.
2. توضيح المقام في الوقف على الهمز لحمزة وهشام<sup>(7)</sup>.
3. إتخاف الأنام و إسعاف الأفهام في الوقف على الهمز لحمزة وهشام<sup>(8)</sup>.
4. البرهان الأصدق و الصراط المحقق في منع الغنة للأزرق<sup>(9)</sup>.

1305هـ (الدوسري، الإمام المتولي، ط1، ص 119).

(1) حسين موسى شرف الدين، مصري أزهرى، قرأ القراءات على الإمام المتولي، نزل دمشق، قرأ عليه الشيخ عبد الله المنجد، توفي في بيروت 1327هـ. (الدوسري، المرجع السابق، ص 123).

(2) خليل محمد غنيم الجنائبي، مصري، قرأ القراءات على الإمام المتولي و أخذ عن الشيخ محمد عبده، قرأ عليه كثير منهم الشيخ حنفي السقا و الشيخ أحمد عبد العزيز الزيات، توفي 1347هـ. (الدوسري، المرجع السابق، ص 123).

(3) رضوان بن محمد بن سليمان المخللاتي، مصري شافعي، من كبار علماء القراءات و الرسم العثماني، قرأ القراءات على الإمام المتولي وغيره، من أشهر أعماله كتابته المصحف وفق قواعد الرسم العثماني وقد عول عليه من بعده في ذلك، توفي نحو 1311هـ (الدوسري، المرجع السابق، ص 125).

(4) عبد الفتاح هنيدي، مصري أزهرى، قرأ القراءات على الإمام المتولي، كان خطيباً و شاعراً مبدعاً، قرأ عليه الشيخ محمد رفعت و الشيخ أحمد عبد العزيز الزيات وغيرهم كثير، توفي نحو 1369هـ. (الدوسري، المرجع السابق، ص 127).

(5) الدوسري، المرجع السابق، ص 458.

(6) يوجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة جامعة أم القرى بمكة المكرمة برقم 511 (الدوسري، المرجع السابق، ص 187).

(7) يوجد منه خمس نسخ مخطوطة منها واحدة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض برقم 2530 (الدوسري، المرجع السابق، ص 190).

(8) طبع بالقاهرة بعناية الشيخ عبد الفتاح القاضي في مجموع (الدوسري، الإمام المتولي، ط1، ص 195).

(2) تقدم في الفصل الأول.

(3) تقدم في الفصل الأول.

5. الشهاب الثاقب للغاسق الواقب<sup>(1)</sup>.
6. النبذة المهذبة فيما لحفص من طريق الطيبة<sup>(2)</sup>.
7. الفائدة السنية والدرة البهية في تحرير وجه التقليل للألفات التي قبل الراء للسوسي من طريق الطيبة النثرية<sup>(3)</sup>.
8. رسالة أحكام الهمزتين للقراء السبعة<sup>(4)</sup>.
9. رسالة أحكام الهمزتين للقراء العشرة<sup>(5)</sup>.
10. إيضاح الدلالات في ضابط مايجوز من القراءات ويسوغ من الروايات<sup>(6)</sup>.
11. تحقيق البيان في عد آي القرآن<sup>(7)</sup>.
12. تحقيق البيان في المختلف فيه من آي القرآن<sup>(8)</sup>.
13. التنبيهات في شرح أصول القراءات<sup>(9)</sup>.
14. تهذيب النشر و خزانة القراءات العشر<sup>(10)</sup>.
15. جواهر القلائد في المذاهب العشرة في ياءات الإضافة والزوائد<sup>(11)</sup>.
16. الدرر الحسان في تحرير أوجه القرآن<sup>(1)</sup>.

- 
- (4) موجود ضمن كتابي (حلية الأنظار) و (كمال النبذة) للبنا (الدوسري، المرجع السابق، ص 202).
  - (5) موجود منه نسخة مخطوطة عند الشيخ د أيمن سويد حفظه الله (الدوسري، المرجع السابق، ص 204).
  - (6) موجودة ضمن رسالة أحكام الهمزتين للقراء العشرة للمتولي (الدوسري، المرجع السابق، ص 209).
  - (7) توجد منه نسخة مخطوطة في مركز الملك فيصل للبحوث بالرياض برقم 96 (الدوسري، المرجع السابق، ص 269).
  - (8) توجد منه ثلاثة نسخ مخطوطة أحدها في مكتبة جامعة أم القرى بمكة المكرمة برقم 508 (الدوسري، المرجع السابق، ص 290).
  - (9) يوجد منه عدة نسخ مخطوطة منها نسخة في دار الكتب المصرية (الدوسري، المرجع السابق، ص 324).
  - (10) يوجد منه عدة نسخ مخطوطة منها نسخة في مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض برقم 2552 (الدوسري، المرجع السابق، ص 326).
  - (1) ذكره: المرصفي، هداية القاري، ط1، 305 / 2.
  - (10) ذكره: المرصفي، المرجع السابق، 305 / 2.
  - (11) ذكره: المرصفي، المرجع السابق، 305 / 2.

17. رسالة الضاد<sup>(2)</sup>.
18. رسالة قالون<sup>(3)</sup>.
19. رسالة ورش<sup>(4)</sup>.
20. الروض النضير في أوجه الكتاب المنير<sup>(5)</sup>.
21. شرح الواضحة في تجويد سورة الفاتحة<sup>(6)</sup>.
22. سفينة النجاة فيما يتعلق بقوله تعالى حاش لله<sup>(7)</sup>.
23. العجالة البديعة الغرر في أسانيد الأئمة القراء الأربعة عشر<sup>(8)</sup>.
24. عزو الطرق<sup>(9)</sup>.
25. فتح الرحمن في تجويد القرآن<sup>(10)</sup>.
26. فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن الحكيم<sup>(11)</sup>.
27. فتح المجيد في قراءة حمزة من القصيد<sup>(12)</sup>.
28. الفوز العظيم على متن فتح الكريم<sup>(13)</sup>.
29. الفوائد المعتبرة في الأحرف الأربعة الزائدة على العشرة<sup>(14)</sup>.

- 
- (1) ذكره: المرصفي، المرجع السابق، 304 / 2.
  - (2) توجد منه نسخة مخطوطة في مركز الملك فيصل للبحوث بالرياض برقم 71 (الدوسري، الإمام المتولي، ط1، 302).
  - (3) طبعت في آخر كتاب السبيل الواضح لقراءة نافع بمصر 1947م (الدوسري، المرجع السابق، ص 237).
  - (4) طبع أول مرة بالمطبعة الشرفية بمصر 1891م، وطبع أيضاً بعناية الشيخ عامر عثمان (الدوسري، المرجع السابق، ص 224).
  - (5) تقدم في الفصل الأول الحديث عن طبعه.
  - (6) ذكره: المرصفي، المرجع السابق، 304 / 2.
  - (7) طبعت في حياة المتولي (الدوسري، المرجع السابق، ص 317).
  - (8) طبعت في مصر 1922م ضمن مجموع (الدوسري، المرجع السابق، ص 293).
  - (9) تقدم في الفصل الأول.
  - (10) يوجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة الأزهرية برقم 37729 (الدوسري، الإمام المتولي، ط1، ص 305).
  - (11) توجد منه نسخة مخطوطة من محفوظات الأستاذ أحمد مصطفى (الدوسري، المرجع السابق، ص 251).
  - (12) طبع بمصر بعناية الشيخ الضباع 1954م (الدوسري، المرجع السابق، ص 240).
  - (13) تقدم في الفصل الأول.
  - (14) طبعت في مصر بعناية الشيخ الضباع ضمن مجموع 1950م (الدوسري، المرجع السابق، ص 283).

30. اللؤلؤ المنظوم في ذكر جملة من المرسوم (1).  
 31. المنظومة الأصبهانية (2).  
 32. منظومة التكبير (3).  
 33. منظومة مراتب التفخيم (4).  
 34. موارد البررة على الفوائد المعتبرة في الأحرف الأربعة الزائدة على العشرة (5).  
 35. الوجوه المسفرة في القراءات الثلاث (6).

وفاته:

توفي يوم الخميس الحادي عشر من ربيع الأول سنة 1313هـ - 1895م عن خمس وستين سنة ومدفنه بالقرافة الكبرى بالقاهرة بالقرب من باب الوداع رحمه الله ورضي عنه (7).

- 
- (1) يوجد منه عدة نسخ مخطوطة منها في المكتبة الأزهرية برقم 190. (الدوسري، المرجع السابق، ص 313).  
 (2) يوجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية (الدوسري، المرجع السابق، ص 235).  
 (3) طبعت ضمن مجموع بمصر بعناية الشيخ عبد الفتاح القاضي (الدوسري، المرجع السابق، ص 218).  
 (4) طبعت كملحق بمنظومة المقدمة لابن الجزري بتحقيق الشيخ أيمن سويد، دار الرشد بجدة.  
 (5) يوجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة جامعة الملك سعود برقم 2812 (الدوسري، المرجع السابق، ص 285).  
 (6) طبعت بمصر ضمن مجموع بعناية الشيخ الضباع 1950م (الدوسري، المرجع السابق، ص 260).  
 (7) المرصفي، هداية القاري، ط1، 2/ 306.

## المبحث الثاني- منهج الإمام المتولي في الروض النضير ومصادره

1- يعتبر كتاب الروض النضير آخر مؤلفات المتولي في التحريرات، فهو زبدة ما وصل إليه<sup>(1)</sup>، وهو عبارة عن شرح و ذكر شواهد لما ألفه الشيخ نفسه في نظم (فتح الكريم) و كتاب (الفوز العظيم)، إذ قال في الروض: " هذه تحقيقات شريفة و تقييدات منيفة، تيسر لي جمعها بعد الفراغ من كتابي المسمى بـ (الفوز العظيم)، الذي وضعته على نظمي المسمى ب (فتح الكريم)، فمزجته بها في كتاب يرجع إليه، وسفر يعتمد عليه.. " اه<sup>(2)</sup>.

2- التزم المؤلف عزو الطرق إلى قائلها، فذكر الطرق جملة في أول الكتاب، ثم نسب كل وجه من أوجه القراءات إلى صاحبه في غضون الكتاب<sup>(3)</sup>.

3- ذكر المؤلف الأمثلة التدريبية تنشيطاً و تمريناً لأذهان الطلاب<sup>(4)</sup>.

4- اعتمد المؤلف على مصادر في كتابه أهمها:

(النشر) لابن الجزري و (بدائع البرهان) و (عمدة العرفان ) للإزميري، إضافةً لأصول النشر التي استطاع المؤلف الحصول عليها<sup>(5)</sup>، و كتاب (تحرير الطرق والروايات) للمنصوري و (تحفة الإخوان في الخلاف بين الشاطبية والعنوان ) لابن الجزري<sup>(6)</sup>.

5- سلك المؤلف رحمه الله في عزو و تحرير القراءات و الأوجه ثلاثة مسالك:

أ- العزو و التقييد و التحرير بالاعتماد على ابن الجزري:

مثل منع وجوه الاعتداد بالعارض في مد البدل للأزرق في قوله "وقد عرفت أن الاعتداد بالعارض إنما ذكره في النشر فهماً وأن الذي ثبت عنده بطريق الأداء وبه كان يأخذ هو الاعتداد بالأصل و إلغاء الاعتداد بالعارض " اه<sup>(7)</sup>.

(1) الدوسري، الإمام المتولي، ط1، ص 256.

(2) المتولي، الروض النضير، ط1، ص 107.

(3) الدوسري، المرجع السابق، ص 256.

(4) الدوسري، المرجع السابق، ص 256.

(5) المتولي، المرجع السابق، ص 117.

(6) أبو الجود، مقدمة تحقيق الروض النضير، ط1، ص 103.

(7) المتولي، الروض النضير، ط1، ص 238.

ب- العزو و التحرير عن طريق البحث في الأصول:

مثل إجازته قصر البدل المحقق مع التقليل للأزرق من تلخيص ابن بليمة بقوله " وإلا فقد وجدنا في تلخيص ابن بليمة تقليل ذلك وجهاً واحداً ؛ إلا ما كان من ذلك من سورة أواخر آيها (ها ألف) فالفتح - كما سيأتي -، ومذهبه التوسط والقصر في الهمز مطلقاً " اه(1)

ت- العزو و التحرير بالاحتمال و الاجتهاد:

مثل إجازته ترقيق اللام بعد الطاء المهملة على توسط البدل للأزرق احتمالاً من كتاب (الإرشاد) بقوله " في اللام مع الطاء المهملة ثلاثة أوجه: تفخيمها للجمهور، وترقيقها من العنوان والمجتيى والإرشاد والتذكرة.. " إلى أن قال: " ويأتي على الثاني قصر البدل من التذكرة والإرشاد، ومدته من المجتيى والعنوان، وتوسطه من الإرشاد على ما قيل.. " اه(2).

6- أخذ المؤلف بمبدأ جواز الاختيار في إثبات أوجه لم يقرأ بها على شيوخه، في مواضع متعددة، مثل إجازته رحمه الله الغنة في اللام والراء على وجه الإدغام الكبير لأبي عمرو (3)، و إجازته التقليل في ذات الياء على قصر البدل المحقق للأزرق (4).

7- ناقش المؤلف في مواضع متعددة آراء ابن الجزري و الإزميري و رد عليهما، مثل رده على ما أجازاه من توسط الألف الأولى من لفظ ﴿ءَأَكْنَ﴾ (5)، ومثل إجازته لما منعاه من توسط واو لفظ (سَوَّات) على طول البدل (6).

8- ذكر المؤلف بعض الفوائد في الدراية مما له صلة بالقراءات، كذكره فائدة عن الخلاف في عد الآي بقوله " وسبب الاختلاف في الآي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقف على رؤوس الآي للتوقيف، فإذا علم محلُّها وصلَّها للأصالة و التمام، فيحسب السامع أنها ليست فاصلة، كذا قيل، وهو مردود بعدم اطراده في نحو ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ و ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ و ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ﴾

(1) المتولي، المرجع السابق، ص 238.

(2) المتولي، المرجع السابق، ص 275.

(3) المتولي، المرجع السابق، ص 201.

(4) المتولي، المرجع السابق، ص 238.

(5) المتولي، الروض النصير، ط 1، ص 245.

(6) المتولي، المرجع السابق، ص 254.

الْمُسْتَقِيمَ ﴿ وَالضُّحَىٰ ﴿ وَ سَجَىٰ ﴿ وَ وَضَحَهَا ﴿ وَ نَلَّهَا ﴿، ونحو ذلك مما عد اتفاقاً مع عدم التمام " اهـ (1).

---

(1) المتولي، المرجع السابق، ص 478 - وللتوسع في منهج الإمام المتولي انظر مقدمة تحقيق الروض النضير للشيخ خالد أبو الجود.

## الفصل الرابع: مسائل الاختلاف بين الإمام الإزميري والإمام المتولي

### المسألة الأولى: قصر مد البدل المحقق مع تقليل ذات الياء

نص الإزميري في هذه المسألة على الفتح وجهاً واحداً مع ذات الياء حيث قال: "قوله تعالى ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ (البقرة: ٨٣) إلى آخر الآية فيه للأزرق بحسب التركيب تسعة أوجه ومعلوم أن القصر في (و آتوا) لا يأتي مع التقليل " اهـ<sup>(1)</sup>.

وأما المتولي فنص على جواز التقليل مع قصر البدل المحقق<sup>(2)</sup> حيث قال: " إذا أتى همز (إِسْرَائِيل) مع همز محقق نزل (إِسْرَائِيل) منزلة المغير فيقصر بعد أوجه التسوية على توسط المحقق ومدّه مع المغير إلا أنه يزداد توسط المغير ومدّه على قصره بعد الأوجه الخمسة، وإذا أتى معه ذو ياء كما في قوله تعالى ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا﴾ (الأعراف: ١٣٧) امتنع وجه التقليل على توسطه وصلاً على ما في النشر، وإلا فقد وجدنا في تلخيص ابن بليمة تقليل ذلك وجهاً واحداً؛ إلا ما كان من ذلك من سورة أواخر آيها (ها ألف) فالفتح - كما سيأتي -، ومذهبه التوسط والقصر في الهمز مطلقاً " اهـ<sup>(3)</sup>.

يظهر من النصين السابقين لكل من الإمام الإزميري و الإمام المتولي أنه إذا اجتمع مد البدل المحقق مع ذات ياء فإن الإزميري لا يرى فيها إلا الفتح وجهاً واحداً على قصر مد البدل بينما يجيز الإمام المتولي الوجهين في ذات الياء الفتح و التقليل على قصر مد البدل. وقد نسب المتولي الوجه الزائد - التقليل مع قصر البدل - إلى تلخيص ابن بليمة كما ورد في النص السابق.

وللتحقق من صحة هذا الوجه الزائد الذي أحازه الإمام المتولي من كتاب تلخيص العبارات لابن بليمة، ينبغي الرجوع إلى كلام ابن الجزري في كتاب النشر أولاً، ثم الرجوع إلى عبارة ابن بليمة في التلخيص، كما ويمكننا المزيد من التحقيق أن نرجع أيضاً لجميع الكتب المعتمدة التي ذكر منها قصر البدل ونبحث فيها عن الوجه في ذات الياء. والله الموفق.

(1) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 36/1. ومثله: الديمياطي، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ط 1، 263/1.

(2) ومن ذكره كذلك صاحب فريدة الدهر، (انظر: سالم، فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات العشر، ط 1، 65/2).

(3) المتولي، الروض النصير، ط 1، ص 238.

أما نص ابن الجزري في النشر، فقد قال فيه عن ذوات الياء عامة: " واختلف أيضاً عن الأزرق فيما كان من ذوات الياء ولم يكن رأس آية على أي وزن كان نحو (هدى) و(نأى) و(أتى)... " إلى أن قال: " فروى عنه إمالة ذلك كله بين بين أبو طاهر بن خلف صاحب العنوان وعبد الجبار الطرسوسي صاحب المحتبى وأبو الفتح فارس بن أحمد وأبو القاسم خلف بن خاقان وغيرهم، وهو الذي ذكره الداني في التيسير والمفردات وغيرهما، وروى عنه ذلك كله بالفتح أبو الحسن طاهر ابن غلبون وأبوه أبو الطيب وأبو محمد مكى بن أبي طالب وصاحب الكافي وصاحب الهادي وصاحب الهداية وصاحب التجريد وأبو علي ابن بليمة وغيرهم.. " اه (1)، وقال عن رؤوس الآي و ما كان آخر آيه (ها): " وأمال ورش من طريق الأزرق جميع ما تقدم من رؤوس الآي في السور الإحدى عشرة المذكورة بين بين.. " إلى أن قال: " واختلف عنه فيما كان من رؤوس الآي على لفظ (ها) وذلك في سورة النازعات والشمس نحو (بَنَّتْهَا) و(صُحَّتْهَا) و(سَوَّيْتُهَا) و(دَحَّتْهَا) و(نَلَّتْهَا) و(أَرْسَتْهَا) و(جَلَّتْهَا) سواء كان واوياً أو يائياً، فأخذ جماعة فيها بالفتح وهو مذهب أبي عبد الله بن سفيان و أبي العباس المهدي وأبي محمد مكى وابني غلبون وابن شريح و ابن بليمة وغيرهم وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وذهب آخرون إلى إطلاق الإمالة فيها بين بين وأجروها مجرى غيرها من رؤوس الآي، وهو مذهب أبي القاسم الطرسوسي وأبي الطاهر بن خلف صاحب العنوان، وأبي الفتح فارس بن أحمد وأبي القاسم الخاقاني وغيرهم... " اه (2).

يظهر من كلام ابن الجزري في النصين الأخيرين من كتاب النشر، وله أيضاً نص مشابه من كتابه تقريب النشر (3)، أن مذهب ابن بليمة الفتح في ذوات الياء عامة، والفتح في ما كان آخر آيه (ها).

و أما الكتب التي ذكر منها قصر البدل عند الشيخين، فتظهر من قول الإزميري في المثال التالي " قوله تعالى ﴿ وَمِنَ النَّاسِ ﴾ (البقرة: 8) إلى آخر الآية فيه للأزرق خمسة أوجه: قصر آمنة و

(1) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الحكيم)، ص 1336.

(2) ابن الجزري، المرجع السابق، ص 1334.

(3) ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، ط2، ص92.

الآخر من الشاطبية و التذكرة وتلخيص ابن بليمة وبه قرأ الداني على ابن غلبون و كذا من إرشاد أبي الطيب كما ذكره الشيخ سلطان وكذا قرأت به على بعض شيوخه " اه(1).

و تظهر من قول المتولي في المثال التالي " و أما قصر المحقق والمغير فمن الشاطبية و التذكرة وتلخيص ابن بليمة ومن إرشاد أبي الطيب على قول الشيخ سلطان وبه قرأ الداني على ابن غلبون " اه(2).

يلاحظ من المثالين الأخيرين تطابق النصين للشيخين، فالكتب التي اعتمدتها قصر البدل هي:

1- التلخيص لابن بليمة 2- الشاطبية 3- التذكرة لابن غلبون الطاهر 4- الإرشاد لأبي الطيب.

1- كتاب تلخيص العبارات بلطيف الإشارات لأبي علي الحسن بن بليمة ت(514هـ):

قال مؤلفه في حديثه عن مد البدل: " و أما همزة ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ﴾ ﴿وَأَمَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ﴾ على قراءة نافع فإن بعض شيوخنا يشيرون بمد يسيرة و بعضهم يمنعون. و القصر \_ والله أعلم \_ أصوب، لعله الفرق بين الخبر و الاستخبار" اه(3)

يظهر من النص الأخير لابن بليمة جواز القصر والتوسط في مد البدل والله أعلم.

وقال في باب الإمالة: " فصل: أمال الأخوان الأسماء التي من ذوات الياء نحو قوله تعالى: ﴿مُوسَى﴾... إلى أن قال:.... وكذلك يعتبر ما كان من ذوات الياء فترد الفعل إلى نفسك فتقول: هديت وسعيت وقضيت فتظهر الياء في ذلك. وقرأ أبو عمرو ما كان من سائر ما تقدم فيه راء بعدها ياء بالإمالة، أو ما كان من رأس آية في سورة أو آخر آية على ياء أو (ها ألف)، أو ما كان على وزن فعلى وفعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرهما وضمها ما لم يكن فيه راء بين اللفظين،

(1) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1/ 16.

(2) المتولي، الروض النضير، ط1، ص 234.

(3) ابن بليمة، تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع، د.ط، ص 11.

وقد اعتمدت هذه الطبعة من دار الصحابة على طبعة سابقة صادرة عن دار القبلة بمجدة بتحقيق سبيع الحاكمي، وقد علق الدكتور أيمن سويد على طبعة دار القبلة بقوله: ( وهي طبعة رديئة سقط منها 390 كلمة من أصل النص في مواضع عدة ) (سويد، السلاسل الذهبية، ط1، ص 46).

وما عدا ذلك بالفتح. وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين إلا ما كان من ذلك في سورة أواخر آيها (ها ألف) فإنه أخلص الفتح فيه؛ وهذا الذي لا يوجد غيره<sup>(1)</sup>.

يمكن تفسير النص الأخير بطريقتين مختلفتين على حسب تفسيرنا لكلمة (ذلك) من العبارة القائلة (وقرأ ورش جميع ذلك) فالتفسير الأول أن الإشارة في (ذلك) تعود على رؤوس الآي السابق ذكرها عند قوله لأبي عمرو (أو ما كان من رأس آية في سورة أواخر آيها ياء أو ها ألف). فيصير المعنى: قرأ ورش كل رؤوس الآي في السور المعينة السابقة الذكر -لأبي عمرو- قرأ ذلك بالتقليل وقرأ ما كان من هذه السور في آخره (ها) بالفتح و باقي المواضع من ذوات الياء بشكل عام (غير رؤوس الآي) بالفتح وهذا الذي لا يوجد غيره

أي لا يوجد له تقليل في ذلك. وهذا التفسير يوافق ما ذهب إليه الإمام ابن الجزري في نشره، والإمام الإزميري في بدائعه.

وأما التفسير الثاني فهو أن الإشارة في ذلك تعود على ذوات الياء بشكل عام فيصير المعنى: قرأ ورش كل ذوات الياء -بشكل عام رؤوس الآي وغير رؤوس الآي- بالتقليل ما عدا ما كان آخر رؤوس آيه (ها) فقرأه بالفتح ولا يوجد له إلا التقليل في ما سبق -بشكل عام رؤوس الآي و غير رؤوس الآي - فلا يصح له الفتح. وهذا التفسير الأخير يوافق ما ذهب إليه الإمام المتولي في روضه.

ولكن يرد على التفسير الثاني (مذهب المتولي) الحجج التالية:

أولاً: أن صاحب التلخيص ابن بليمة نفسه ذكر في مواضع مختلفة من فرش الحروف الممليين لذوات الياء دون ذكر ورش. فمن ذلك حرف ﴿يَعْتَنِي﴾ في سورة آل عمران قال: "وقرأ الأخوان يغشى بالتاء مع الإمالة وقرأ الباقون بالياء من غير إمالة"<sup>(2)</sup> وفي حرف ﴿سُوَّى﴾ في سورة النساء قال:

(1) ابن بليمة، تلخيص العبارات، د.ط، ص 28

(2) ابن بليمة، المرجع السابق، ص 58.

"قرأ نافع وابن عامر ﴿لَوْ سُئِلَ بِهِمُ الْأَرْضُ﴾ بفتح التاء و تشديد السين وقرأ الأخوان بفتح التاء و تخفيف السين" (1).

وأوضح من الموضوعين السابقين و أقوى حجة أنه قال في حرف ﴿السُّوَاءِ﴾ من سورة الروم: "وأمال الأخوان ﴿السُّوَاءِ أَنْ﴾ وقرأها أبو عمرو بين اللفظين وفتح الباقون" (2). فهذا الموضوع الأخير ذكر فيه من يقرأ بالتقليل وهو أبو عمرو ولم يذكر معه ورشاً - مع أنها من باب فعلى - فضلاً عن ذكره أصحاب الإمامة الكبرى حمزة والكسائي. وذكر أن للباقيين من السبعة الفتح فلا يكون لورش إلا الفتح.

ثانياً: ذكر ابن بليمة نفسه فصلاً في باب الإمامة كالتالي: "فصل: وتفرد الكسائي في روايته بإمالة باب ( الإحياء ) كيف تصرف إذا كان قبله واو أو فاء او ثم أو لم تكن قبله واو فحسب. وأمال ﴿حَطَيْنَكُمْ﴾ و ﴿حَطَيْنَهُمْ﴾ و ﴿حَطَيْنَنَا﴾ كيف تصرف وفي ﴿مَرَضَاتٍ﴾ و ﴿مَرَضَاتِي﴾ كيف تصرف ..... إلى أن قال: ... وقرأ الباقون بالفتح في ذلك كله إلا ﴿رُءْيَاكَ﴾ فإن أبا عمرو يقرؤه بين اللفظين وكذلك فتح ﴿وَالْجَارِ﴾ و ﴿جَبَّارِينَ﴾ " .اهـ (3)

بالنظر إلى النص الأخير يفترض أن يدخل ورش في تقليل جزء مما ذكره في إمالات الكسائي وهو خطاياكم و خطايا و خطايانا وهدان وعصاني و أنسانيه وآتاني و رؤيائي والرؤيا ومثواه ومثواكم ومحيائي وأوصاني و مثواي ورؤيائك. لكن ابن بليمة قال: "وقرأ الباقون بالفتح في ذلك كله إلا رؤيائك فإن أبا عمرو يقرؤه بين اللفظين" فلم يذكر ورشاً فلا يكون له إلا الفتح.

ثالثاً: من القواعد الثابتة امتناع تغليظ اللام مع التقليل في نفس الكلمة فلو كان لورش التقليل عند ابن بليمة لذكر هذا الامتناع في باب اللامات لورش ولكنه لم يتعرض له إذ قال: "مذاهبهم في اللام: جماعة القراء يلفظون باللام من اسم الله تعالى مغلظة إذا انفتح ما قبل اللام مثل قوله تعالى: ﴿مِنَ اللَّهِ﴾ وإن انضم ما قبلها مثل قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ و ﴿قَنَلَهُمُ اللَّهُ﴾ و ما أشبه هذا . ولا خلاف بينهم إذا انكسر ما قبل اللام مثل قوله تعالى: ﴿مِنَ عِنْدِ اللَّهِ﴾ أنها مرفقة . فإذا جاءت قبلها صاد أو طاء أو ظاء

(1) ابن بليمة، تلخيص العبارات، د.ط، ص 61.

(2) ابن بليمة، المرجع السابق، ص 123.

(3) ابن بليمة، المرجع السابق، ص 29

مثل قوله تعالى: ﴿الضَّلَوَةَ﴾ ﴿الطَّلَقَ﴾ ﴿وَمَا صَلَّبُوهُ﴾ ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾ ﴿وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ﴾ وما أشبه هذا، سكن ما قبل اللام أو انفتح فورش يلفظ بها مغلظة، والباقون يرققون فتحة هذا اللام حيث وقعت . فإذا جاءت قبل صاد أو طاء أو ظاء و قبلها حرف من حروف الحلق أو تاء نحو قوله تعالى: ﴿خَلَطُوا﴾ ﴿وَأَخْلَصُوا﴾ ﴿وَأَغْلَطَ عَلَيْهِمْ﴾ ﴿نَارًا تَلْظَى﴾ ﴿وَلَيْتَلَطَفُ﴾ انفتحت أو انضمت فورش وحده يلفظ بها مغلظة والباقون يلفظون بها مرققة وإذا كانت ساكنة أو مكسورة فلا خلاف في تريقها، إلا أن ورشاً فحم ﴿صَلَّصِلِ﴾ لوقوعها بين صادين. وكل ما وصله بالنتفخيم أو بالترقيق فهو يقف كما يصل إلا أن تكون اللام طرفاً مفتوحة فهو يرقق، فافهم ذلك إن شاء الله تعالى" اهـ (1).

فكون ابن بليمة لم يتعرض لهذا الامتناع يشير إلى أن ورشاً ليس له إلا الفتح.

وفي هذه الحجج الثلاثة السابقة بيان عدم صحة وجه التقليل مع القصر من تلخيص ابن بليمة والله أعلم.

## 2- الشاطبية:

من المعلوم المتواتر أن وجه القصر مع التقليل لا يأتي من الشاطبية وقد شد من ذكره من الشاطبية. وفي النص التالي لصاحب غيث النفع المتوفى سنة 1118هـ وهو متقدم على الإمام المتولي بيان واضح للأمر في موضع قوله تعالى ﴿فَلَقَّ آدَمُ﴾ (البقرة: 37): "ويأتي فيها على ما يقتضيه الضرب على رواية ورش ستة أوجه فتح وتقليل فتلقى مضروبان في ثلاثة آدم وذكره غير واحد من شراح الحرز كالجعيري وابن الفاصح ذكره عند قوله وراء تراءى فاز.. الخ وكان شيخنا العلامة علي الشبراملسي يخبر أن مشايخه يقرؤون بها وقرؤوا بها على مشايخهم وأمعن هو رحمه الله النظر فأسقط منها واحداً وهو القصر على التقليل فكان يقرأ بخمسة والصحيح أنه لا يصح منها من طريق الشاطبية إلا اربعة وهو القصر والطويل على الفتح. والتوسط والطويل على التقليل. ولم أقرأ على شيخنا من طريق الشاطبية إلا بها وقرأ هو بذلك على شيخه سلطان بن أحمد. والوجه الخامس إنما هو من طريق الطيبة كما ذكره الشيخ سلطان في جواب الأسئلة. "اهـ (2) فهذا نص واضح في أن الصحيح عدم جواز التقليل مع القصر من الشاطبية أو حتى من الطيبة مع ذكر صاحب الغيث عن شيخه أن مشايخه كانوا يقرؤون به.

(1) ابن بليمة، تلخيص العبارات، د.ط، ص 34

(2) الصفاقسي، غيث النفع، ط1، 56

### 3- كتاب التذكرة لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون:

قال ابن غلبون في باب المد: "و أن نافعاً رحمه الله لم يكن يرى إشباع المد في حروف المد واللين الواقعة بعد الهمزة ﴿ءَادَمَ﴾ ﴿ءَاخَرَ﴾ ﴿ءَامِنَ الرَّسُولِ﴾ ﴿وَأَوَيْتَهُمَا﴾ ﴿وَأَاتُوا الزَّكَاةَ﴾ ﴿وَأُوَيْنَا أَلْعَمَ﴾ ﴿وَأَيَّاءَ الزَّكَاةِ﴾ ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ ﴿السَّيِّئَاتِ﴾ ﴿أَلْمَوءِدَةَ﴾، وما أشبه هذا كما يذهب إليه بعض منتحلي قراءة ورش لأن إشباع المد في هذا كله مضغ و لوك وانتهاز وتشديد وليس بأفصح اللغات و أمضاها. وقد نفى نافع أن تكون قراءته كذلك. فدل هذا منه على أن قراءته في هذه الحروف الواقعة بعد الهمزة إنما كانت بمدهن قليلاً بمقدار ما يتبين فيهن من المد واللين لا غير كسائر القراء لأن ذلك هو أفصح اللغات فيهن وأمضاها وبه يحصل التسهيل وينتفي الانتهاز و التشديد.. اهـ.<sup>(1)</sup> وقال في آخر الكلام على إمالة حمزة والكسائي في باب الإمالة: " وقرأها كلها إسماعيل بين اللفظين إلا قوله ﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾ فإنه فتحه. وقرأ أبو عمرو و ورش ما كان منها رأس آية بين اللفظين و ما عدا ذلك بالفتح" اهـ.<sup>(2)</sup>

بالنظر إلى النصين الأخيرين من كتاب التذكرة لابن غلبون يؤخذ من النص الأول قصر مد البدل للأزرق، ومن النص الثاني الفتح في ذوات الياء فلا يأتي منه تقليل مع القصر.

### 4- كتاب الإرشاد لأبي الطيب عبد المنعم بن غلبون ت(389هـ):

بعد الرجوع إلى كتاب الإرشاد لأبي الطيب بنسخته المطبوعة و المخطوطة<sup>(3)</sup> تبين أن المؤلف ذكر في باب المد كلاً من المد المتصل و المنفصل واللازم للقراء السبعة كما ذكر في سورة البقرة مد اللين في شيء لورش وحمزة. ولم يتعرض الكتاب لذكر أي نوع آخر من المد لا مد البدل ولا غيره سواء في باب المد أو في مجمل الكتاب من أوله إلى آخره.

وقد ناقش المؤلف حالة تقدم حرف المد على الهمزة في المد المنفصل ولم يناقش الكتاب مطلقاً حالة تقدم الهمزة على حرف المد - مد البدل - لأي من القراء.<sup>(4)</sup>

(1) ابن غلبون، طاهر، التذكرة في القراءات الثمان، ط1، ص 108.

(2) ابن غلبون، المرجع السابق، ص 193

(3) كان هذا الكتاب إلى عهد قريب بحكم المفقود إلى أن يسر الله ظهور مخطوط منه بنسخة وحيدة لا يتوفر غيرها حالياً، منها نسخة مصورة في إدارة المخطوطات و المكتبات الإسلامية بوزارة الأوقاف الكويتية برقم (891)، وقد طبعت ودرست كرسالة جامعية والله الحمد.

(4) ابن غلبون، عبد المنعم أبو الطيب، الإرشاد في القراءات عن الأئمة السبعة، ط1، (ص 109-126)، (مخطوط لوحة

كما أن ابن الجزري في كتاب النشر لم يذكر كتاب الإرشاد في أصحاب توسط وطول البدل للأزرق<sup>(1)</sup>. فبما أن كتاب الإرشاد لم يذكر شيئاً خاصاً عن مد البدل لورش فلا يكون من الإرشاد الموجود بين أيدينا حالياً إلا قصر البدل فقط والله أعلم.

وأما مذهبه في ذوات الياء للأزرق فيظهر من النص التالي بعد كلامه عن إمالة حمزة والكسائي: "وقرأ الباقر هذا الباب بالفتح، إلا نافعاً في رواية ورش، وأبا عمرو؛ فإنما قرء ما كان في أواخر الآي في السور التي بالياء بين اللفظين ومضياً مع الجماعة فيما بقي بالفتح".<sup>(2)</sup> يظهر من النص الأخير أن للأزرق من كتاب الإرشاد لأبي الطيب الفتح فقط في ذوات الياء وتقدم أن له قصر البدل فقط منه أيضاً والله أعلم.

يلاحظ مما سبق من كلام ابن الجزري في النشر، ومن النصوص في الكتب الأربعة التي اعتمد منها قصر مد البدل المحقق، عدم وجود وجه التقليل في ذات الياء للأزرق سواء في ذلك كتاب التلخيص لابن بليمة - كما ذكر المتولي - أم غيره من الشاطبية و التذكرة والإرشاد لابن غلبون الابن وأبيه. فلا يكون للأزرق على قصر البدل المحقق إلا الفتح في ذوات الياء وجهاً واحداً والله أعلم بالصواب.

وقد نقل بعض العلماء بيتين للعلامة ابن الجزري يبين فيهما هذه النتيجة بقوله:

كآتي لورش افتح بمدّ وقصره وقلل مع التوسيط والمد مكملًا  
لحرز وفي التلخيص فافتح ووسّطن وقصر مع التقليل لم يك للملا<sup>(3)</sup>

.(29-32).

(1) ابن الجزري، النشر(بتحقيق الجكني)، ص 1009.

(2) ابن غلبون، عبد المنعم، المرجع السابق، ص 175.

(3) ورد ذكرهما عن ابن الجزري في الجزء الملحق ببعض مخطوطات النشر الذي تقدم الحديث عنه ص 17، والذي ينسب احتمالاً إلى الشيخ حسين بن عثمان تلميذ ابن الجزري حيث قال: "فهذه الأوجه الخمسة صحيحة تخرج من نصوصهم، و بقي الوجه السادس وهو: القصر و بين بين، قال شيخنا: لا أعلمه، ثم الأخذ عن الأزرق - وإن كان يحتمله كلام الشاطبي- و لكني لا آخذ به، و إن كنت قرأت في ذلك، فلا أقرئ إلا بما حققوه، وقد نظم ذلك شيخنا قديماً في بيتين، و أنسيتهما، و رأيت البيتين في (تبريز) مكتوبين في حاشية كتاب لبعض تلامذته الذي استفاد منه في الروم، فكتبتهما و ذكرتهما للشيخ حين رحلت إليه بشيراز و هما هذان البيتان: كآتي لورش افتح بمدّ وقصره....." وهذا التلميذ الذي لم يصرح باسمه هو عثمان الناشري. كما أنه ورد في هذا الملحق عدة مواضع تذكر الفتح في ذوات الياء عامة للأزرق من تلخيص ابن بليمة وليس

وممن نقل هذين البيتين ونسبهما لابن الجزري: الشيخ سلطان المزاحي<sup>(1)</sup> والشيخ البنا  
الدمياطي<sup>(2)</sup> والشيخ الترمسي<sup>(3)</sup> والله أعلم.

### المسألة الثانية: الاعتداد بمد البدل المغير بالنقل

نص الإزميري على الاعتداد بالعارض في مد البدل المغير بالنقل<sup>(4)</sup> وخالفه المتولي في ذلك<sup>(5)</sup>. فيجوز  
في الأداء عند الإزميري وجها قصر البدل المغير مع كل من توسط وطول البدل المحقق، بينما لا  
يجوزان عند المتولي.

فقد جاء نص الإزميري على ذلك كالتالي:

"قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِآيَاتِهِ الْآخِرَةِ﴾ (البقرة: ٨) إلى آخر الآية فيه للأزرق خمسة  
أوجه... وتوسط ءامنا مع القصر في الآخر من تلخيص ابن بليمة... والطول في ءامنا مع القصر في  
الآخر من العنوان والمجتهى والكامل ويحتمل من الهداية والكافي والتبصرة... "اه.<sup>(6)</sup>  
بينما جاء نص المتولي كالتالي:

"وقد عرفت أن الاعتداد بالعارض إنما ذكره في النشر فهماً وأن الذي ثبت عنده بطريق الأداء وبه  
كان يأخذ هو الاعتداد بالأصل وإلغاء الاعتداد بالعارض "اه.<sup>(1)</sup>

التقليل.. فليُتأمل... انظر الملحق كاملاً على الرابط: [vb.tafsir.net/tafsir6864/#.ViyUBn6rTIU](http://vb.tafsir.net/tafsir6864/#.ViyUBn6rTIU) و انظر  
(نجيب، منهج العلامة الإزميري، رسالة ماجستير، ص 61 إلى 64)

(1) المزاحي، رسالة الشيخ سلطان المزاحي في إجابة عشرين مسألة مشكلة في القراءات طرحت عليه، تحقيق أحمد  
الزهراي، رسالة ماجستير، ص 66

(2) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ط1، 1/264.

(3) الترمسي، غنية الطلبة بشرح الطيبة، تحقيق عبد الله بن محمد الجار الله، رسالة دكتوراه، ص 1226. والترمسي هو:  
محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي الجاوي ثم المكّي الشافعي، شارح الطيبة، برع في فنون كثيرة، وتصدى للتدريس بالمسجد  
الحرام وانتفع به خلق كثير، توفي 1338هـ. (البرماوي، إمتاع الفضلاء بتراجم القراء، ط1، 2/354).

(4) مد البدل المغير بالنقل: هو مد البدل الذي يُحذف فيه الهمز قبل حرف المد، بعد نقل حركة الهمز إلى الساكن الصحيح  
قبله، نحو (من ءامن) (الآخرة)، ويقابله مد البدل المحقق وهو الذي لا يكون فيه الحرف الذي قبل الهمز حرفاً ساكناً صحيحاً،  
نحو (يقول ءامنا) (كما ءامن). (انظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ط1، 1/161).

(5) وكذا كالتولي صاحب فريدة الدهر 2/27، بينما ذكر صاحب الإتحاف الوجهين 1/175.

(6) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1/16.

وقد قصد الإمام المتولي في كلامه الإشارة إلى نصين وردا في كتاب النشر في باب المد، النص الأول يقدم فيه ابن الجزري مذهب (الاعتداد بالعارض) فهماً، والنص الثاني يقدم فيه مذهب (عدم الاعتداد بالعارض) أداءً، مع تصحيح ابن الجزري لكلا المذهبين. وسنورد هذين الموضوعين لأهميتهما.

قال ابن الجزري رحمه الله في الموضوع الأول عن هذه المسألة في كتابه النشر:

"وأما صاحب العنوان وصاحب الكامل والأهوازي و أبو معشر وابن بليمة فلم يذكروا ﴿عَلَّيْنَ﴾ ولا ﴿عَادًا أَلَوَيْنَ﴾ بل ولا نصوا على الهمز المغير في هذا الباب ولا تعرضوا له بمثال ولا غيره، وإنما ذكروا الهمز المحقق ومثلوا به. ولا شك أن ذلك يحتمل شيئين: أحدهما أن يكون ممدوداً على القاعدة الآتية في آخر الباب لدخوله في الأصل الذي ذكره، إذ تخفيف الهمز بالتليين أو البدل أو النقل عارض والعارض لا يعتد به على ما سيأتي في القاعدة، والاحتمال الثاني أن يكون غير ممدود لعدم وجود همز محقق في اللفظ. والاحتمالان معمول بهما عندهم كما تمهد في القاعدة الآتية غير أن الاحتمال الثاني عندي أقوى في مذهب هؤلاء من حيث إنهم لم يذكروه ولم يمثلوا بشيء منه ولا استثنوا منه شيئاً حتى ولا مما أجمع على استثنائه وكثير منهم ذكر القصر فيما أجمع على مده من المتصل إذا وقع قبل الهمز المغير فهذا أولى " اهـ. (2)

وقال ابن الجزري في الموضوع الثاني:

"وتظهر فائدة الخلاف في ذلك في نحو ﴿مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتِيهِ الْآخِرُ﴾ (البقرة: 8) فمن لم يعتد بالعارض في (الآخر) ساوى بين (آمنا) وبين (الآخر) مدّاً وتوسطاً وقصراً، ومن اعتد به مدّاً أو توسطاً في (آمنا) وقصر في (الآخر). ولكن العمل على عدم الاعتداد بالعارض في الباب كله، سوى ما استثنى من ذلك فيما تقدم، وبه قرأت وبه آخذ، ولا أمنع الاعتداد بالعارض خصوصاً من طرق من ذكرت والله أعلم" اهـ. (3)

(1) المتولي، الروض النضير، ط1، ص 238.

(2) طريق الأهوازي للأزرق ليس من طريق الطيبة، انظر النشر (بتحقيق الحكيم) ص 551 و البدائع ل 17/1.

(3) ابن الجزري، النشر، ص 1037

وللبحث في الأمر ينبغي الرجوع إلى أصول النشر لابن الجزري التي ذكرت ذلك في هذه المسألة، وهي مجموع ما ذكره ابن الجزري و الإزميري من الكتب التالية:

1-الكافي 2-العنوان 3-تلخيص ابن بليمة 4-التبصرة 5-الكامل.

ويضاف عليها كتابا المحتبى و الهداية، ولكنهما مفقودان<sup>(1)</sup>، إلا أن كتاب الهداية قد شرحه مؤلفه في كتاب (شرح الهداية)، وهذا الأخير موجود و لله الحمد<sup>(2)</sup>، فسيذكر منه ما يتعلق بالمسألة آخرأً إن شاء الله تعالى، كما يضاف عليها ما ذكره ابن الجزري عن الأهوازي و أبي معشر. أما الأهوازي فلم يعتمد ابن الجزري في النشر شيئاً من كتبه في طرق الأزرق<sup>(3)</sup>. و أما أبو معشر، فقد نسب له ابن الجزري في النشر طريقاً واحداً<sup>(4)</sup> و لم يحدد اسم الكتاب، وقد ذكر لأبي معشر ضمن كتاب النشر بشكل عام مؤلفان اثنان هما: ( التلخيص في القراءات الثمان ) و (سوق العروس).

أما (التلخيص) فلا يوجد فيه- حسب النسخ الموجودة بين أيدينا من الكتاب - إلا طريق واحد عن الأزرق عن يونس بن عبد الأعلى<sup>(5)</sup>، وهو ليس من طرق النشر المعتمدة. و أما ( سوق العروس ) فقد وجد فيه الشيخُ أيمن سويد طريقاً معتمداً للأزرق<sup>(6)</sup>، ولكن الكتاب مخطوط<sup>(7)</sup> و قد تعذر على الباحث الاطلاع على نسخة منه..

(1) انظر(سويد، السلاسل الذهبية، ط1، ص79 و94). (حيدر، مقدمة تحقيق شرح الهداية، ط1، 86/1)

(2) قام بتحقيق كتاب (شرح الهداية ) الدكتور حازم حيدر حفظه الله برسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وطبعته مكتبة الرشد، وقد قال مؤلفه المهدي في مطلعته: " وقد سألتني سائلون أن أملي عليهم كتاباً مختصراً في شرح وجوه القراءات والاعتلال على الروايات بغاية الاختصار وحذف التطويل والتكرار وأن أجعل ذلك شرحاً للكتاب المختصر في القراءات السبع الذي كنت ألفتة وسميته بكتاب الهداية فأجبتهم إلى ذلك " اهـ، (المهدي، شرح الهداية، ط1، 3 / 2 )، وانظر لمزيد الفائدة مقدمة التحقيق 86/1.

(3) انظر طرق الأزرق في: ابن الجزري، النشر (بتحقيق الحكيني)، ص551.

(4) ابن الجزري، المرجع السابق، ص555.

(5) الطبري، التلخيص في القراءات الثمان، د.ط، ص 27

و الرواي عن ورش هو: يونس بن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة بن حفص، أبو موسى الصديقي المصري، المقرئ الفقيه، قرأ على ورش و معلى بن دحية، وقرأ عليه مواس بن سهل و محمد بن عبد الرحيم الأصبهاني، توفي سنة 264هـ ( ابن الجزري، غاية النهاية، ط1، 546/2 )

(4) سويد، السلاسل الذهبية، ط1، ص104.

(7) توجد منه نسخة في دار الكتب المصرية برقم 609، ونسخة في مكتبة برلين برقم 403(سويد، المرجع السابق، ص57).

لذلك سيتم الرجوع إلى الكتب الخمسة التي ذكرت أولاً مع شرح الهداية، إن شاء الله

تعالى..

## 1- كتاب الكافي لأبي عبد الله محمد بن شريح ت (476هـ):

قال في باب المد: "إذا كان حرف المد واللين بعد همزة مبتدأة أو متوسطة وقبلها حركة أو حرف مد ولين نحو ﴿ءَادَمَ﴾ ﴿ءَامَنَ﴾ ﴿يَسْتَهْرِمُونَ﴾ ﴿لِيُوَاطِئُوا﴾ ﴿إِسْرَائِيلَ﴾، فورش وحده يشبع المد والباقيون يمكنون وكذلك يبقى المد وإن ألقى حركة الهمزة على الساكن قبلها أو سهلها نحو ﴿الْآخِرَةَ﴾ ﴿الْأُولَى﴾ ﴿فَقُلْ ءَاذَنُكُمْ﴾ ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ﴾ ﴿مِنَ السَّمَاءِ ءَايَةً﴾ ﴿هَتُوْلَاءَ ءَالِهَةً﴾....." اهـ. (1)

يظهر من النص السابق عدم اعتداد صاحب الكافي بالعارض عند مد البدل لورش لقوله (و كذلك يبقى المد وإن ألقى حركة الهمزة...).

فلا يأتي وجه طول البدل المحقق مع قصر المغير من هذا الكتاب والله أعلم.

## 2- كتاب العنوان لأبي طاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاري الأندلسي ت (476هـ):

قال في فصل مد البدل: "وكان ورش يشبع المد في حروف المد واللين الواقعة بعد الهمزة نحو ﴿ءَامَنَّا﴾ ﴿ءَادَمَ﴾ ﴿وَأَوَيْنَهُمَا﴾ ﴿السَّيِّئَاتِ﴾ ﴿وَأُوَيْنَا الْعِلْمَ﴾ ﴿وَابْنَاءَ الزَّكْوَةِ﴾ ﴿الْمَوَدَّةَ﴾ ﴿ءَامَنَّا﴾ ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ وما أشبه ذلك " اهـ. (2)

يظهر من النص السابق عدم تعرض صاحب العنوان لمسألة الهمز المغير وهذا يحتمل منه - كما قال ابن الجزري رحمه الله - أن يكون ممدوداً على القاعدة، وأن يكون غير ممدود لعدم وجود همز محقق والله أعلم (3).

(1) ابن شريح، الكافي في القراءات السبع، د.ط، ص 21.

(2) ابن خلف، العنوان في القراءات السبع، ط1، ص 20.

(3) انظر: ابن الجزري، النشر (بتحقيق الحكيم)، ص 1015.

### 3- كتاب تلخيص العبارات للإمام الحسن بن بليمة ت(514هـ):

قال مؤلفه في حديثه عن مد البدل: "و أما همزة ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ﴾ ﴿وَأَمَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ﴾ على قراءة نافع فإن بعض شيوخنا يشيرون بمد يسيرة و بعضهم يمنعون. و القصر \_ والله أعلم \_

أصوب، لعل الفرق بين الخبر و الاستخبار" اه(1)

كما قال في سورة البقرة مُسْتَطَرِدًا: "وأما ﴿الْمَ اللَّهُ﴾ على قراءة سائر القراء، و ﴿الْمَ أَحَسِبَ النَّاسُ﴾ على قراءة ورش، فقد اختلف القراء فيهما، فمنهم من يمكنهما و لم يمدهما، ومنهم من يمدهما، فعلة من مكن و لم يمد أن قال: إنما كنت أمدهما لسكونهما، فلما تحرك أحد الساكنين في (عالم عمران) و ألقيت حركة ﴿أَحَسِبَ﴾ في (العنكبوت) زالت العلة. وعللة من مد أن قال: الحركة عارضة والعارض لا يعتد به، فأنا أمدهما كما لو سكنت. وكلا الوجهين جيد حسن" اه(2)

وقال في باب الهمزتين المتفتحتين أول الكلمة: "و اعلم أن ما دخلت فيه همزة الاستفهام على همزة الوصل التي مع لام المعرفة وحملتها ستة مواضع: في الأنعام موضعان: ﴿قُلْ ءَالذَّكَرِينَ﴾، وفي يونس موضعان: ﴿ءَالْقَن﴾ وفيها ﴿قُلْ ءَاللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾، و في النمل ﴿ءَاللَّهُ خَيْرٌ﴾ فإن همزة الاستفهام في هذه المواضع تحقق وتسقط النبرة التي في همزة الوصل فتمد همزة الاستفهام قليلا فتصير في التقدير نصف ألف للفرق بين الاستفهام والخبر. وهذا لاختلاف فيه بين القراء إلا ما كان من نقل ورش" اه(3).

مثل المؤلف في حديثه عن مد البدل لورش بالبدل المحقق بالمثل الثاني ﴿وَأَمَنَهُمْ﴾، أما المثل الأول ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ﴾ فيعتبر من البدل المحقق إذا ابتدئ به، ومن البدل المغير إذا وُصل بما قبله ﴿فَدِيرٌ﴾. و في النص الثاني صرح بجواز الاعتداد بالعارض وعدمه في مد (ألم). و في النص الثالث أشار إلى مسألة الاعتداد بالعارض في المد بقوله (إلا ما كان من نقل ورش) وذلك في معرض حديثه عن المد في الكلمات التي دخلت فيها همزة الاستفهام على همزة الوصل مع لام المعرفة.

(1) ابن بليمة، تلخيص العبارات، د.ط، ص 11

(2) ابن بليمة، تلخيص العبارات، د.ط، ص 9

(3) ابن بليمة، المرجع السابق، ص 13

فيؤخذ من ذلك اعتداده بالعارض لورش في المد ومنه مد البدل، وقد ذكر في مد البدل لورش التوسط والقصر، فيصح منه وجه قصر البدل المغير مع توسط المحقق على هذا الاحتمال والله أعلم.

#### 4- كتاب التبصرة في القراءات السبع لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ت(437هـ):

قال في باب المد: "وسواء كانت الهمزة موجودة في اللفظ عند ورش أو ملقى حركتها على الساكن الذي قبلها فإنه يمد إذا وقع بعد الهمزة حرف مد ولين نحو ﴿وَالْآخِرَةَ﴾ ﴿الْأُولَى﴾ ﴿مَنْ آمَنَ﴾ ولا يعتد بالساكن الذي قبل الهمزة لأنه ليس من نفس الكلمة... "اه. (1) يظهر من النص السابق عدم اعتداد صاحب التبصرة بالعارض في مد البدل فلا يأتي منه وجه من الأوجه الزائدة. والله أعلم

#### 5- كتاب الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها لأبي القاسم الهذلي ت(465هـ):

قال في حديثه عن مد البدل: "إما أن تكون من أول الكلمة نحو ﴿ءَادَمَ﴾ ﴿ءَامَنَ﴾ ﴿وَأَثَرَ﴾ ﴿وَأَقَى﴾ فروى..... عن ورش مد ذلك كله مشبعاً مفرداً فيه "اه. (2)

يظهر من النص السابق للهذلي عدم تعرضه لمسألة الهمز المغير، ففي المسألة ما سبق في الحديث عن كتاب العنوان من كونه يحتمل أن يكون ممدوداً على القاعدة، وأن يكون غير ممدود لعدم وجود همز محقق كما قال ابن الجزري رحمه الله والله أعلم. (3)

#### 6- كتاب شرح الهداية لأبي العباس المهدي ت(440هـ):

قال في باب المد عن ورش: "وعلته في المد مع زوال الهمزة بالتسهيل في نحو ﴿مِنْ أَسْمَاءَ آيَةَ﴾ و ما أشبه ذلك أن التسهيل عارض في حال دون حال، ألا ترى أنك إذا وقفت على ﴿مِنْ أَسْمَاءَ﴾ ابتدأت ﴿آيَةَ﴾ فرجعت الهمزة فلم يعتد بالتسهيل فيها إذ هو عارض، وجعل حركتها تقوم مقامها "اه. (4).

(1) القيسي، التبصرة في القراءات السبع، ط1، ص67

(2) الهذلي، الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، ط1، ص422

(3) انظر: ابن الجزري، النشر (بتحقيق الحكيني)، ص1015.

(4) المهدي، شرح الهداية، ط1، 38/2

كما قال في موضع آخر من نفس الباب: "أما من مد فإنه يقول: إن المد إنما وجب من أجل سكون الياء والميم في قولك ﴿الْتَّ﴾ فتتحرك الميم لالتقاء الساكنين لا يعتد به لأن الحركة ليست بلازمة ومن شأنهم في أغلب الأمر ألا يعتدوا بالحركة العارضة فمددت مع الحركة كما أمد مع عدمها" اهـ (1).

يظهر من النصين السابقين عدم اعتداد المهدي صاحب شرح الهداية بالعارض في مد البدل، فالظاهر أنه كذلك من (كتاب الهداية) له والله أعلم، فلا يأتي منه شيء من الأوجه الزائدة. والله أعلم.

من خلال استعراض النصوص الواردة في الكتب الستة السابقة نستنتج أن الاعتداد بالعارض في مد البدل المغير (وجه قصر البدل المغير مع توسط أو طول المحقق) يؤخذ احتمالاً من الكتب الثلاثة التالية: (العنوان-الكامل-تلخيص ابن بليمة). وأن عدم الاعتداد بالعارض في مد البدل يؤخذ احتمالاً أيضاً من الكتب الثلاثة السابقة و يؤخذ بالنص من (الكافي-التبصرة)، ويظهر من (الهداية).

فالظاهر من كل ما سبق أن وجهي قصر البدل المغير مع توسط وطول البدل المحقق يمكن الأخذ بهما (2) ولكن على وجه الاحتمال (مذهب الإزميري)، وأن منعهما هو من باب الاحتياط وأخذاً باليقين في ذلك، وهو معتمد ابن الجزري في الأداء (مذهب المتولي) وهو الأولى، والله أعلم بالصواب.

(1) المهدي، المرجع السابق، 33/2

(2) ورد ذكر جواز الأخذ بالوجهين الإضافيين في الجزء الملحق ببعض مخطوطات النشر الذي تقدم الحديث عنه ص 17، والذي ينسب احتمالاً إلى الشيخ حسين بن عثمان تلميذ ابن الجزري حيث قال "الرابع ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَإِنَّا لَيُؤَيِّرُ الْآخِرُ﴾ فيها ثلاثة أوجه وهي: المد والتوسط والقصر في الألف بعد الهمزة المحققة والمعيّرة بالنقل، والثلاثة واضحة عند الجمهور من القراء والمقرئين؛ لكن ههنا وجهان آخران منصوص عليهما وربما يخفيان على بعض من لم يتمرن في الفن وهما: مد الألف الأولى التي هي بعد الهمزة المحققة مع قصر الألف الثانية التي بعد المعيّرة بالنقل، وكذا توسط الأولى مع قصر الثانية: فيحصل خمسة أوجه فيها وفي أشباهها.. " وقال في موضع آخر " ويجوز في مد (الآخرة) وتوسطها لمن له ذلك قصرها أيضاً عملاً بتغيير السبب كما تقدم في نظائرها "، وهناك مواضع أخرى أيضاً..

( انظر الرابط [vb.tafsir.net/tafsir6864/#.ViyUBn6rTIU](http://vb.tafsir.net/tafsir6864/#.ViyUBn6rTIU) )

### المسألة الثالثة: التوسط في مد البدل مع تفخيم الراء المنصوبة المنونة

تعرض الإزميري لذكر وجه التوسط في البدل مع تفخيم الراء المنصوبة المنونة في عدة مواضع منها قوله " قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ (البقرة: 269) فيه للأزرق على اعتبار المغير وعدمه سبعة أوجه... " إلى أن قال: " ويجوز وجه آخر وهو التوسط مع تفخيمها من إرشاد أبي الطيب وبذلك قرأت على بعض شيوخه ولم يكن الإرشاد عندي حتى أذكر بطريق القطع " اهـ<sup>(1)</sup>

وقال في موضع آخر: " قوله تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ﴾ إلى قوله ﴿خَيْرًا كَثِيرًا﴾ (النساء: 19) فيه للأزرق أربعة عشر وجهاً " إلى أن قال: " ويحتمل وجه آخر وهو توسط البدل و(شيئاً) مع ترقيق المضمومة وفتح (عسى) وتفخيم (خيراً كثيراً) من إرشاد أبي الطيب و قرأت به على بعض الشيوخ وكذا في كل القرآن وأستغني عن التنبيه فيما بعد " اهـ<sup>(2)</sup>(3)

يظهر من النصين السابقين للإزميري أن وجه التوسط مع تفخيم الراء المنصوبة المنونة معلق بكتاب الإرشاد لأبي الطيب و أنه قرأ به على بعض الشيوخ.

و أما المتولي فحوّز هذا الوجه حيث قال: " يأتي مع الوجه الثاني وهو تفخيم المنصوبات في الحاليين من الإرشاد قصر البدل وتوسط شيء وقصر غيره وتسهيل نحو ﴿أَشْكُرُ﴾ والفتح كما ذكره الشيخ سلطان، وقيل يأتي توسط كل من اللين والبدل ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ و غيره كما نقله الإزميري عن طاهر بن عرب وقرأ به على بعض الشيوخ، إلا أنه لم يذكر في واو (سوءات) شيئاً، وعليه لا يعتد بالعارض في الهمز المغير فيوسطه فقط " اهـ<sup>(4)</sup>.

(1) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1 / 60

(2) الإزميري، المرجع السابق، ل 1 / 88

(3) ذكر الإزميري نفس التعليق على هذا الوجه الزائد في موضعين آخرين في سورة آل عمران هما آية ﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ الآية 48 (ل 1 / 75)، و آية ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ الآية 180 (ل 1 / 84).

(4) المتولي، الروض النضير، ط 1، ص 268.

وللبحث في هذه المسألة وتحقيقتها، ولعدم وجود نصٍ صريحٍ من كتاب النشر في ذلك، فإنه ينبغي مراجعة الكتب التي اعتمد منها توسط البدل عند كل من الإزميري و المتولي والبحث فيها عن وجه تفخيم الرء المنصوبة المنونة.

قال الإزميري: " ومع التوسط في الآخر من التيسير و الشاطبية وتلخيص ابن بليمة و جامع البيان و به قرأ الداني على أبي القاسم خلف بن خاقان وأبي الفتح فارس وكذا من إرشاد أبي الطيب على ما ذكره طاهر بن عرب و كذا قرأت به على بعض شيوخه " اه(1)

وقال المتولي: " وأما توسطهما فمن الشاطبية والتيسير والتلخيص و به قرأ الداني على أبي الفتح و ابن خاقان وهو من الإرشاد على قول طاهر ابن عرب، وقرأ به الإزميري على بعض الشيوخ " اه(2)

فالكتب المعتمدة لتوسط البدل حسب الشيخين هي:

- 1-جامع البيان
- 2-التيسير
- 3-الشاطبية
- 4-تلخيص ابن بليمة
- 5-إرشاد أبي الطيب.

### 1- كتاب جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ت ( 444 هـ):

قال المؤلف في باب ذكر مذاهب ورش عن نافع في إمالة الرء يسيراً وفي إخلاص فتحها(3):

" وقد اختلف علماؤنا في إمالة الرء، وفي إخلاص فتحها أيضاً في حال الوصل خاصة إذا لحقها التنوين ووليها كسرة أو ياء نحو قوله: ﴿ شَاكِرًا ﴾ ﴿ مُذْبِرًا ﴾ ﴿ حَبِيرًا ﴾ ﴿ بَصِيرًا ﴾ ﴿ حَيْرًا ﴾ ﴿ طَيْرًا ﴾ وما أشبهه، فكان أبو طاهر بن أبي هاشم لا يرى إمالتها من أجل التنوين لأنه يمنع الإمالة. وتابعه على ذلك عبد المنعم بن عبيد الله و جماعة، وكان سائر أهل الأداء من المصريين ومن أخذ عنهم

(1) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1 / 16

(2) المتولي، الروض النضير، ط1، ص 234

(3) يُقصد بإمالة الرء ترقيتها و بفتحها التفخيم - وللتوسع في معنى هذين المصطلحين انظر مقدمة الدكتور أيمن سويد في تحقيق كتاب التذكرة لابن غلبون ص 112.

من المغاربة يميلونها في حال الوصل كما يميلونها في حال الوقف لوجود الجالب لإمالتها وهو الكسرة والياء في الحالين، و على ذلك تدل نص الرواة عن ورش لمجيئه مطلقاً من غير تقييد يذكر تنوين أو غيره، وهذا هو الصواب، والأول خطأ لا شك فيه " اه(1).

يظهر من النص السابق أن الوجه المعتمد من جامع البيان هو الترقيق في الرءاء المنصوبة المنونة، فلا يأتي تفخيم من هذا الكتاب والله أعلم.

## 2- كتاب التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ت ( 444 هـ):

قال المؤلف في باب ذكر مذهب ورش في الرءاء مجملاً: " اعلم أن ورشاً كان يميل فتحة الرءاء قليلاً بين اللفظين إذا وليها من قبلها كسرة لازمة أو ساكن قبله كسرة أو ياء ساكنة وسواء لحق الرءاء تنوين أو لم يلحقها.. " إلى أن قال: "فأما الوقف على الرءاء المفتوحة و المضمومة والساكنة إذا وقعت طرفاً فكالوصل إن رقت فيه فبالترقيق و إن فحمت فبالفخيم "(2) يظهر من النص الأخير الأخذ بترقيق الرءاء فقط كسابقه والله أعلم.

## 3- منظومة الشاطبية للإمام الشاطبي ت(590هـ):

الوجه المعروف من الشاطبية هو الترقيق حيث قال مصنفها رحمه الله:

ورقق ورش كل رءاء وقبلها مسكنة ياء أو الكسر موصلاً.(3)

## 4- كتاب تلخيص العبارات للإمام الحسن بن بليمة ت(514هـ):

قال المؤلف في باب مذهب ورش في الرءاء مجملاً: " و ﴿ خَيْرًا بَصِيرًا ﴾ و ﴿ قَدِيرًا ﴾ و ﴿ وَنَذِيرًا ﴾ وما أشبه هذا، وسواء لحق الرءاء تنوين أو إضافة أو لم يلحقها فهو يقرؤها بين اللفظين في الوصل و الوقف " اه(4)

يظهر من النص الأخير أن تفخيم الرءاء لا يأتي من تلخيص ابن بليمة كذلك والله أعلم.

(1) الداني، جامع البيان في القراءات السبع، د.ط، 1 / 501.

(2) الداني، التيسير في القراءات السبع، ط2، (ص 55-57).

(3) الشاطبي، حرز الأمان، ط8، البيت 343.

(4) ابن بليمة، تلخيص العبارات، د.ط، ص32

## 5 - كتاب الإرشاد لأبي الطيب عبد المنعم بن غلبون ت(389هـ):

قال مؤلفه في باب ذكر أصول القراءة في الإمالة و الفتح وما كان بين اللفظين:

"و أما ما جاء على وزن فعيل ولام الفعل (راء) نحو قوله تعالى: ﴿سَعِيرًا﴾ ﴿وَنَصِيرًا﴾

﴿خَيْرًا﴾ ﴿بَشِيرًا﴾ ﴿وَكَذِيرًا﴾ ﴿كَبِيرًا﴾ ﴿نَقِيرًا﴾ وما كان مثله، فالقراء كلهم مجمعون على الفتح في وصلهم ووقفهم حيث وقع هذا الباب إلا ورشاً عن نافع وحده فإنه يوافقهم في الوصل ويخالفهم في الوقف فيقف بين اللفظين " اه (1).

يظهر من النص السابق وجه تفخيم الراء المنونة المنصوبة وصلاً، فوجه تفخيمها مع التوسط إن وجد فهو من الإرشاد لأبي الطيب فقط، ولكن بعد مراجعة كتاب الإرشاد الموجود حالياً بين أيدينا مخطوطاً و مطبوعاً تبين أنه لم يتعرض لذكر مد البدل سواء في باب المد أو في جمل الكتاب من أوله إلى آخره (2). كما أن ابن الجزري في كتاب النشر لم يذكر كتاب الإرشاد في أصحاب توسط البدل للأزرق لما قال " وذهب الداني و الأهوازي وابن بليمة وأبو علي الهراس فيما رواه عن أبي عدي إلى التوسط" (3). فبما أن كتاب الإرشاد لم يذكر شيئاً خاصاً عن مد البدل لورش، فضلاً عن أن ابن الجزري لم يذكر التوسط من الإرشاد، ولو افترضنا أن التوسط موجود في الإرشاد فابن الجزري رحمه الله لم يذكره أو يختره منه، فلا يكون من الإرشاد الموجود بين أيدينا حالياً إلا قصر البدل فقط والله أعلم.

وعليه فإن وجه تفخيم الراء المنونة المنصوبة مع توسط البدل لا يأتي من كتاب الإرشاد لأبي الطيب - الموجود بين أيدينا - ولا من غيره من أصول النشر المعتمدة والله أعلم بالصواب.

## المسألة الرابعة: توسط (إِسْرَعِيل) مع التقليل في ذوات الياء

ورد وجه توسط مد الياء من لفظ (إِسْرَعِيل) عند الإزميري مع الفتح في ذوات الياء فقط. بينما أجاز المتولي توسطها مع التقليل.

(1) ابن غلبون، الإرشاد، ط1، ص 209

(2) راجع تفصيل ذلك في المسألة الأولى من هذا البحث ص 50.

(3) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الجكني)، ص 1009.

قال الإزميري: " قوله تعالى ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ (البقرة: 83) إلى آخر الآية فيه للأزرق بحسب التركيب تسعة أوجه، ومعلوم أن القصر في (وءاتوا) لا يأتي مع التقليل، ويمتنع منها وجه واحد وهو التوسط في (إِسْرَائِيل) و (ءاتوا) مع التقليل ويبقى ثمانية أوجه.. " إلى أن قال: " والسادس التوسط في (إِسْرَائِيل) و (ءاتوا) مع الفتح من التلخيص ومن إرشاد أبي الطيب على قول... " اهـ. (1)

فالظاهر من النص الأخير للإزميري أنه يمتنع توسط (إِسْرَائِيل) مع التقليل في ذات الياء، بينما يجوز مع الفتح من تلخيص ابن بليمة ومن الإرشاد على قول.

وقال المتولي: " إذا أتى همز (إِسْرَائِيل) مع همز محقق، نزل (إِسْرَائِيل) منزلة المغير.. " إلى أن قال: " وإذا أتى معه ذو ياء كما في قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا﴾ (الأعراف: 137) امتنع وجه التقليل على توسطه وصلاً على ما في النشر، وإلا فقد وجدنا في تلخيص ابن بليمة تقليل ذلك وجهاً واحداً؛ إلا ما كان من ذلك من سورة أواخر آيها (ها ألف) فالفتح - كما سيأتي -، ومذهبه التوسط والقصر في الهمز مطلقاً، ويتعين وجه التقليل على قصر (إِسْرَائِيل) مع توسط غيره، نعم يحتمل الفتح من الشاطبية إلا أن عمل المتأخرين على خلافه، ويمتنع التقليل على قصر المحقق غير (إِسْرَائِيل) إلا على ما عرفت من مذهب ابن بليمة ويحتمل أيضاً من الشاطبية والعمل عند المتأخرين على خلافه.. " اهـ. (2)

يظهر من النص الأخير للمتولي جواز التقليل مع توسط (إِسْرَائِيل) من تلخيص ابن بليمة.

كما أن ابن الجزري رحمه الله قال في النشر: " فالأولى من الكلم (إِسْرَائِيل) حيث وقعت، نص على استثنائها أبو عمرو الداني وأصحابه وتبعه على ذلك الشاطبي فلم يحك فيها خلافاً.. " إلى أن قال: " ونص على تحقيقها ابن سفيان وأبو طاهر بن خلف وابن شريح وهو ظاهر عبارة مكِّي والأهوازي والخزاعي وأبي القاسم بن الفحام وأبي الحسن الحصري لأنهم لم يستثنوها " اهـ. (3) (4)

(1) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1 / 34

(2) المتولي، الروض النضير، ط 1، ص 238

(3) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الحكيم)، ص 1014

(4) كتاب الهادي و قصيدة الحصري و الوجيز ليست من طريق الطيبة للأزرق، انظر النشر (بتحقيق الحكيم) ص 1015، و

بدائع البرهان ل 1 / 34

يظهر من النص الأخير من كتاب النشر أن الذين استثنوا لفظ (إِسْرَائِيل) من أصحاب التوسط هم الشاطبي و الداني، فعلى هذا لم يبق من أصحاب التوسط المعتمدين - عند ابن الجزري و عند الشيخين<sup>(1)</sup> - و الذين يجيزون توسط البدل في لفظ (إِسْرَائِيل) إلا ابن بليمة في تلخيصه و أبو الطيب في إرشاده على احتمال.

أما كون توسط (إِسْرَائِيل) من تلخيص ابن بليمة فصحيح لأن ابن بليمة لم يستثنه من مد البدل وقد تقدم أن مذهبه في البدل عامة القصر و التوسط<sup>(2)</sup>. كما تقدم أن الصحيح في مذهبه الفتح في ذوات الياء عامة وليس التقليل<sup>(3)</sup>.

وأما من الإرشاد لأبي الطيب فقد تقدم أيضاً أن الظاهر - من النسخة الموجودة حالياً - أن ليس منه إلا قصر البدل ويدخل فيه لفظ (إِسْرَائِيل)، فلا يأتي منه توسط<sup>(4)</sup>.

يتحصل مما سبق أن توسط الياء من لفظ (إِسْرَائِيل) لا يأتي إلا مع الفتح في ذوات الياء فقط. والله أعلم بالصواب.

و يُبني على هذه المسألة الأخيرة اختلاف في تحرير أوجه آية ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ يَعْلَمُونَ﴾ إلى قوله ﴿وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ﴾ (البقرة: ٨٣).

فالأوجه الجائزة عند الإزميري ثمانية أوجه وعند المتولي تسعة، فهي عند الإزميري:

- 1- قصر (إِسْرَائِيل) على فتح (القربي) و قصر (ءاتوا). 2- قصر (إِسْرَائِيل) على فتح (القربي) و توسط (ءاتوا). 3- قصر (إِسْرَائِيل) على فتح (القربي) و طول (ءاتوا). 4- قصر (إِسْرَائِيل) على تقليل (القربي) و توسط (ءاتوا). 5- قصر (إِسْرَائِيل) على تقليل (القربي) و طول (ءاتوا). 6- توسط (إِسْرَائِيل) على فتح (القربي) و توسط (ءاتوا). 7- طول (إِسْرَائِيل) على فتح (القربي) و طول (ءاتوا). 8- طول (إِسْرَائِيل) على تقليل (القربي) و طول (ءاتوا). وعلق الإزميري على الوجه الثاني بقوله "

(1) انظر المسألة الثالثة ص 59.

(2) انظر المسألة الأولى ص 46.

(3) انظر المسألة الأولى ص 49.

(4) انظر المسألة الأولى ص 50.

والثاني كذلك لكن مع توسط (وءاتوا) يحتمل من تلخيص ابن بليمة وإرشاد أبي الطيب.....والأولى أن لا يؤخذ الوجه الثاني لأن فيه شبهة، و القرآن لا يُقرأ بالشبهة " اه(1)

وأما المتولي فقد منع الوجه الثاني و أضاف وجهين على التقليل: الأول على قصر (إِسْرَعِيل) و(ءاتوا) و الثاني على توسطهما. تظهر من قوله رحمه الله "امتنع وجه التقليل على توسطه وصلاً على ما في النشر، وإلا فقد وجدنا في تلخيص ابن بليمة تقليل ذلك وجهاً واحداً؛ إلا ما كان من ذلك من سورة أواخر آيها (ها ألف) فالفتح -كما سيأتي-، ومذهبه التوسط والقصر في الهمز مطلقاً، ويتعين وجه التقليل على قصر (إِسْرَعِيل) مع توسط غيره، نعم يحتمل الفتح من الشاطبية إلا أن عمل المتأخرين على خلافه، ويمتنع التقليل على قصر المحقق غير (إِسْرَعِيل) إلا على ما عرفت من مذهب ابن بليمة ويُحتمل أيضاً من الشاطبية والعمل عند المتأخرين على خلافه.. " اه(2)(3).

أ ما الوجه الثاني الذي منعه المتولي، و قال عنه الإزميري (الأولى ألا يؤخذ به ) ونسبه باحتمال إلى كل من تلخيص ابن بليمة وإرشاد أبي الطيب، فقد تقدم أن ابن بليمة لم يستثن لفظ (إِسْرَعِيل) من مد البدل(4) فلا يأتي منه هذا الوجه. كما تقدم أن ليس في إرشاد أبي الطيب توسط بدل(5). فالأولى منع هذا الوجه والله أعلم.

وأما وجهها التقليل على قصر (إِسْرَعِيل) و (ءاتوا)، و على توسطهما فلا يأتيان من تلخيص ابن بليمة لأن مذهب الفتح في ذوات الياء عامة كما تقدم(6).

فتصير الأوجه الصحيحة في هذه الآية سبعة أوجه،( وهي ما ذكرها الإزميري رحمه الله باستثناء الوجه الثاني): 1-قصر (إِسْرَعِيل) على فتح (القربي) و قصر (ءاتوا). 2-قصر (إِسْرَعِيل) على فتح (القربي) وطول (ءاتوا). 3- قصر (إِسْرَعِيل) على تقليل (القربي) وتوسط (ءاتوا). 4-

(1)الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل1 / 34

(2) المتولي، الروض النضير، ط1، ص 238

(3) انظر صورة الأوجه محررة على مذهب المتولي في كتاب: سالم، فريدة الدهر، ط1، 2 / 117. و في كتاب: الزيات،

شرح تنقيح فتح الكريم، ط1، ص37.

(4) نفس المسألة ص 63

(5) انظر المسألة الأولى ص 50.

(6) انظر المسألة الأولى ص 49.

قصر (إِسْرَائِيل) على تقليل (القربي) و طول (ءاتوا). 5- توسط (إِسْرَائِيل) على فتح (القربي) وتوسط (ءاتوا). 6- طول (إِسْرَائِيل) على فتح (القربي) و طول (ءاتوا). 7- طول (إِسْرَائِيل) على تقليل (القربي) و طول (ءاتوا).. والله أعلم بالصواب.

### المسألة الخامسة: مذهب ابن بليمة في تفخيم نحو (خير)

اعتمد المتولي مذهباً إضافياً في باب الرءاء للأزرق، في نحو قوله تعالى ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ﴾ (البقرة: 54) و هو تفخيم الرءاء من نحو (خير) فقط<sup>(1)</sup> - المضمومة بعد ياء ساكنة بعد فتح - اعتماداً على نص من كتاب تلخيص ابن بليمة في تفخيمها، بينما لم يعتمد الإزميري هذا المذهب.

حيث قال المتولي: " اختلف عن الأزرق في الرءاء المضمومة على ثلاثة مذاهب... " إلى أن قال: " وبقي مذهب رابع هو تفخيمهما مع الرءاء المضمومة الواقعة بعد الياء الساكنة بعد فتح فقط، مع القصر والتوسط في الهمز كلاهما مع التقليل و التوسط في (شيء) و القصر في غيره وهذا لابن بليمة على ما وجدنا في تلخيصه " اه<sup>(2)</sup>

ثم ذكر نص ابن بليمة التالي من التلخيص " فصل: و حكم المضموم مع الياء و الكسرة في مذهبه حكم المفتوحة، خالف أصله مع الكسرة في ﴿كَبْرٌ﴾ و ﴿عَشْرُونَ﴾ ففتحهما ، ومع الياء نحو قوله تعالى ﴿خَيْرُ الرِّزْقِ﴾ " اه<sup>(3)</sup>.

وأما عدم اعتماد هذا الوجه عند الإزميري فيظهر من النص التالي " قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 103) فيه للأزرق بحسب التركيب ستة أوجه يمتنع منها وجه واحد وهو التوسط مع التفخيم في خيرٌ و يبقى خمسة أوجه. الأول القصر في ءامنوا مع الترفيق في خير من الشاطبية و تلخيص ابن بليمة، والثاني كذلك

(1) وكذا اعتمده صاحب فريدة الدهر 2 / 80، و صاحب شرح تنقيح الكرم ص 41.

(2) المتولي، الروض النضير، ط 1، ص 258

(3) ابن بليمة، تلخيص العبارات، د. ط، ص 33

لكن مع التفخيم من التذكرة وبه قرأ الداني على ابن غلبون، والثالث التوسط مع الترقيق من التيسير

والشاطبية وجامع البيان وتلخيص ابن بليمة، والرابع والخامس الطول مع الترقيق من الشاطبية والهداية والكافي والتبصرة والتجريد والكمال وبه قرأ الداني على أبي الفتح على قول، ومع التفخيم من العنوان والمحتبى... " اهـ. (1)

يظهر من النص الأخير للإزميري رحمه الله أن تفخيم الرء المضمومة من (خير) يأتي من الكتب التالية: التذكرة لابن غلبون (مع قصر البدل) والعنوان لابن خلف والمحتبى للطرسوسي (مع طول البدل)، ولم يذكر الشيخ ابن بليمة إلا في أوجه ترقيق الرء (2).

فالإزميري لم يعتمد تفخيم الرء من تلخيص ابن بليمة. ولعله في ذلك اعتمد على كلام ابن الجزري رحمه الله في نشره حيث قال في باب الرءات المضمومة: "فروى عنه بعضهم تفخيمها في ذلك ولم يجروها مجرى المفتوحة. وهذا مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون صاحب التذكرة و أبي طاهر اسماعيل بن خلف صاحب العنوان و شيخه عبد الجبار صاحب المحتبى وغيرهم وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن، وروى جمهورهم ترقيقها وهو الذي في التيسير والهادي والكافي والتلخيصين والهداية والتبصرة والتجريد والشاطبية وغيرها وبه قرأ الداني على شيخه الخاقاني وأبي الفتح ونقله عن عامة أهل الأداء من أصحاب ورش من المصريين والمغاربة " اهـ (3).

فابن الجزري رحمه الله ذكر تلخيص ابن بليمة مع أصحاب الترقيق في الرء المضمومة و لم يذكره مع أصحاب التفخيم ألبتة. كما أنه لم يذكر مذهباً خاصاً يخص كلمة (خير) ونحوها لأحد من الرواة.

فالظاهر مما سبق أن وجه تفخيم الرء من نحو (خير) يأتي بالنظر من كتاب تلخيص ابن بليمة - بحسب النسخ الموجودة حالياً بين أيدينا - كما ذكر المتولي، وقد أشار رحمه الله إلى أنه يأتي مع القصر والتوسط في مد البدل ومع التقليل في ذات الياء فقط. فأما كونه مع التوسط والقصر في

(1) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1 / 37

(2) انظر أيضاً موضعاً آخر ذكره الإزميري عند قوله تعالى ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ ل 1 / 50

(3) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الجكني)، ص 1438.

مد البدل فصحيح بالنظر وقد تقدم<sup>(1)</sup>، وأما كونه مع التقليل فقط، فقد تقدم أيضاً أن الصحيح فيه أن مذهب ابن بليمة الفتح في ذوات الياء عامة<sup>(2)</sup>. ولكن ابن الجزري لم يأخذ بتفخيم الراء من نحو (خير) من هذا الكتاب أصلاً، فالأولى منعه مع ما يترتب عليه من أوجه، والله أعلم بالصواب.

### المسألة السادسة: ترقيق راء (ذكراً) مع توسط مد البدل

منع الإزميري وجه ترقيق راء (ذكراً) على توسط البدل، وأجازه المتولي رحمه الله. حيث قال الإزميري عن ذلك: " قوله تعالى ﴿ كَذِكْرِكُمْ ءَابَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ (البقرة: 200) فيه للأزرق بحسب التركيب ستة أوجه، ويمتنع منها وجه واحد وهو التوسط مع الترقيق ويصح خمسة.. " اه<sup>(3)</sup>.

وقال المتولي: " يمتنع ترقيق باب (ذكراً) كله على توسط البدل، وهذا على ما في النشر، وإلا فطريق ابن بليمة الترقيق كما وجدنا في تلخيصه خلافاً لما في النشر " اه<sup>(4)</sup>(5).

ولمناقشة الأمر يحسن مراجعة كلام ابن بليمة عن ذلك في تلخيصه و كلام ابن الجزري في نشره، والله الموفق.

قال ابن الجزري في النشر: " وذهب الجمهور إلى التفصيل فاستثنوا ما كان بعد ساكن صحيح مظهر وهو الكلمات الست (ذكراً وسترأ) و أخواته ولم يستثنوا المدغم وهو (سراً) ومستقراً... " إلى أن قال: " إلا أن بعض هؤلاء استثنى من المفصول بالساكن الصحيح (صهراً)، فرققه من أجل خفاء الهاء كابن شريح والمهدوي وابن سفيان وابن الفحام ولم يستثنه الداني ولا ابن بليمة ولا الشاطبي ففخموه " اه<sup>(6)</sup>.

(1) تقدم مذهب ابن بليمة في مد البدل ص 46.

(2) انظر المسألة الأولى من هذا البحث ص 49.

(3) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1 / 47

(4) المتولي، الروض النضير، ط1، ص 268

(5) انظر جواز ترقيق راء (ذكراً) مع توسط البدل في كتاب فريدة الدهر 2 / 247

(6) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الجكني)، ص 1425.

يُفهم من كلام ابن الجزري الأخير أن ابن بليمة ممن يفخم باب (ذكرًا) كما يظهر والله أعلم.

وقد قال ابن بليمة في تلخيصه عن ذلك: " وكذلك ﴿سِتْرًا﴾ و ﴿ذِكْرًا﴾ و ﴿حِجْرًا﴾ و ﴿إِمَامَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾ وعند تاء التأنيث نحو قوله تعالى ﴿فَطَرَتَ اللَّهُ﴾ و ﴿تَرَاءَتِ الْفِتْنَانِ﴾، فإنه أخلص الفتح لأجل العلل التي ذكرناها " اهـ<sup>(1)</sup>.

قول ابن بليمة ( أخلص الفتح ) يعني به التفخيم في الراء، بدليل قوله بعد أسطر من ذلك " نحو قوله تعالى ﴿إِجْرَامِي﴾ فروي عنه الفتح وبين اللفظين، والفتح أجود.. " <sup>(2)</sup>

فقد ذكر (الفتح) مقابل (بين اللفظين) وهو الترفيق، فيكون مقصوده بالفتح التفخيم<sup>(3)</sup>.  
فيصير مفهوم الكلام، أن للأزرق التفخيم في باب ( ذكرًا ) من تلخيص ابن بليمة. فلا يأتي ترفيق منه.

وعليه فلا يأتي مع توسط البدل إلا التفخيم في (ذكرًا)، لنص ابن الجزري السابق في النشر، ولما ذكر من نص ابن بليمة والله أعلم بالصواب.

### المسألة السابعة: تفخيم الراء في (إجرامي) مع توسط وقصر مد البدل

يتعين على تفخيم الراء في لفظ ( إجْرَامِي ) الطول في مد البدل عند الإزميري، بينما يجوز تفخيمها مع ثلاثة البدل عند المتولي.

وقد نص الإزميري على الطول وجهاً واحداً مع تفخيم الراء بقوله " قوله تعالى ﴿قُلْ إِنْ أَفْتَرَيْتُهُ، فَعَلَىٰ إِجْرَامِي﴾ إلى قوله ﴿سَخِرُوا مِنْهُ﴾ (هود: 35-38) فيه للأزرق أربعة عشر وجهاً.. " إلى أن قال: " والحادي عشر إلى الرابع عشر: التفخيم في ( إجْرَامِي ) مع مد (وأوحي) وقصر (قد ءامن) وتفخيم (ظلموا) وترقيق (سخروا) من التبصرة و الكافي، ومع ترفيق (ظلموا) و (سخروا) من الكافي، ومع مد (قد ءامن) وتفخيم (ظلموا) وترقيق (سخروا) من التبصرة والكافي، ومع

(1) ابن بليمة، تلخيص العبارات، د.ط، ص 32.

(2) ابن بليمة، تلخيص العبارات، د.ط، ص 33

(3) انظر الحاشية رقم 1، المسألة الثالثة ص 60.

ترقيق (ظلموا) و(سخرؤا) من التجريد والكافي، ويختص تفخيم (إِجْرَامِي) بوجه الطول في (وأوحى) مع القصر والطول في (قد ءامن).. " اه (1)

فتفخيم راء (إِجْرَامِي) عند الإزميري يأتي على الطول في البدل المحقق مع الوجهين في البدل المغير القصر والطول لا غير(2)، وذلك من كتب التبصرة والكافي والتجريد، ولا يأتي مع القصر ولا التوسط في البدل المحقق.

وأما المتولي فقد قال عن ذلك: " ويختص تفخيم (حذر كم) و (إِجْرَامِي) و (حصرت صدورهم) بالفتح ومد البدل... " إلى أن قال: " وتفخيم (إِجْرَامِي) من التجريد، وأحد الوجهين في الكافي والتبصرة.. ويزاد من التبصرة القصر والتوسط في البدل مع التفخيم في الكلمات الثلاث على ما تقدم، وطريق التلخيص على ما وجدنا فيه هو التقليل وكذا تفخيم (إِجْرَامِي) على الأجود، وعليه فلا يختص تفخيمه بالفتح ولا بالمد " اه (3).

فعند المتولي يجوز تفخيم راء (إِجْرَامِي) على ثلاثة البدل، مع الطول من التجريد و التبصرة والكافي، و مع التوسط والقصر من التبصرة وتلخيص ابن بليمة(4).

وأما ابن الجزري رحمه الله فقد قال في نشره: " تاسعها (إِجْرَامِي) فخمه صاحب التجريد وهو أحد الوجهين في التبصرة والكافي... " اه. فالتفخيم عند ابن الجزري من التجريد و التبصرة والكافي (5).

يظهر مما سبق أن تفخيم راء (إِجْرَامِي) يأتي من التجريد والتبصرة والكافي، برأي كل من ابن الجزري والإزميري والمتولي رحمهم الله تعالى، وزاد عليهم المتولي تفخيمها من تلخيص ابن بليمة. فلتحقيق المسألة ينبغي مراجعة تفخيم راء (إِجْرَامِي) مع مد البدل في الكتب الأربعة المذكورة.

(1) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1 / 131

(2) انظر المسألة الثانية ص 52

(3) المتولي، الروض النضير، ط1، ص 273.

(4) انظر: سالم، فريدة الدهر، ط1، 61/3.

(5) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الجكني)، ص 1431.

## 1- كتاب التجريد لبغية المريد في القراءات السبع لأبي القاسم ابن الفحام الصقلي ت(516هـ):

قال المؤلف في باب راءات ورش: " وفخم ﴿حَيْرَانَ﴾ و ﴿إِجْرَامِي﴾ .. " اه<sup>(1)</sup>،  
وقال في باب المد: " والقسم الرابع: إذا تقدم الهمزة حرف المد واللين وانفتح ما قبل الياء والواو  
نحو ﴿ءَادِمٌ﴾ و ﴿ءَاوَزَ﴾ و ﴿شَيْءٍ﴾ و ﴿شَيْئًا﴾ و ﴿سَوَاءً﴾ فمذهب ورش اختيار مده منفرداً  
فاعرف ذلك " اه<sup>(2)</sup>.

يظهر من النصين الأخيرين من كتاب التجريد أنه يأتي منه تفخيم راء (إِجْرَامِي) مع  
الطول في البدل فقط. والله أعلم.

## 2- كتاب الكافي في القراءات السبع لأبي عبد الله محمد بن شريح ت(476هـ):

قال المؤلف في باب راءات ورش: " واختلف عنه في (إِجْرَامِي) فقرأته له بين اللفظين وبالتفخيم،  
وبين اللفظين أكثر " اه<sup>(3)</sup>، وقال في باب المد: " فإذا كان حرف المد واللين بعد همزة مبتدأة أو  
متوسطة وقبلها حركة أو حرف مد ولين نحو ﴿ءَادِمٌ﴾ ﴿ءَامَنَ﴾ ﴿يَسْتَهْرُونَ﴾ ﴿لِيُؤَاطُوا﴾  
﴿إِسْرِي﴾. فورش وحده يشبع المد والباقون يمكنون " اه<sup>(4)</sup>.

يأتي من الكافي تفخيم راء (إِجْرَامِي) مع الطول في البدل فقط، كما يظهر من النصين الأخيرين.  
والله أعلم.

## 3- كتاب التبصرة في القراءات السبع لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ت(437هـ):

قال المؤلف في باب حكم الرءاءات: " وقرأت بالوجهين في (حيران) و (إِجْرَامِي) .. " اه<sup>(5)</sup>، وقال  
في باب المد: " والمختلف فيه من هذا الباب ينقسم ثلاثة أقسام: الأول أن يقع حرف مد ولين

(1) الصقلي، التجريد لبغية المريد في القراءات السبع، ط1، ص139.

(2) الصقلي، المرجع السابق، ص85.

(3) ابن شريح، الكافي، د.ط، ص60.

(4) ابن شريح، المرجع السابق، ص21. وانظر معاني مصطلح (التمكين) المستخدمة عند العلماء في: الدوسري، معجم  
المصطلحات، ط1، ص145.

(5) القيسي، التبصرة، ط1، ص149.

ليس بعده ساكن وقبله همزة مبتدأة، أو متوسطة قبلها متحرك نحو (ءادم) و (إيمان) و (أوتوا) و(يستهزءون) و(ليواطئوا) وشبهه، فقرأ ورش بتمكين المد فيما روى المصريون عنه، وقرأ الباقون بمد متوسط كما يخرج من اللفظ، وكذلك روى البغداديون عن ورش، وبالمد قرأت له..<sup>(1)</sup>

يظهر من النص الأول من التبصرة جواز تفخيم راء (إِجْرَامِي)، وأما تفسير مد البدل له فعبارة رحمه الله في النص الثاني حمالة للأوجه، ويمكن تأويلها بما يلي والله أعلم بالصواب في ذلك: قوله "وقرأ الباقون بمد متوسط كما يخرج من اللفظ، وكذلك روى البغداديون عن ورش" يفهم منه جواز القصر. وقوله "فقرأ ورش بتمكين المد فيما روى المصريون عنه" يفهم منه جواز التوسط. وقوله "وبالمد قرأت له" يفهم منه الطول. فكأن الوجه الذي صرح المؤلف بأنه قرأ به هو الطول في البدل، وأنه ذكر القصر والتوسط على سبيل الحكاية كما يظهر، والله أعلم. كما أن خير من يرجح القول في ذلك هو الإمام ابن الجزري رحمه الله حيث قال في نشره: "وذهب جمهور من ذكرنا إلى أنه الإشباع من غير إفراط، وسوّوا بينه وبين ما تقدم على الهمزة، وهو أيضاً ظاهر عبارة التبصرة والتجريد..". إلى أن قال: "وذكر أبو شامة أن مكياً ذكر كلاً من الإشباع و التوسط، وذكر السخاوي عنه الإشباع فقط. قلت: وقفت له على مؤلف انتصر فيه للمد في ذلك و ردّ على من ردّه. أحسن في ذلك وبالغ فيه. وعبارة في التبصرة تحتمل الوجهين جميعاً، وبالإشباع قرأت من طريقه "اه، ثم قال عن القصر: "وذهب إلى القصر فيه أبو الحسن طاهر بن غلبون...". إلى أن قال: "وهو اختيار مكّي فيما حكاه عنه أبو عبد الله الفاسي وفيه نظر" اه<sup>(2)</sup>. فابن الجزري رحمه الله نقل الأوجه الثلاثة لمكي، وقد صرح بأنه قرأ بالطول من طريقه كما سبق، مما يرجح كون الوجه المختار من التبصرة هو الطول في مد البدل فقط والله أعلم.

فبعد ذلك يؤخذ من التبصرة بتفخيم راء (إِجْرَامِي) مع الطول في البدل فقط عند ابن الجزري رحمه الله. مع احتمال النص للقصر والتوسط. والله أعلم بالصواب.

(1) القيسي، المرجع السابق، ص 66

(2) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الجكني)، ص 1010.

#### 4- كتاب تلخيص العبارات بلطيف الإشارات لأبي علي الحسن بن بليمة ت(514هـ):

قال مؤلفه في باب الرءاءات: " نحو قوله تعالى (إِجْرَامِي) فروى عنه الفتح وبين اللفظين، والفتح أجود " اه(1)، وقال عن مد البدل: " و أما همزة ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ﴾ ﴿وَأَمَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ﴾ على قراءة نافع فإن بعض شيوخنا يشيرون بمد يسيرة و بعضهم يمنعون. والقصر \_ والله أعلم \_ أصوب، لعللة الفرق بين الخبر و الاستخبار." اه(2)

يؤخذ من النصين الأخيرين وجود وجه تفخيم (إِجْرَامِي) مع قصر وتوسط البدل في كتاب التلخيص والله أعلم.

بعد النظر في جميع النصوص السابقة في المسألة يظهر أن تفخيم راء لفظ (إِجْرَامِي) يأتي مع الطول في البدل من كل من التجريد والكافي والتبصرة -على القول الراجح في الأخير (التبصرة) وقد صرح ابن الجزري بقراءته به.

كما يظهر أن تفخيمها مع توسط وقصر البدل يوجد في تلخيص ابن بليمة، ويُحتمل من التبصرة على قول \_ مع تصريح ابن الجزري بعدم القراءة به وتبعه الإزميري في ذلك وعدم تصريح المتولي بأنه قد قرأ به أو تلقاه - . والله أعلم بالصواب. و مع ملاحظة أن الإزميري رحمه الله ذكر جواز تفخيمها على قصر البدل المغير من الكافي والتبصرة. وقد تقدم نضان من كتابي الكافي(3) والتبصرة(4) في المسألة الثانية، يؤخذ منهما عدم الاعتداد بالعارض في مد البدل، فلا يأتي منهما وجه قصر مد البدل المغير على طول المحقق.

(1) ابن بليمة، تلخيص العبارات، د.ط، ص 33.

(2) ابن بليمة، المرجع السابق، ص 11.

(3) المسألة الثانية ص 54

(4) المسألة الثانية ص 56

كما أن المصدر الثالث لجواز تفخيم راء (إِجْرَامِي)، وهو كتاب التجريد لابن الفحام قد نص أيضاً على عدم الاعتداد بالعارض في مد البدل بقوله في باب نقل الحركة لورش:

" وكان ورش إذا نقل حركة الهمزة التي بعدها حرف مد على الساكن قبلها أبقى المد على حاله، نحو (من ءامن) و (فقل ءاذنتكم) فاعرف ذلك " اه<sup>(1)</sup>، فقصر مد البدل المغير مع طول المحقق لا يأتي من التبصرة ولا من الكافي ولا من التجريد.

فالأولى بعد مراجعة النصوص السابقة الأخذ بوجه تفخيم راء (إِجْرَامِي) على الطول في البدل المحقق مع الطول في البدل المغير فقط - دون قصره - . والله أعلم بالصواب.

### المسألة الثامنة: تفخيم الراء في (عشيرتكم) مع توسط وقصر مد البدل

أجاز الإزميري تفخيم راء لفظ (عشيرتكم) على الطول فقط في مد البدل، بينما أجازته المتولي مع القصر والتوسط أيضاً - إضافة للطول - .

وقد نص الإزميري على ذلك بقوله " قوله تعالى ﴿ قَدْ إِنْ كَانَ ءَابَاؤَكُمْ ﴾ إلى قوله ﴿ وَعَشِيرَتُكُمْ ﴾ (التوبة: 24) فيه للأزرق أربعة أوجه.. " إلى أن قال: " و مع التفخيم من الهادي و التجريد والوجه الثاني من الكافي و التبصرة، ويختص وجه التفخيم بوجه الطول، وذكر الشيخ التوسط مع التفخيم لمكي ولم يقرأ ابن الجزري من طريقه إلا بالطول. " اه<sup>(2)</sup>

كما نص المتولي عليه بقوله " يختص وجه التفخيم في ﴿ وَعَشِيرَتُكُمْ ﴾ في التوبة بالفتح وتوسيط حرفي اللين ومدهما ومد البدل مطلقاً، لأن التفخيم من الهداية والتجريد وأحد الوجهين في التبصرة والكافي، وطريقهم ما ذكر، لكن طريق التبصرة في اللين التوسط. وطريق الهداية مده، والوجهان في التجريد والكافي كما تقدم، وهذا على ما في النشر. وإلا فطريق ابن بليمة التفخيم أيضاً على ما وجدنا في تلخيصه، ومعلوم أن مذهبه التقليل، وقصر البدل وتوسطه وتوسط

(1) الصقلي، التجريد، ط1، ص 88.

(2) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل1 / 122-123، ويقصد الإزميري بالشيخ الشيخ علياً المنصوري رحمه الله (انظر مقدمة بدائع البرهان).

الياء من (شيء) والقصر في غيرها من حرفي اللين، وأنت خير بما تقدم عن نص التبصرة من التوسط والقصر في البدل. " اهـ<sup>(1)</sup>

يلاحظ من النص الأخير للمتولي إضافته لوجهي القصر والتوسط في البدل مع تفخيم راء (وَعَشِيرَتُكُمْ) من كل من التبصرة و تلخيص ابن بليمة<sup>(2)</sup>.

وأما ابن الجزري رحمه الله تعالى فلم يذكر ابن بليمة فيمن فخمها إذ قال عنها: " خامسها ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ في التوبة فخمها أبو العباس المهدي و أبو عبد الله ابن سفيان وصاحب التجريد. وأحسبه من أجل الضمة. وذكر الوجهين أبو محمد مكي وأبو عبد الله ابن شريح، والآخرون على الترقيق فقط من أجل الياء الساكنة. " اهـ<sup>(3)</sup>

فالكتب التي يأتي منها تفخيم الراء في ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ هي: الهداية للمهدي و التجريد والتبصرة و الكافي. عند كل من ابن الجزري والإزميري والمتولي رحمهم الله تعالى، وذكر ابن الجزري و الإزميري تفخيمها أيضاً من الهادي لابن سفيان، ولكن طريق الأزرق من الهادي لابن سفيان ليست من طريق الطيبة كما نص عليه الإزميري نفسه في كتابه (تحرير النشر) بقوله " وفي الهادي طريق الحلواني عن قالون وطريق الأزرق عن ورش وليست من طريق الطيبة "<sup>(4)</sup> وكذلك في بدائع البرهان " وأما طريق الوجيز و المنتهى والهادي والإعلان فليست من طريق الطيبة "<sup>(5)</sup>. وأضاف المتولي تفخيمها أيضاً من تلخيص ابن بليمة.

فما ينبغي النظر فيه من الكتب هي: الهداية و التجريد و التبصرة والكافي و تلخيص ابن بليمة والله أعلم.

## 1- كتاب شرح الهداية لأبي العباس المهدي ت(440هـ):

- 
- (1) المتولي، الروض النضير، ط1، ص 270  
 (2) انظر: سالم، فريدة الدهر، ط1، 824 / 2  
 (3) ابن الجزري، النشر، ص 1429  
 (4) الإزميري، تحرير النشر، ط1، ص 57  
 (5) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1 / 17

قد تقدم أن كتاب الهداية مفقود<sup>(1)</sup>، وأن شرحه موجود لنفس المؤلف، حيث قال في الشرح في باب الرءاءات: " وكذا رووا عنه التفخيم في قوله ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ في التوبة خاصة، ولا فرق بينه وبين غيره إلا الرواية"<sup>(2)</sup> وقال عن مد البدل: " وتلك العلة هي التي قصد ورش في مده ﴿ءَامَنُوا﴾ و ﴿أَوْثُوا﴾ و ﴿وَأَيَّاء﴾ وما أشبه ذلك " اه<sup>(3)</sup>

يظهر من النصين السابقين مجيء تفخيم راء (وَعَشِيرَتُكُمْ) مع طول البدل من شرح الهداية، فالظاهر أنه كذلك من كتاب (الهداية). والله أعلم.

## 2- كتاب التجريد لبغية المريد في القراءات السبع لأبي القاسم ابن الفحام الصقلي ت(516هـ):

قال عن التفخيم: " وفخم ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ في التوبة خاصة " اه<sup>(4)</sup>. وتقدم نصه في طول البدل<sup>(5)</sup>. فيأتي من هذا الكتاب تفخيمها مع طول البدل. والله أعلم.

## 3- كتاب الكافي في القراءات السبع لأبي عبد الله محمد بن شريح ت(476هـ):

قال مؤلفه في باب الرءاءات: " واختلف عنه في ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ في التوبة وفي ﴿حَيْرَانَ﴾ في الترقيق و التفخيم، وبالوجهين قرأت وبهما آخذ " اه<sup>(6)</sup>، كما تقدم نصه في طول البدل<sup>(7)</sup>. فيجوز من الكافي تفخيمها مع طول البدل. والله أعلم.

## 4- كتاب التبصرة في القراءات السبع لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ت(437هـ):

(1) انظر المسألة الثانية ص 53.

(2) المهدي، شرح الهداية، ط1، 2 / 147.

(3) المهدي، المرجع السابق، 2 / 30.

(4) الصقلي، التجريد، ط1، ص 139.

(5) المسألة السابعة ص 70.

(6) ابن شريح، الكافي، د.ط، ص 59.

(7) المسألة السابعة ص 70.

قال مؤلفه في باب الرءاءات: " وقرأت بالوجهين في ﴿ حَيَّانَ ﴾ و ﴿ إِجْرَامِي ﴾ و ﴿ وَعَشِيرَتُكَ ﴾ في سورة براءة خاصة " اهـ. (1)، وقد تقدم نصه في مد البدل (2)، كما تقدم ترجيح طول البدل منه. مع احتمال النص فيه للقصر والتوسط منه (3). فيأتي منه تفخيمها مع الطول في البدل عل الراجح، ومع التوسط والقصر على المرجوح. والله أعلم.

## 5- كتاب تلخيص العبارات بلطيف الإشارات لأبي علي الحسن بن بليمة ت(514هـ):

قال مؤلفه في باب الرءاءات: " خالف أصله في التوبة قوله ﴿ وَعَشِيرَتُكَ ﴾ " اهـ (4). وقد تقدم نصه فيما له في البدل من قصر وتوسط (5)، فتفخيمها موجود في هذا الكتاب مع التوسط والقصر في البدل والله أعلم.

فالحاصل من النصوص السابقة أن تفخيم راء (وَعَشِيرَتُكَ) يأتي مع الطول في البدل من كل من: التجريد و الهداية و الكافي و التبصرة على القول الراجح في الأخير - أي التبصرة -، ويحتمل مع التوسط والقصر من التبصرة ويوجد في تلخيص ابن بليمة مع القصر والتوسط أيضاً. مع تصريح ابن الجزري رحمه الله بالقراءة بالطول فقط من التبصرة، وعدم اختياره التفخيم من تلخيص ابن بليمة - وهو الأولى -، وعدم تصريح المتولي رحمه الله بالقراءة أو التلقي بوجهي القصر والتوسط مع تفخيمها. فالأولى الأخذ بالوجه مع الطول فقط، والله أعلم بالصواب.

## المسألة التاسعة: تفخيم الرءاء في (عبرة) و(عبرة) و(كبره) مع توسط وقصر مد البدل

أجاز الإزميري تفخيم الرءاء في (عبرة) و(لعبرة) و(كبره) مع طول البدل فقط، بينما أجازه المتولي مع ثلاثة البدل.

(1) القيسي، التبصرة، ط1، ص 149

(2) المسألة السابعة ص 70.

(3) المسألة السابعة ص 71.

(4) ابن بليمة، تلخيص العبارات، د.ط، ص 32

(5) المسألة الأولى ص 46.

فقد قال الإزميري عن ذلك: " قوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بَصَرَهُ مَن يَشَاءُ ﴾ إلى قوله ﴿ حَسْبُ الْعَمَلِ ﴾ (آل عمران: 13-14) يختص وجه تفخيم (لعبرة) للأزرق بوجه الفتح في ذوات الياء والطول في البدل.. " إلى أن قال: " ومع تفخيم (لعبرة) والطول والفتح من التبصرة والهداية والتجريد عن عبد الباقي.... ومع تفخيم (لعبرة) مع الفتح والطول من التجريد عن ابن نفيس " اهـ (1).

وقال المتولي عن الألفاظ الثلاثة: " ويجوز التفخيم على قصر البدل وتوسطه من التبصرة على ما تقدم " اهـ (2)(3).

وأما ابن الجزري فقال عنها: " الحادي عشر منها (لعبرة) و (كبره) فخمها صاحب التبصرة والتجريد والهداية والهادي ورققها الآخرون " اهـ (4).

بعد النظر للنصوص السابقة فإن تفخيم الرءاء في الألفاظ الثلاثة يأتي من الكتب التالية الهادي والهداية والتجريد والتبصرة. أما كتاب الهادي فقد تقدم أنه ليس من طريق الطيبة للأزرق<sup>(5)</sup>، فينبغي الرجوع إلى كل من الهداية و التجريد و التبصرة والله الموفق.

## 1- كتاب شرح الهداية لأبي العباس المهدوي ت(440هـ):

قد تقدم أن كتاب الهداية مفقود<sup>(6)</sup>، و أن شرحه موجود لنفس المؤلف، حيث قال في الشرح في باب الرءاءات: " وذلك أنه يفخم (كبره) و (حذر كم) وما أشبههما.."<sup>(7)</sup> وتقدم نصه في طول

(1) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل1 / 71-72، و انظر موضعاً آخر لنفس الكلمة ل2 / 32.

(2) المتولي، الروض النضير، ط1، ص 271

(3) انظر: سالم، فريدة الدهر، ط1، 2 / 379 و 3 / 559

(4) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الجكني)، ص1431.

(5) المسألة الثامنة ص 88.

(6) انظر المسألة الثانية ص 53.

(7) المهدوي، شرح الهداية، ط1، 2 / 149

البدل<sup>(1)</sup>. فيأتي منه التفخيم في الألفاظ الثلاثة مع طول البدل، فالظاهر أنه كذلك له من الهداية أيضاً، والله أعلم.

## 2- كتاب التجريد لبغية المريد في القراءات السبع لأبي القاسم ابن الفحام الصقلي ت(516هـ):

قال المؤلف في باب راءات ورش: " فإن كان الساكن قبلها غير الياء وقبله كسرة فهي رقيقة نحو (سدره) و(ذكر الله) إلا أن يكون الساكن مطبقاً فيفخم ولا يعتبر ما قبل الساكن نحو (مصرأً) ويكون الساكن من أحد عشر حرفاً جمعت على (زد سوف تذب ثم) وتكون المكسورة قبل الحرف الساكن من حروف الحلق أو ما قرب منها أو ما يهوي فيتصل بها نحو (حذر كم) و(عبرة) و(إبراهم) و(إسرّيل) و(عمران) و(وزر أخرى) " اه<sup>(2)</sup>. وتقدم نصه في طول البدل<sup>(3)</sup>، فيأتي منه كالسابق التفخيم مع طول البدل والله أعلم.

## 3- كتاب التبصرة في القراءات السبع لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي ت(437هـ):

قال مؤلفه في باب الرءات: " وخالف أصله في المفتوحة في مواضع وهي (إبراهم) و(إسرّيل) و(وزرك) و(وزر أخرى) و (ذكرك) و (فطرة) و (إصرهم) و (حذر كم) و (عمران) و (لعيرة) و (كبره) و(مصر) و (إرم) " اه<sup>(4)</sup> فيؤخذ مما سبق التفخيم في الرء، وقد تقدم نصه في مد البدل واحتمال عبارته لثلاثة البدل منه، وردّ ابن الجزري رحمه في ذلك و أخذه بالطول فقط منه دون القصر والتوسط<sup>(5)</sup> والله أعلم

فالحاصل من كل ما سبق أن جميع من ذكر تفخيم الرء في الألفاظ الثلاثة له في مد البدل الطول فقط وهو معتمد ابن الجزري رحمه الله، ومع أنه يمكن تأويل كلام مكّي في التبصرة على أن

(1) المسألة الثامنة ص 75.

(2) الصقلي، التجريد، ط1، ص 137.

(3) المسألة السابعة ص 70.

(4) القيسي، التبصرة، ط1، ص 149.

(5) انظر المسألة السابعة ص 71.

له التوسط والقصر، فقد ضعفه ابن الجزري ولم يقرأ به، كما أن المتولي لم يصرح بأنه تلقاه أو قرأ به والله أعلم بالصواب.

### المسألة العاشرة: ترقيق اللام بعد الطاء المهملة على توسط مد البدل

منع الإزميري هذا الوجه مع قرائته به على بعض الشيوخ، وأجازته المتولي<sup>(1)</sup>.

فقد نص الإزميري عليه بقوله " قوله تعالى ﴿ أَلْطَلْقُ مَرَّتَانِ ﴾ إلى قوله ﴿ آتَيْنَاهُمُوهَنَّ شَيْئًا ﴾ (البقرة: 229) فيه للأزرق بحسب التركيب ثمانية أوجه، ومعلوم أن الطول في شيئاً مخصوص بوجه الطول في البدل، ويمتنع وجه واحد وهو ترقيق اللام مع التوسط في البدل و شيئاً، ويصح سبعة أوجه.. " إلى أن قال: " وأما الوجه الممنوع وهو ترقيق اللام مع التوسط فيهما من إرشاد أبي الطيب فلم نقرأ به على أكثر شيوخنا وقرأنا به على بعض الشيوخ، ولم يكن الإرشاد عندي حتى أفتش وأذكر بطريق الجزم واليقين.. " اهـ<sup>(2)</sup>.

وقال عنه المتولي: " في اللام مع الطاء المهملة ثلاثة أوجه: تفخيمها للجمهور، وترقيقها من العنوان والمجتهى والإرشاد والتذكرة.. " إلى أن قال " ويأتي على الثاني قصر البدل من التذكرة والإرشاد، ومده من المجتهى والعنوان، وتوسطه من الإرشاد على ما قيل.. " اهـ<sup>(3)</sup>.

وأما ابن الجزري رحمه الله فقال عنها: " وروى بعضهم ترقيقها مع الطاء عنه كالجماعة وهو الذي في العنوان والمجتهى و التذكرة وإرشاد ابن غلبون وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن بن غلبون وبه قرأ مكى على أبي الطيب، إلا أن صاحب التجريد استثنى من قراءته على عبد الباقي من طريق ابن هلال (الطَلْق) و (طلقتم) " اهـ<sup>(4)</sup>.

فالظاهر من النصوص السابقة للأئمة الثلاثة أن ترقيق اللام بعد الطاء المهملة يأتي من طريق الطيبة من الكتب الأربعة التالية: العنوان و المجتهى والتذكرة وإرشاد أبي الطيب، وأما من تبقى ممن

(1) (انظر فريدة الدهر، حيث اضطرب الحكم بين المنع والجواز، إذ منعه في موضع 2 / 278 وأجازته في آخر 2 / 281).

(2) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1 / 50-51

(3) المتولي، الروض النضير، ط1، ص 275

(4) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الجكني)، ص 1452

ذكر من قراءة الداني ومكي على أبي الطيب وابن الفحام فليست من طريق الطيبة، كما علق على ذلك الإزميري في نهاية حديثه عن الوجه بقوله " وذكر الشيخ الترفيق مع توسطهما من طريق الطيبة للداني عن جماعة ولابن الفحام عن عبد الباقي ولمكي عن أبي الطيب وليس ذلك من طريق الطيبة، لأن الترفيق للداني وعبد الباقي من طريق ابن هلال، ولم يسندهما في النشر إلى ابن هلال فلا يكونان من طريق الطيبة، لأن طريق ابن هلال عن النحاس من ثلاث طرق: الهداية والمجتهى و الكامل فقط، فانظر النشر تصل الحق، ولم يسند قراءة مكي على أبي الطيب إلى الأزرق بل أسند قراءته على ابن عدي فقط، على أنه لم يكن لابن الفحام في البدل إلا الطول، وأما الوجيز والهادي للأزرق فليس من طريق الطيبة، وأما الخزاعي فمذهبه في مد البدل واللامات غير معلوم وأظنه مثل الهذلي لأنه من طريق الكامل، وتقدم أن ابن الجزري لم يقرأ من التبصرة إلا بالإشباع. " اهـ (1)

فترقيق اللام بعد الطاء من طريق الطيبة يأتي إذاً من العنوان و المجتهى و التذكرة ومن إرشاد أبي الطيب.

أما كتاب العنوان والمجتهى (2) فيأتي منهما طول البدل للأزرق كما تقدم من قبل (3)،

و ترقيق اللام بعد الطاء من العنوان يؤخذ من سكوت المؤلف عن ذكر الطاء حيث قال عن تفخيم اللام: " اعلم أن ورشاً كان يفخم اللام المفتوحة إذا وقع قبلها صاد أو ظاء مفتوحين أو ساكتين.. " اهـ (4)

وأما التذكرة فيأتي منه القصر في البدل للأزرق كما تقدم أيضاً (5)، و يؤخذ منه ترقيق اللام بعد الطاء من قوله " اعلم أن ورشاً كان يفخم اللام المفتوحة فقط، إذا وقعت بعد الصاد أو الظاء لا غير.. " اهـ (6).

(1) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1 / 51، ويعني بالشيخ المنصوري رحمه الله.

(2) كتاب المجتهى للطرسوسي مفقود. انظر: سويد، السلاسل الذهبية، ط1، ص79.

(3) المسألة الثانية ص 53.

(4) ابن خلف، العنوان، ط1، ص 45

(5) المسألة الأولى ص 50

(6) ابن غلبون، التذكرة، ط1، ص 246

وكذا الإرشاد لأبي الطيب إذ تقدم أن النسخة الموجودة حالياً بين أيدينا لا يوجد فيها ذكرٌ لمد البدل ألبتة، فلا يكون منه إلا القصر في البدل للأزرق والله أعلم<sup>(1)</sup>، وترقيق اللام بعد الطاء منه يؤخذ من قول المؤلف " وقرأ ورش عن نافع وحده بتفخيم اللام إذا أتت بعد الصاد والظاء.." اه<sup>(2)</sup>.

فالظاهر مما تقدم أن ترقيق اللام بعد الطاء للأزرق يأتي مع الطول والقصر في مد البدل دون توسطه والله أعلم بالصواب<sup>(3)</sup>.

### المسألة الحادية عشرة: ترقيق اللام المفتوحة بعد الظاء المعجمة الساكنة

أجاز الإزميري ترقيق اللام المفتوحة بعد الظاء الساكنة نحو (يُظَلِّمُونَ) للأزرق، ومنعه المتولي<sup>(4)</sup>.

حيث قال عنه الإزميري: " قوله تعالى ﴿وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ﴾ (البقرة: 20) لا خلاف عن الأزرق في تفخيم اللام المفتوحة بعد الظاء الساكنة، هكذا وجدنا في التجريد والكافي، لكن أخذنا الوجهين له اعتماداً على ابن الجزري حيث ذكر الترقيق فقط من التجريد والوجهين من الكافي " اه<sup>(5)</sup>، وقال في موضع آخر: " قوله تعالى ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ أَنْتَىٰ وَلَا تُظَلَّمُونَ فَنِيلاً﴾ (النساء: 77) فيه للأزرق على ما ذكر ابن الجزري أحد عشر وجهاً.." ثم قال " ومع ترقيق اللام من التجريد والكافي.." ثم قال: " وإنما قلنا على ما ذكر ابن الجزري لأننا وجدنا في التجريد والكافي تفخيم اللام فقط إذا كانت الظاء ساكنة " اه<sup>(6)</sup>.

وقال المتولي: " وفخم فقط ما بعد ظاء مسكن على ما عليه في البدائع عولا

(1) المسألة الأولى ص 50

(2) ابن غلبون، عبد النعم، الإرشاد، ط1، ص 262، وقد ذكر المؤلف ذلك أيضاً في موضع آخر ص 220.

(3) ورد ذكر جواز الأخذ بترقيق اللام بعد الظاء المهمله مع التوسط في البدل، في ملحق النشر المتقدم ذكره حيث جاء فيه " والترقيق وتوسط (ءاتيموهن) و (شينا) لمكي من قراءته على أبي الطيب " (الرباط [vb.tafsir.net/tafsir6864/#.ViyUBn6rTIU](http://vb.tafsir.net/tafsir6864/#.ViyUBn6rTIU))

(4) انظر: سالم، فريدة الدهر، ط1، 2 / 38، حيث اعتمد التفخيم وجهاً واحداً.

(5) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1 / 20.

(6) الإزميري، المرجع السابق، ل 1 / 92.

قال الإزميري (لا خلاف عن الأزرق في تفخيم اللام المفتوحة بعد الظاء الساكنة هكذا وجدنا في التجريد والكافي)، قلتُ وهكذا وجدت في التجريد " اه(1).

وقال ابن الجزري في النشر: " ومنهم من رققها بعد الظاء وهو الذي في التجريد و أحد الوجهين في الكافي " اه(2).

فأما نص التجريد على التفخيم وجهاً واحداً فهو " فإن كان قبل اللام المضمومة والمفتوحة أحد هذه الحروف ساكناً، فاللام مفخمة نحو ﴿مَظْلُومًا﴾ و ﴿فَضْلُ اللَّهِ﴾ و ﴿وَسَيَصْلُونَ﴾ و ﴿مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ و ﴿أَظْلَمَ﴾ فاعرفه " اه(3).

وكذلك نص الكافي على التفخيم وجهاً واحداً " وقد قرأت له اللام المفتوحة بعد الظاء مفخمةً على حال فإن سكنت الظاء و الضاد فخمها نحو ﴿أَضَلَلْتُمْ﴾ و ﴿أَظْلَمَ﴾ " اه(4).

بعد النظر في النصوص السابقة يظهر أن عبارة نسخ التجريد والكافي الموجودة بين أيدينا وكذلك التي كانت عند الإزميري و المتولي، تخالف ما ذكره ابن الجزري من جواز الترقيق، فالنصان الموجودان في التجريد والكافي يؤخذ منهما التفخيم في اللام بعد الظاء الساكنة وجهاً واحداً. وقد تقدم السبيل في تحرير مثل هذا الموضوع (5)، وأعيد ذكره للفائدة..

قد (6) يُسلك في تحرير هذا الاختلاف أحد منهجين: الأول: أن يُقدم ما جاء في النصوص من النسخ الموجودة على كلام ابن الجزري في النشر، فيُمنع الترقيق، والثاني: أن يُتبع ابن الجزري في النشر، ولو خالف كلامه ما بين أيدينا من نسخ، فيجوز الترقيق.

وللترجيح بينهما يقالُ وباللَّهِ التوفيق:

(1) المتولي، الروض النضير، ط1، ص277.

(2) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الجكني)، ص1452.

(3) الصقلي، التجريد، ط1، ص142.

(4) ابن شريح، الكافي، د.ط، ص55.

(5) تقدم في منهج البحث ص9.

(6) (قد) هنا للتحقيق، كما في قوله تعالى ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ (سورة النور: الآية 64). انظر: (الأنصاري، مغني

الليبي عن كتب الأعراب، ط1، ص231).

قد صرح ابن الجزري في بداية كتاب النشر أنه يلتزم ذكر ما وقع له من أسانيد إلى الكتب المذكورة بطريق الأداء فقط، حيث قال: " وها أنا أذكر الأسانيد التي أدت القراءة لأصحاب هذه الكتب من الطرق المذكورة وأذكر ما وقع من الأسانيد بالطرق المذكورة بطريق الأداء فقط حسبما صح عندي من أخبار الأئمة.. "(1)

فيكون ما ذكره ابن الجزري من وجه الترقيق من كتابي التجريد والكافي، قد أخذه بطريق الأداء والله أعلم، وقد اتصل به السند إلينا..

وقد نوّه ابن الجزري في موضع من كتاب النشر إلى عدم التعلق بظاهر النصوص أحياناً إذا خالف الأداء المعروف، إذ قال: " تنبيه: ظاهر عبارة التيسير في ﴿هُدَايَ﴾ في البقرة وطه، و﴿وَحَيَاتِي﴾ في الأنعام، و﴿مَثْوَايَ﴾ في يوسف، الفتح لورش من طريق الأزرق، وذلك أنه لما نص على إمالتها للكسائي من رواية الدوري عنه في الفصل المختص به وأضاف إليه ﴿رُءْيَاكَ﴾ نص بعد ذلك على إمالة ﴿رُءْيَاكَ﴾ بين لورش وأبي عمرو دون الباقي، وقد نص في باقي كتبه على خلاف ذلك، وصرح به نصاً في كتاب (الإمالة)، وهو الصواب خلافاً لمن تعلق بظاهر عبارته في التيسير، وكذلك ظاهر عبارة العنوان في هود يقتضي فتح ﴿مُرْسَهَا﴾ لورش، وكذا ﴿الشَّوَائِي﴾ في الروم، والصواب إدخال ذلك في الضابط المتقدم في باب الإمالة فيؤخذ له بين بلا نظر والله أعلم " اهـ (2).

كما سلك الإزميري مثل هذا المسلك في أحد المواضع التي خالف فيها ظاهر النص الأداء المعروف، عندما قال: " تنبيه: قال في النشر بعد تمثيل (لا) التي للتبرئة (نص على ذلك ابن سوار في المستنير) قلت: رأيت نسخاً كثيرة من المستنير لم يتعرض لذكر التوسط في هذا النوع إلا نسخة واحدة ذكر فيها أول البقرة قال: (روى القطان عن ابن سعدان عن سليم عن حمزة التوسط في ﴿لَارِبِّ﴾ ونحوها)، فعلى هذا لا يجيء التوسط من المستنير لخلف وخلاص، ولكننا نأخذ بالتوسط منه اعتماداً على ابن الجزري لأنه عالم بالفن، ويحتمل خطأ جميع ما رأيت من النسخ " اهـ (3).

(1) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الحكيم)، ص 532، (وانظر: سويد، السلاسل الذهبية، ط1، ص 25)

(2) ابن الجزري، النشر، ص 1337

(3) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1 / 6.

فالظاهر من كل ما سبق أن ما أثبتته ابن الجزري في النشر عن الكتب المذكورة قد تلقاه واتصل به السند إلينا متواتراً، و أما بين أيدينا من نسخ محدودة لهذه الكتب إنما هي في حكم الآحاد، فإذا تعارضاً يقدم المتواتر، فيصح بذلك الترفيق، والله أعلم بالصواب.

### المسألة الثانية عشرة: طول مد البدل على وجه توسط الواو في (سوءت)

أجاز الإزميري على توسط الواو من لفظ (سوءت) وجهاً واحداً فقط هو التوسط في مد البدل، بينما أضاف المتولي على الوجه السابق جوازه مع طول البدل أيضاً<sup>(1)</sup>.

ونص الإزميري على ذلك بقوله " قوله تعالى ﴿يَبْنِيْءَادَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ﴾ إلى قوله ﴿يَذَكِّرُونَ﴾ (الأعراف: 26) فيه للأزرق اثنا عشر وجهاً.. " إلى أن قال: " ومع توسط الواو والتقليل والترقيق وتوسط المغير من التيسير والشاطبية، وبه قرأ الداني على أبي الفتح وابن خاقان.. " ثم قال بعد ذلك في تأكيد عدد الأوجه الجائزة في الآية: " ثمانية على قصر الواو مع ترقيق الراء، وثلاثة على تفخيم الراء، وواحد على توسط الواو وهو توسط البدل كله مع التقليل والترقيق، وقس على نظائره. " اهـ.  
(2)

بينما قال المتولي عن ذلك: " تنبيه: لو قلنا: بمد البدل للداني عن أبي الفتح وابن خاقان - على ما تقدم - فهل توسط الواو من (سوءت) حينئذ؟ الظاهر نعم لأن الداني لم يستثنها، قال في النشر: ( ولم يستثنها أبو عمرو الداني في التيسير ولا في سائر كتبه) والله أعلم " اهـ.<sup>(3)</sup>

وقد قال ابن الجزري رحمه الله عن ذلك: " واختلفوا في تمكين واو (سوءت) من (سوءت) ( و (سوءتكم)، فنص على استثنائها المهدوي في الهداية وابن سفيان في الهادي وابن شريح في الكافي وأبو محمد في التبصرة، والجمهور، ولم يستثنها أبو عمرو الداني في التيسير ولا في سائر كتبه، وكذلك ذكر الأهوازي في كتابه الكبير، ونص على الخلاف فيها أبو القاسم الشاطبي وينبغي أن يكون الخلاف هو المد المتوسط والقصر، فإني لا أعلم أحداً روى الإشباع في هذا الباب

(1) انظر الوجه الإضافي عند المتولي في: فريدة الدهر 2 / 691، و شرح تنقيح فتح الكرم 39.

(2) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1 / 110

(3) المتولي، الروض النضير، ط 1، ص 254

إلا وهو يستثنى (سَوَّءت)، فعلى هذا لا يتأتى فيها لورش سوى أربعة أوجه وهي: قصر الواو مع الثلاثة في الهمزة طريق من قدمنا. والرابع التوسط فيهما طريق الداني والله تعالى أعلم. وقد نظمت ذلك في بيت وهو:

وَسَوَّءت قصر الواو والهمز ثلثا ووسطهما فالكل أربعة فادر " اه (1).

بعد النظر في النصوص السابقة للأئمة الثلاثة يظهر أن ما أضافه المتولي زيادة على ابن الجزري و الإزميري من جواز توسط الواو في (سَوَّءت) على وجه طول البدل، مبني على القول بأن الداني قد قرأ بالطول في البدل على أبي الفتح و ابن خاقان، حيث قال المتولي في طول البدل المحقق و المغير: "وأما مدهما...وبه قرأ الداني على أبي الفتح وابن خاقان على ما في اللطائف ويظهر من جامع البيان على ما في البدائع " اه (2)، وهو ما أشار إليه الإزميري بقوله عن مد البدل " ومع الطول..وهو مذهب فارس بن أحمد على ما في لطائف الإشارات وكذا يظهر من جامع البيان " اه (3)، وقال الإزميري أيضاً في تحرير النشر: " قرأ الداني على أبي الفتح و الخاقاني (ءامنوا) ونحوها بالتوسط، ويظهر قراءته عليهما بالطول أيضاً من جامع البيان " اه (4).

فللبحث عن وجه الطول في البدل للداني، ينبغي مراجعة كتب الداني المعتمدة من طرق الطيبة وهي: جامع البيان والتيسير، إضافة إلى كتاب لطائف الإشارات للقسطلاني. والله أعلم.

## 1- كتاب جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ت ( 444 هـ):

قال مؤلفه عن مد البدل: " فصل: وإذا تقدمت الهمزات حروف المد واللين الثلاثة... إلى أن قال: " فروى أصحاب أبي يعقوب الأزرق عنه أداء تمكينهن تمكيناً وسطاً بزيادة يسيرة، وهي كالزيادة

(1) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الحكيم)، ص 1023

(2) المتولي، الروض النضير، ط1، ص 234

(3) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1 / 16. (وفارس ابن أحمد هو نفسه أبو الفتح. انظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ط1، 2 / 9)

(4) الإزميري، تحرير النشر، ط1، ص 65

التي تزيدهما من هذا الطريق في تمطيظهن مع تأخر الهمزة في المتصل والمنفصل مطابقة لمذهبه في التحقيق، وتحكمها المشافهة" اه<sup>(1)</sup>. يفهم من النص الأخير الطول في البدل للأزرق والله أعلم.

وقال: " وإثما في الضرب الذي يتقدم فيه الهمزة حرف المد من غير إفراط ولا خروج بها من لفظ الخبر إلى لفظ الاستخبار، إذ هي على مقدار الإشباع و التبيين، إذ كان أهل الأداء لحرف حمزة مجتمعون على ترك الإفراط في مد ذلك، فكذلك أيضاً ينبغي أن لا يفرط فيه في مذهب ورش، ولذلك قرأت على الخاقاني وأبي الفتح عن قراءتهما" اه<sup>(2)</sup>. وقال في موضع آخر: " وكذلك قوله ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ﴾ و ﴿فَأَمَّنَ لَدُلُوطٌ﴾ و ﴿وَأَمَّنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ﴾ و ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ و ﴿ءَانِيكُمُ﴾ و ﴿وَأَئِنَّهُ مِنَ الْكُوزِ﴾ وشبهه، إن أشبع المد فيه استحال اللفظ وفسد المعنى لخروجه بذلك إلى الاستخبار، وهو خبر يوجب بهذا نفي إشباع المد في الضرب كله لما نزل إليه من تغير لفظ التلاوة، وبُطول معناها بالتسوية بين لفظ الخبر والاستخبار " اه<sup>(3)</sup>.

يظهر من النصين الأخيرين في جامع البيان أن المؤلف قصد أحد أمرين: إما أنه نهي عن المبالغة في المد فوق مرتبة الطول في مد البدل والالتزام بمرتبة الطول، أو أنه يقصد مرتبة التوسط في مد البدل. والله أعلم.

وقال عن مد الألف من (سَوَّات): " فإن كان الساكن حرف مد أو حرف لين، زيد في التمكن، نحو: ﴿جَاءَنَا﴾ و ﴿الْيَسِينُ﴾ و ..... و ﴿سَوَّاتُهُمَا﴾ و ﴿الْمَوَدَّةُ﴾، وما أشبهه " اه<sup>(4)</sup>.

يظهر من النص الأخير عدم استثنائه لفظ (سَوَّات) من مد البدل. والله أعلم.

(1) الداني، جامع البيان، د.ط، 1 / 298.

(2) الداني، جامع البيان، د.ط، 1 / 301.

(3) الداني، المرجع السابق، 1 / 309، و لفظ (بُطول) في الجملة الأخيرة مرادف ل (بطلان). انظر مادة ب ط ل في:

الفيروزآبادي، القاموس المحيط، د.ط، ص 1039

(4) الداني، المرجع السابق، 1 / 299.

## 2- كتاب التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ت ( 444 هـ):

قال مؤلفه في الحديث عن مد البدل: " فصل: وإذا أتت الهمزة قبل حرف المد... إلى أن قال: " فإن أهل الأداء من مشيخة المصريين الآخذين برواية أبي يعقوب عن ورش يزيدون في تمكين حرف المد في ذلك زيادة متوسطة على مقدار التحقيق، واستثنوا من ذلك قوله (إِسْرَاعِيل) حيث وقع، فلم يزيدوا في تمكين الياء فيه، و أجمعوا على ترك الزيادة إذا سكن قبل الهمزة وكان الساكن غير حرف مد ولين نحو: ﴿مَسْئُولًا﴾ و﴿مَذْمُومًا﴾ و﴿الْقُرْآنُ﴾ و﴿الظَّمَانُ﴾، وشبهه، وكذلك إن كانت الهمزة مجتلية للابتداء نحو ﴿أَوْثَمِينَ﴾ ﴿أَتَتْ بِقَرْنَانٍ﴾ ﴿أَثَدْنَ لِي﴾ وشبهه. والباقيون لا يزيدون في إشباع حرف المد فيما تقدم وبالله التوفيق" اهـ<sup>(1)</sup>.

يفهم من النص الأخير من التيسير الأخذ بمرتبة التوسط في مد البدل، وعدم استثناء نحو (سَوَاءت) من مد البدل. والله أعلم.

## 3- كتاب لطائف الإشارات لفنون القراءات لأبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني ت 923 هـ):

قال المؤلف في حديثه عن مد البدل: " فأجمعوا على قصره... إلا ورشاً من طريق الأزرق، فإنه اختص بمدّه على اختلاف بين أهل الأداء في ذلك على ثلاثة أوجه: المد والتوسط والقصر.. " إلى أن قال عن مرتبة الطول في البدل: " فالمد في ذلك كله رواية الداني من قراءته على أبي الفتح وابن خاقان.. " اهـ<sup>(2)</sup>.

يظهر من النص الأخير للقسطلاني أن المقصود الطول في مد البدل للداني.

وقال القسطلاني في موضع آخر من نفس الكتاب نقلاً عن كتاب الإيجاز للداني: " نعم قال الداني في الإيجاز وغيره ( اختلف أهل الأداء في زيادة التمكين في ذلك بعد إجماع أولي الضبط والفهم منهم على ترك الإفراط تمكيناً وسطاً من غير إسراف، وهو دون تمكين حروف المد مع تأخر الهمز، وذلك على مقدار مذهبه في تحقيق القراءة وتفكيك الحروف، ولا يوقف على حقيقة ذلك إلا

(1) الداني، التيسير، ط2، ص31.

(2) القسطلاني، أحمد، لطائف الإشارات لفنون القراءات، ط1، ص 1002-1003

بالمشافهة). " اه (1). يظهر من النص الأخير من كتاب الإيجاز للداني أنه يعتمد التوسط في مد البدل والله أعلم.

وبعد... فإن الناظر في مجموع النصوص الأخيرة من كتب: جامع البيان و التيسير و الإيجاز للداني وكتاب لطائف الإشارات للقسطلاني، ليتأرجح بين تأويلين عن مرتبة مد البدل للأزرق (عند الداني) من طريق الطيبة: الطول أم التوسط؟!.

ولكنَّ صاحبَ الطيبة، الإمامَ ابنَ الجزري رحمه الله قد أخذ للداني بالتوسط في مد البدل إذ قال في النشر: " وذهب جمهور من ذكرنا إلى أنه الإشباع من غير إفراط وسوا بينه وبين ما تقدم على الهمزة وهو أيضاً ظاهر عبارة التبصرة و التجريد. وذهب الداني والأهوازي وابن بليمة وأبي علي الهراس فيما رواه عن أبي عدي إلى التوسط.. " اه (2)

كما قال أيضاً في تقريب النشر: " و أما إذا كان الهمز قبل حرف اللد وذلك نحو ﴿ءَادَمُ﴾ و﴿وَأَقَاتَ﴾ و﴿ءَأْوَى﴾ و﴿أَوْقَى﴾ و﴿يُؤَدُّهُ﴾ و﴿إِيْمَنَّا﴾ و﴿إِي وَرَيْ﴾ وشبه ذلك فإن لورش من طريق الأزرق في ذلك اللد والتوسط والقصر. فبالمد فرأنا من طريق العنوان والتبصرة و الكافي و الهداية و التجريد والهادي وغيرها، وبالتوسط قرأنا من طريق التيسير والتلخيص لابن بليمة والوجيز.. " اه. (3)

كما أنه لو افترضنا جدلاً أن للداني الطول في البدل، فإنه لا يأتي على توسط الواو من (سَوَّات) بل على قصرها، لأنه مخالف لما قرره ابن الجزري في قوله فيما تقدم عنها " فإني لا أعلم أحداً روى الإشباع في هذا الباب إلا وهو يستثنى (سَوَّات) " .

كما أن ابن الجزري رحمه الله تعالى في أجوبته على المسائل التبريزية قد أجاب بذلك حين سئل، بقوله:

"- السؤال من التلميذ: مسألة (سَوَّات) ظاهر الشاطبية أن يكون فيها تسعة أوجه بحسب التركيب ؟

-الجواب من ابن الجزري: لا يصح من جهة الرواية.

- السؤال من التلميذ: والتقريب مصرح بجواز أربعة أوجه فقط ؟

(1) القسطلاني، المرجع السابق، ص 1008.

(2) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الجكني)، ص 1012.

(3) ابن الجزري، تقريب النشر، ط 1، ص 52.

-الجواب من ابن الجزري: هذا الذي صح بحسب الرواية.

-السؤال من التلميذ: الخلاف هو التوسط و القصر، لأن أصحاب الإشباع استثنوها؟

- الجواب من ابن الجزري: كذا هو.

-السؤال من التلميذ: فما السر في إثبات أربعةٍ و إهمال وجهين؟

- الجواب من ابن الجزري: السر في ذلك أننا تتبعنا ذلك في الكتب فلم نجد أحداً روى الوجهين

كما ذكرناه في النشر.. " اه(1).

فالظاهر بعد كل ما تقدم أن وجه التوسط في واو (سَوَاءت) لا يأتي على وجه طول البدل، ويأتي

على توسطه فقط. والله أعلم بالصواب.

### المسألة الثالثة عشرة: توسط الألف الأولى في ﴿ءَأَكْنَ﴾

أجاز الإزميري توسط الألف الأولى في لفظ (ءَأَكْنَ) في موضعي سورة يونس، بينما منعه المتولي(2).

وقد نص الإزميري على ذلك بقوله " وللأزرق على تفخيم اللام في (ظلموا) بحسب التركيب سبعة عشر وجهاً... " إلى أن قال: " والرابع إلى العاشر: التوسط في (ءَأَكْنَ) مع الإبدال وقصر البدلين في (ءَأَكْنَ) من الشاطبية وتلخيص ابن بليمة وللداني في غير الجامع والتيسير، ومع توسط الأولى وقصر الثانية لهم، مع توسطهما من الشاطبية وتلخيص ابن بليمة وللداني في غير الجامع.. " اه(3). فتوسط الألف الأولى من (ءَأَكْنَ) جائز عند الإزميري، ويأتي عليه توسط وقصر الألف الثانية التي بعد اللام، فالجَمُوعُ وجهان إضافيان.

(1) ابن الجزري، أجوبة المسائل التبريزية، تحقيق الزعي، رسالة ماجستير، ص 60-61-62. وكذلك ورد في ملحق النشر -المتقدم ذكره- الوجهان فقط في (سَوَاءت) القصر و التوسط، وكذا في الإتحاف للبخاري (الرباط [vb.tafsir.net/tafsir6864/#.ViyUBn6rTIU](http://vb.tafsir.net/tafsir6864/#.ViyUBn6rTIU)) (الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ط1، 1 / 170).

(2) انظر صورة التحرير كالتولي في فريدة الدهر 3 / 45. وذكر الدمياطي في الإتحاف المذهبيين 2 / 112.

(3) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1 / 126-127.

وأما نص المتولي على ذلك ومنعه لوجه التوسط فقال فيه: " ومنهم من زاد على ذلك في وجه الإبدال مد الأولى مع قصر الثانية على توسط (ءامنتم)، ومنهم من زاد على ذلك عكس ذلك على مداها وكذا قصر الأولى مع توسط الثانية على توسط (ءامنتم) ومد الأولى مع قصر الثانية وتوسط (ويستتبـونك)، ومنهم من زاد على ذلك قصر الأولى مع توسط الثانية (ويستتبـونك) ومع مدهما، وكل ذلك ممنوع للتصادم في العلة غير ممكن تخريجه.. " إلى أن قال: " ثم الآن نقول: لا يخفى أن إلحاق الألف الأولى من (ءَأَلْفَن) بباب (ءامن) وشبهه للأزرق فيه نظر، لأن مداها لازم وإنما تغير سببه وهو السكون بحركة النقل فوجب حينئذ أن يكون كمنظائره من نحو ﴿ أَلْبَغَاءُ إِنَّ أَرْدَنَ ﴾ في وجه إبداله مداً للأزرق، و ﴿ أَلَمَّ أَحَسِبَ ﴾ حالة النقل، و ﴿ أَلَمَّ اللَّهُ ﴾ حالة الوصل لغير الساكت، وشبه ذلك، فيجري فيها حكم الاعتداد بالعارض فتقصر، وعدمه فتمد، ولا وجه للتوسط " اهـ (1)

وأما ابن الجزري رحمه الله فأجاز التوسط، إذ قال عن الوجه: " فمنهم من رأى إبدالها لازماً ومنهم من رآه جائزاً، ومنهم من رأى تسهيلها لازماً، ومنهم من رآه جائزاً، وسيأتي تحقيقه في باب الهمزتين من كلمة، فعلى القول بلزوم البديل يلتحق بباب حرف المد الواقع بعد همز ويصير حكمها حكم (ءامن) فيجري فيها للأزرق المد والتوسط والقصر، وعلى القول بجواز البديل يلتحق بباب (ءأندرتهم) و (ءألد) للأزرق عن ورش فيجري فيها حكم الاعتداد بالعارض، فيقصر مثل (ءألد)، وعدم الاعتداد بالعارض به فيمد كـ (ءأندرتهم) ولا يكون من باب (ءامن) وشبهه فلذلك لا يجري فيها على هذا التقدير توسط.. " ثم قال: " وإذا قرئ بالتوسط في الأولى جاز في الثانية وجهان وهما التوسط والقصر، ويمتنع المد فيها من أجل التركيب، فتوسط الأولى على تقدير لزوم البديل، وتوسط الثانية على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها، وهذا الوجه طريق أبي قاسم خلف بن حاقان، وهو أيضاً في التيسير ويخرج من الشاطبية، ويظهر من تلخيص العبارات والوجيز، وقصر الثانية على تقدير الاعتداد بالعارض فيها وعلى تقدير لزوم البديل في الأولى، وهو في جامع البيان ويخرج من الشاطبية، ويحتمل من تلخيص ابن بليمة والوجيز. " إلى أن قال: " فخذ تحرير هذه المسألة بجميع أوجهها وطرقها وتقديراتها وما يجوز وما يمتنع فلست تراه في غير ما ذكرت لك. ولي فيها إملاء قدم لم أبلغ فيه هذا التحقيق ولغيري عليها أيضاً كلام مفرد بها فلا يعول على

(1) المتولي، الروض النضير، ط1، ص 245.

خلاف ما ذكرت هنا، والحق أحق أن يتبع، وقد نظمت هذه الستة الأوجه التي لا يجوز غيرها على مذهب من أبدل فقلت:

للأزرق في (ءَأَلْنَ) ستة أوجه على وجه إبدال لدى وصله تجري

فمد وثلت ثانياً ثم وسطن به وبقصر ثم بالقصر مع قصر " اه (1).

وقد رد المتولي على إثبات ابن الجزري لوجه توسط الألف الأولى، بنقله نصين عن ابن

الجزري نفسه، الأول من كتاب الإعلان والثاني من كتاب النشر، كلاهما لابن الجزري،

فالأول قال فيه في الروض: " ورأيت في بعض الرسائل نقلاً عن ابن الجزري أنه ذكر في

رسالته الإعلان على وجه البديل في هذه الكلمة ثمانية أوجه.. " إلى أن قال: " وتردد في السابع

والثامن وهما توسط الأولى مع توسط الثانية وقصرها فقال: ( والسابع توسطهما، ولا أعلمه مذهب

أحد بالنص و إنما تختمله عبارة الأهوازي وابن بليمة كما تختمل عبارتهما الثامن، وهو توسط

الأول وقصر الثاني، فإن قرئ بهذا قرئ بما قبله، وإن منع هذا منع ما قبله " اه. ثم علق المتولي على

الكلام الأخير لابن الجزري بقوله " الوجه الأول: أنه علق السابع على الثامن جوازاً ومنعاً، وما هذا

إلا تردد بين - كما تقدمت الإشارة إليه - وكلام الله تعالى متره عن مثل هذا. والوجه الثاني: أن

القصر في الثاني مبني على اعتبار العارض في الهمز المغير مطلقاً للأهوازي وابن بليمة، وتمثيل ابن

بليمة بـ (ءَأَمَنَّ الرَّسُولُ) يَأْبَاهُ، لأنه من الهمز المغير - كما تقدم -، وأما الأهوازي عن الأزرق

فليس من طريق الطيبة، فبطل المعلق و المعلق عليه جميعاً، والله أعلم. " اه. (2)

والنص الثاني الذي ذكره الروض عن كتاب النشر هو: " (لا يجوز التوسط في ما تغير

سبب المد فيه، ويجوز فيما تغير فيه سبب القصر، نحو (نستعين) في الوقف، والفرق بينهما أن المد في

الأول هو الأصل ثم عرض التغيير في السبب فمد على الأصل، وحيث اعتد في العارض قصر إذ

كان القصر ضدّاً للمد، والقصر لا يتفاوت، وأما القصر في الثاني فإنه الأصل ثم عرض سبب المد،

(1) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الجكني)، ص 1038-1039، وانظر: ابن الجزري، تقريب النشر، ط1، ص53.

(2) المتولي، الروض النضير، ط1، ص 246

وحيث اعتد بالعارض مد، إلا أنه وإن كان ضدًا للقصر يتفاوت طولاً و توسطاً فأمكن التفاوت فيه (ثم علق عليه المتولي بقوله "وأنت ترى أن ما نحن بصدده من الأول." اهـ. (1)

أما الاحتجاج الأول للمتولي على ابن الجزري لأنه تردد في إثبات الوجه في كتابه الإعلان، وأن كلام الله متزه عن التردد، فيرد عليه أن ابن الجزري أثبت الوجه في كتاب النشر وفي تقريب النشر أيضاً<sup>(2)</sup>، والاختلاف الدائر هنا إنما هو من طريق طيبة النشر، فيقدم ما في كتاب النشر على غيره من الكتب لابن الجزري، كيف وقد نظم ابن الجزري ذلك نظماً أثبتته في النشر و تقريب النشر.

وأما الاحتجاج الآخر للمتولي على ابن الجزري من كون الوجه هنا مما تغير سبب المد فيه فلا يجوز التوسط فيه، فيرد عليه بعد معرفة أصالة الهمزة المسهلة ومعرفة وزنها في الكلام عند علماء اللغة، ففي الهمزة المسهلة مذهبان: مذهب أهل البصرة، ومذهب أهل الكوفة، فمذهب أهل البصرة اعتبارها كالمتركة، فيصير المد فيها من باب (ءألد) و (ءأذرتهم)، فلا يجوز فيه إلا الطول والقصر، ومذهب أهل الكوفة اعتبارها كالساكنة، فيصير المد فيها من باب (ءامن)، فتصبح كمد البدل فيصح فيها التوسط إضافة للقصر والطول.

ومن أوضح ذلك أبو زيد القاضي<sup>(3)</sup> في رسالته المسماة (قرة العين في معنى قولهم تسهيل الهمزة بين بين) إذ قال: "فإن قلت: الهمزة المسهلة هل هي ساكنة أو متحركة؟ الجواب: مذهب سيوييه والبصريين أنها في زنة المتحركة، ومذهب الكوفيين أنها ساكنة، وإليها أشرنا:

وهمز بين بين للبصري محرك، والعكس للكوفي." اهـ (4)

(1) المتولي، المرجع السابق، ص 246، وهو في النشر: ص 1041

(2) انظر: ابن الجزري، تقريب النشر، ط 1، ص 53

(3) عبد الرحمن بن أبي القاسم بن محمد بن محمد بن قاسم بن أبي العافية، أبو زيد المكناسي الفاسي، أخذ عن علماء فاس، وحفظ القرآن وأحكمه وأتقن القراءة وطرقها ومذاهب القراء جميعاً فصار أستاذاً للمغرب كله، يغشاها الخلق للأخذ عنه، ويأتي بابه من لا يحصون. وصف بإمام عصره في القراءات، وإمام المحققين في المعرفة بالقراءات وتوجيهها، ولد سنة 999هـ، وتوفي في رمضان سنة 1082هـ. رحمه الله. انظر: الزركلي، الأعلام، ط 15، 3 / 323.

(4) القاضي، قرة العين في معنى قولهم تسهيل الهمزة بين بين، مجلة الجامعة الإسلامية العدد 135-ص 80

فالظاهر مما سبق جواز القراءة بتوسط الألف من (ءَأَكْنَ)، لأن ابن الجزري رحمه الله أثبت القراءة به في كتاب النشر وتقريبه، كما أنه جاز في اللغة، ويبعد أن يكون ابن الجزري قد أخذه قياساً دون أن يقرأ به، لأنه منع غيره مما يجوز قياساً، فلو أحازه قياساً لأجاز الجميع، حيث قال عن منع الطول في الألف الثانية على توسط الأولى: " ويمتنع المد فيها من أجل التركيب "، كما منع الطول والتوسط في الألف الثانية على وجه قصر الأولى " وإذا قرئ بقصر الأولى جاز في الثانية القصر ليس إلا " (1). والله أعلم بالصواب.

### المسألة الرابعة عشرة: الفتح في رؤوس آي السور الإحدى عشرة للأزرق

لم يعتمد الإزميري جواز الفتح في رؤوس الآي في السور الإحدى عشرة المعروفة (2)، وصرح المتولي بأنه قرأ به (3).

وقد نص الإزميري على ذلك بقوله " و لا خلاف عنه في تقليل (لتشقى) طه: 2 ) وسائر رؤوس الآي، إلا أن ابن الفحام انفرد بالفتح فيها، ولا يؤخذ به من طريق الشاطبية، ولا من طريق الطيبة، وإن أخذ به يختص بالطول في البدل المثلث والمغير (شيء) و(السوء) ونحوهما وعدم التكبير وعدم السكت بين السورتين مع الوجهين في الهاء من (طه). " (4)

وأما نص المتولي على الجواز فهو " وبقي مذهب خامس وهو: إجراء الخلاف في الكل رؤوس الآي مطلقاً وذوات الياء وغيرها، إلا أن الفتح في رؤوس الآي غير ما فيه (ها) قليل، وهو فيما فيه (ها) كثير، وهو مذهب يجمع المذاهب الثلاثة الأول، وهو الظاهر من كلام الشاطبي، قال في النشر: (وهو الأولى عندي لحمل كلامه -أي الشاطبي - عليه). قلت: وبه قرأت من طريقه في الحتمة الأولى على شيخنا التهامي كما كان ديدنه في الإقراء -منعه الله بالنظر إلى وجهه الكريم

(1) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الجكني)، ص 1039.

(2) عددها ابن الجزري في الطيبة بقوله:

مع روس آي النجم طه اقرأ مع ال قيامة الليل الضحى الشمس سأل  
عبس و التزع وسبح..... (البيت رقم 283-284)

(3) وفي الإتحاف للدمياطي 263/1 و فريدة الدهر 3 / 408، تبني المؤلفان عدم الأخذ بالفتح في رؤوس الآي.

(4) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 2 / 19

بمنه وكرمه العميم - وقرأت عليه أيضاً تانياً من الطريق المذكورة بالمذهبين الأولين وهما المذكوران في الطيبة.. "اه<sup>(1)</sup>.

وأما ابن الجزري فقال عن ذلك في النشر: "فالحاصل أن غير ذوات الرء للأزرق عن ورش على أربعة مذاهب، الأول: إمالة بين بين مطلقاً رؤوس الآي وغيرها كان فيها ضمير تأنيث أو لم يكن، وهذا مذهب أبي طاهر صاحب العنوان وشيخه و أبي الفتح وابن خاقان، الثاني: الفتح مطلقاً رؤوس الآي وغيرها وهذا مذهب أبي القاسم ابن الفحام صاحب التجريد، الثالث: إمالة بين بين في رؤوس الآي فقط سوى ما فيه ضمير تأنيث فالفتح، وكذلك ما لم يكن رأس آية، وهذا مذهب أبي الحسن بن غلبون ومكي وجهور المغاربة، الرابع: الإمالة بين بين مطلقاً أي رؤوس الآي وغيرها إلا أن يكون رأس آية فيها ضمير تأنيث، وهذا مذهب الداني في التيسير والمفردات، وهو مذهب مركب من مذهبي شيوخه. وبقي مذهب خامس وهو إجراء الخلاف في الكل رؤوس الآي مطلقاً وذوات الياء غير (ها) إلا أن الفتح في رؤوس الآي غير ما فيه (ها) قليل، وهو فيما فيه (ها) كثير، وهو مذهب يجمع المذاهب الثلاثة الأول، وهذا الذي يظهر من كلام الشاطبي، وهو الأولى عندي بحمل كلامه عليه لما بينته في غير هذا الموضوع والله أعلم." اه<sup>(2)</sup>.

وقد نقل الشيخ سليمان الجمزوري<sup>(3)</sup> في كتابه الفتح الرحماني ما ذهب إليه المتولي من جواز الوجهين عن كل من: الشيخ الميهي<sup>(4)</sup> و الشيخ الإسقاطي<sup>(5)</sup> والشيخ عبد الرحمن اليمني<sup>(6)</sup> و الشيخ محمد المنير السمنودي<sup>(1)</sup>، وذلك بقوله:

(1) المتولي، الروض النضير، ط1، ص 256-والشيخ التهامي هو: السيد أحمد بن محمد الدري المشهور بالتهامي، من علماء القرن الثالث عشر الهجري، قرأ على الشيخ أحمد سلمونة، كان حياً سنة 1269هـ (الدوسري، الإمام المتولي، ط1، ص 103).

(2) ابن الجزري، النشر(بتحقيق الحكيني)، ص 1339.

(3) سليمان بن حسين بن محمد الجمزوري الشافعي، قرأ على الشيخ الميهي وغيره، من أشهر مؤلفاته نظم (تحفة الأطفال) و نظم (كتة المعاني بتحرير حرز الأمان)، كان حياً سنة 1198هـ. انظر: موسى، مقدمة تحقيق كتاب الفتح الرحماني شرح كتة المعاني، ط1، ص 19.

(4) تقدمت ترجمته ص 21.

(5) أحمد بن عمر الإسقاطي أبو السعود الحنفي المصري، نحوي فقيه عارف بالتجويد، توفي 1159هـ.(الجمزوري، الفتح الرحماني، ط1، ص 151)

(6) عبد الرحمن بن شحادة اليمني. انتهت إليه الرياسة في القراءات، قرأ عليه وانتفع به غالب قراء الحجاز والشام ومصر، توفي 1050هـ. (البرماوي، إمتاع الفضلاء بتراجم القراء، ط1، 172 / 2).

"ولكن رؤوس الآي قد قل فتحها له عند سلطان أي الفتح أهملًا  
وللإيماني تقليلها قبل فتحها وكل ما ها فيه يفتح أولاً

قال أستاذنا وظاهر قوله (قد قل فتحها) أي له الوجهان الفتح و التقليل، لكن الفتح قليل،  
وليس كذلك، ومثله في الإسقاطي، وعبارة قول الشاطبي: (ولكن رؤوس الآي قد قل فتحها)  
ظاهره أن له الفتح والإمالة.. "إلى أن قال: "ومن أخذ بالوجهين العلامة الشيخ عبد الرحمن اليميني  
تبعاً لما تقدم كما قال أستاذنا، وكذا العلامة المتقن الشيخ محمد المنير" اهـ<sup>(2)</sup>.

الظاهر من كل ما سبق أن حجة من أجاز القراءة بوجه الفتح في رؤوس الآي، إما الأخذ  
بمذهب ابن الفحام من كتاب التجريد، أو اعتماداً على تأويل لفظ (قل) في منظومة الشاطبية بأنه  
من (القلة) وليس (التقليل) فيجوز الفتح والتقليل، على أن الفتح أكثر فيقدم في الأداء حيث قال  
الشاطبي في منظومته:

"ولكن رؤوس الآي قد قل فتحها له غير ما ها فيه فاحضر مكملاً"<sup>(3)</sup>.

يردُّ على من جوز القراءة بالفتح في رؤوس الآي -قبل كل شيء- أنه مخالف لصريح نظم  
الطيبة، الذي لم يذكر إلا التقليل، إذ قال البيت:

"وقل الرا ورؤوس الآي جف وما به غير ذي الرا يختلف"<sup>(4)</sup>.

وكذا في شروح الطيبة، وخاصة نجل ابن الجزري (ابن الناظم)<sup>(5)</sup>، وتلميذ ابن الجزري (أبو  
القاسم النويري)<sup>(6)</sup>،

(1) محمد بن حسن بن محمد الشافعي السمنودي الأزهري الشهير بالمنير - شارح الدرّة - إمام وقته في القراءات والتصوف  
والحديث، توفي 1199هـ. (البرماوي، المرجع السابق، 2 / 280).

(2) الجمزوري، الفتح الرحمانى شرح كتز المعاني، ط1، ص151 (وقوله أستاذنا، يعني الميهي، انظر ص49-50، نفس  
الكتاب)

(3) الشاطبي، حرز الأمانى، ط8، البيت رقم 315.

(4) ابن الجزري، طيبة النشر في القراءات العشر، ط1، البيت رقم 297.

(5) أحمد بن محمد بن محمد أبو بكر شهاب الدين ابن الجزري، المعروف بابن الناظم، مقرئ دمشقي، أخذ القراءة عن أبيه  
الإمام ابن الجزري، شرح المقدمة والطيبة، توفي نحو 835هـ. (مقدمة كتاب: ابن الجزري، أحمد، شرح طيبة النشر في  
القراءات العشر، ط2، ص5).

(6) محمد بن محمد بن محمد بن علي النويري المالكي، أبو القاسم، شارح الطيبة والدرّة، قرأ على ابن الجزري، توفي

قال ابن الناظم أحمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت 835هـ) في شرحه على الطيبة: "أي أن الأزرق عن ورش يميل ذوات الرء بين بين وكذلك رؤوس الآي من السور الإحدى عشرة المتقدمة سواء كانت واوية أو يائية من غير خلاف عنه في شيء من ذلك إلا ما يأتي" اه<sup>(1)</sup>.  
وقال أبو القاسم النويري (ت 857هـ) في شرحه على الطيبة: "أي أمال ذو جيم (جف) ورش من طريق الأزرق ذوات الرء المتقدمة بين بين اتفاقاً، وكذلك أمال بين بين رؤوس آي الإحدى عشرة سورة المتقدمة بلا خلاف أيضاً إذا لم يكن فيها ها " اه<sup>(2)</sup>،

وأيضاً من العلماء المحدثين، العلامة الترمسي (ت 1338 هـ)<sup>(3)</sup>، قال في شرحه المسمى (غنية الطلبة): " ( ورؤوس الآي )، أي ألفات رؤوس الآي في فواصل السور الإحدى عشر المتقدمة سواء كانت من ذوات الياء نحو (الهدى) (يخشى)، أو الواو نحو (الضحى) (القوى) المرموز إليه بجيم (جف) أي ورش من طريق الأزرق اتفاقاً فيهما، إلا ما استثني الآي آناً " اه<sup>(4)</sup>.

ثم يرد بعد ذلك أن الأخذ بمذهب ابن الفحام مردود لأنه انفراد، إذ قال عنه ابن الجزري رحمه الله في كتابه تقريب النشر: " وانفرد صاحب التجريد عن الأزرق بفتح جميع رؤوس الآي ما لم يكن راءياً" اه<sup>(5)</sup>، وقال النويري شارح الطيبة: " وانفرد صاحب التجريد بفتح هذا النوع فخالف جميع الرواة عن الأزرق " اه<sup>(6)</sup>.

وكذلك الترمسي شارح الطيبة " وأما الفتح مطلقاً فانفراداً لا يعول عليها، ولذا لم يعرّج عليها في النظم كعادته " اه<sup>(7)</sup>

857هـ (البرماوي، إمتاع الفضلاء بتراجم القراء، ط1، 2 / 348).

(1) ابن الجزري، أحمد، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، ط2، ص121.

(2) النويري، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، ط1، 1 / 590.

(3) تقدمت ترجمته ص 51.

(4) الترمسي، غنية الطلبة بشرح الطيبة بتحقيق الجار الله، رسالة ماجستير، ص1220.

(5) ابن الجزري، تقريب النشر، ط1، ص92.

(6) النويري، شرح طيبة النشر، ط1، 1 / 590.

(7) الترمسي، المرجع السابق، ص 1225.

وأما تأويل لفظ الشاطبي على أنه من (القلّة)، فرد عليه أبو شامة المقدسي<sup>(1)</sup> شارح الشاطبية في كتاب إبراز المعاني بقوله في شرحه للبيت " يعني أن رؤوس الآي لا يجري فيها الخلاف المذكور، بل قراءته لها على وجه واحد وهو بين اللفظين، وعبر عن ذلك بقوله (قد قل فتحها) يعني أنه قد قلله بشيء من الإمالة، وقد عبر عن إمالة بين بين بالتقليل في مواضع كتقوله (وورش جميع الباب كان مقللاً) (والتقليل جادل فيصلاً) (وقلل في جود) (وعن عثمان في الكل قلالاً)، وأراد برؤوس الآي جميع ما في السور المذكورة الإحدى عشرة سواء كان من ذات الواو أو من ذات الياء، وقد نص الداني على ذلك في كتاب إيجاز البيان، وإنما لم يجرى وجه الفتح فيها إرادة أن تتفق ألفاظها ولا يختلف ما يقبل الإمالة منها.. " اهـ<sup>(2)</sup>.

وكذلك يظهر من شرح تلميذ الشاطبي، الإمام السخاوي<sup>(3)</sup>، في كتاب فتح الوصيد بأن المعنى المراد هو التقليل، إذ قال: " معنى قوله (قل فتحها)، أي فتحها فتحاً قليلاً، يعبر بذلك عن الإمالة اليسيرة، وعنى رؤوس الآي في السور السابق ذكرها " اهـ<sup>(4)</sup>.

وأما التعلق بقول ابن الجزري في النشر " وبقي مذهب خامس وهو إجراء الخلاف في الكل رؤوس الآي مطلقاً وذوات الياء غير (ها) إلا أن الفتح في رؤوس الآي غير ما فيه (ها) قليل، وهو فيما فيه (ها) كثير، وهو مذهب يجمع المذاهب الثلاثة الأول، وهذا الذي يظهر من كلام الشاطبي، وهو الأولى عندي بحمل كلامه عليه" اهـ<sup>(5)</sup>، فإن عبارة ابن الجزري الأخيرة ( وهو الذي يظهر من كلام الشاطبي وهو الأولى عندي بحمل كلامه عليه )، لا يؤخذ منها اعتماد ابن الجزري هذا المذهب في القراءة، ولكن يؤخذ منها أنه التأويل المترجح عند ابن الجزري في تفسير معنى البيت من منظومة الشاطبية فحسب، والله أعلم، وخاصة أن ابن الجزري نفسه لم يذكر هذا المذهب في كتابه تقريب النشر حين ذكر المذاهب في رؤوس الآي للأزرق، إذ قال: " وأمال ورش من طريق الأزرق جميع

(1) عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم أبو القاسم المقدسي الدمشقي الشافعي، الإمام الحجة، قرأ على السخاوي وروى الحروف عن أبي القاسم بن عيسى بالإسكندرية، توفي 665هـ (ابن الجزري، غاية النهاية، ط1، 1/ 510)

(2) المقدسي، إبراز المعاني من حرز الأماني، ط1، ص 225.

(3) تقدمت ترجمته ص 16.

(4) السخاوي، فتح الوصيد في شرح القصيد، ط1، ص 442.

(5) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الجكني)، ص 1339.

ما تقدم من رؤوس الآي في السور الإحدى عشر المتقدمة بين بين كإمالاته ذوات الراء المتقدمة.. "اه<sup>(1)</sup>.

فالأولى بعد ما تقدم عدم الأخذ بوجه الفتح في رؤوس الآي من السور الإحدى عشرة المعروفة، والله أعلم بالصواب.

### المسألة الخامسة عشرة: الغنة مع الإدغام الكبير لأبي عمرو

منع الإزميري الغنة في اللام والراء على وجه الإدغام الكبير تبعاً لابن الجزري، و أجازها المتولي<sup>(2)</sup>. حيث قال الإزميري: " وأما أبو عمرو فيصح له كل الوجوه بحسب التركيب، غير أن الغنة في قوله تعالى ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: 2) و نحوها تمتنع على الإدغام الكبير.. "اه<sup>(3)</sup>.

وقال المتولي: " فعلى هذا كله تتعين الغنة مع الإدغام ليعقوب و تجوز لأبي عمرو.. " اه<sup>(4)</sup>. و قال ابن الجزري: " وكذلك أجمعوا على إدغام النون في اللام والراء إدغاماً خالصاً كاملاً من غير غنة، من روى الغنة عنه في النون الساكنة والتنوين عند اللام والراء، ومن لم يروها.. "اه<sup>(5)</sup> و لتحقيق المسألة، ينبغي الرجوع إلى أصول النشر التي ذكر منها الإدغام الكبير و الغنة عند كل من ابن الجزري و الإزميري و المتولي...

أما الإدغام الكبير فيظهر باستقراء نصوص الأئمة الثلاثة<sup>(6)</sup> من الكتب التالية:

المستنير - غاية أبي العلاء - غاية ابن مهران - الكامل - تلخيص أبي معشر - تلخيص ابن بليمة - جامع البيان - التيسير - الشاطبية - المبهج - كفاية الست لسبط الخياط - المصباح - روضة المعدل - الإعلان.

(1) ابن الجزري، تقريب النشر، ط1، ص 92.

(2) كذلك منعها الدمياطي صاحب الإتحاف 1 / 147، و أجازها صاحب فريدة الدهر 2 / 42.

(3) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1 / 7.

(4) المتولي، الروض النضير، ط1، ص 201.

(5) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الجكني)، ص 940.

(6) ابن الجزري، المرجع السابق، ص 884. الإزميري، المرجع السابق، ل 1 / 28. المتولي، المرجع السابق، ص 303.

و بمطابقة مجموع الكتب السابقة مع مصادر الغنة في اللام والراء التي ذكرها ابن الجزري لأبي عمرو من النشر<sup>(1)</sup>، يظهر أن الإدغام الكبير و الغنة في اللام والراء لأبي عمرو يأتيان من الكتب الأربعة التالية:

المستنير - غاية أبي العلاء - غاية ابن مهران - الكامل. وهي ما سيرجع إليه وبالله التوفيق...

### 1- كتاب المستنير في القراءات العشر واختيار اليزيدي لأبي طاهر بن سوار (ت496هـ):

قال المؤلف في باب الإدغام الكبير: " كان أبو عمرو له في الحرفين المثليين والمتقاربين إذا اجتمعا في كلمة أو كلمتين، أو كان مخرجهما واحداً مذهباً: أحدهما الإظهار كسائر القراء، والمذهب الآخر الإدغام " اه<sup>(2)</sup>.

يظهر من النص الأخير أن أبا عمرو بكماله، له الإدغام الكبير من هذا الكتاب على وجه التحير، والله أعلم.

وقال في باب النون والتنوين: " اختلفوا في تبقية الغنة منهما عند الراء واللام نحو ﴿مَنْ رَبِّهِمْ﴾... ﴿مَنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾... فروى شيخنا أبو علي العطار عن النهرواني عن أهل الحجاز وابن عامر و أبي عمرو بتبقيتها منهما عندهما، قال: وكذلك قرأت على السوسنجردى عن زيد عن إسماعيل، وعن أحمد بن صالح عن قالون. و خير الطبري عن قالون من طريق الحلواني، و ذكر أبو الحسن الخياط عن السوسي و أبي زيد ذلك " اه<sup>(3)</sup>.

يظهر من النص الأخير وجود الغنة للدوري منه وجهاً واحداً، وللسوسي بالتحير بالغنة وعدمها، والله أعلم.

فالخاص أن الغنة تتعين على وجه الإدغام الكبير للدوري من هذا الكتاب دون السوسي. والله أعلم.

(1) ابن الجزري، المرجع السابق، ص 1292.

(2) ابن سوار، المستنير في القراءات العشر واختيار اليزيدي، د.ط، ص 134.

(3) ابن سوار، المرجع السابق، ص 159.

2- كتاب غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، لأبي العلاء الهمداني (ت 569هـ):

قال المؤلف في باب الإدغام الكبير: " كان لأبي عمرو في المثلين و المتقاربين المتحركين إذا التقيا من كلمة أو كلمتين مذهباً: أحدهما الإظهار، و الآخر الإدغام.. " اه<sup>(1)</sup>.

يظهر من النص الأخير أن أبا عمرو بكماله، له الإدغام الكبير من هذا الكتاب على وجه التخيير، والله أعلم.

وقال عن الغنة في اللام والراء لأبي عمرو " فأظهرها عند اللام والراء: المسيي و الحلواني عن يزيد و أبو زيد و السوسي و القطان عن اليزيدي... و أدغمهما مع حذف الغنة: أبو عمرو غير أبي زيد و السوسي و القطان عن اليزيدي " اه<sup>(2)</sup>(3).

فيدخل في أصحاب الغنة كل من الدوري (من طريق القطان عن زيد بن أبي بلال عن ابن فرح و طريق القطان عن النقاش عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء)، و السوسي.

يظهر من النص الأخير وجود الغنة للدوري منه على وجه التخيير لأن الغنة له من طريق القطان<sup>(4)</sup> -دون بقية الطرق -، ولسوسي وجهاً واحداً، والله أعلم.

(1) الهمداني، غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، ط1، 1 / 181.

(2) الهمداني، غاية الاختصار، ط1، 1 / 175.

(3) قوله (القطان عن اليزيدي) يحتمل أن يكون عن الدوري عن اليزيدي، ويحتمل أن يكون عن ابن اليزيدي عن اليزيدي وفقاً لقول أبي العلاء 1 / 73 " فأما اليزيدي فمن طريق الدوري...، ومن طريق ابنه.. ومن طريق السوسي " اه، وقد سبق ذكر السوسي في من له الغنة، فبقي الدوري و ابن اليزيدي، ولكن أبا العلاء لم يذكر طريقاً للقطان عن ابن اليزيدي ولا حتى عن السوسي، إنما ذكره عن الدوري من ثلاث طرق، اثنان عن زيد بن أبي بلال عن ابن فرح و واحد عن أبي الحسن النقاش عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء(الهمداني، المرجع السابق، 1 / 109)... فإذا يدخل الدوري من طريق القطان في أصحاب الغنة في اللام والراء والله أعلم.

والقطان هو: عبد الملك بن بكران بن عبد الله بن العلاء، أبو الفرج النهرواني القطان، مقررئ أستاذ حاذق ثقة أخذ القراءات عرضاً عن زيد بن علي بن أبي بلال و غيره، توفي 404هـ. (ابن الجزري، غاية النهاية، ط1، 1 / 651)

(4) والطرق الأخرى المعتمدة من النشر لدوري أبي عمرو من كتاب غاية أبي العلاء، هي: بكر بن شاذان و أبو محمد الفحام و أبو الحسن الحمامي و مقررئ أبي قره و الشنبوذي و أبو عبد الله الضرير المجاهدي. (ابن الجزري، النشر، ص 590) (سويد، السلاسل الذهبية، ط1، ص 284).

فالحاصل أن الغنة تتعين على وجه الإدغام الكبير للسوسي من هذا الكتاب دون الدوري. والله أعلم.

### 3- كتاب الغاية في القراءات العشر واختيار أبي حاتم السجستاني لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران (ت381هـ):

قال المؤلف في باب الإدغام الكبير: " أبو عمرو يدغم كل حرفين من جنس واحد، أو مخرج واحد، أو قريبي المخرج ساكناً كان أو متحركاً " اه (1)

يظهر من النص الأخير أن لأبي عمرو بكماله الإدغام وجهاً واحداً من هذا الكتاب، والله أعلم.

وقال عن الغنة في اللام والراء: " ﴿هُدَى تَفْتِيحِينَ﴾ (البقرة: 2) إدغام الغنة من النون الساكنة والتنوين عند اللام والراء، مكى و يزيد وخلف، ابن كثير بالوجهين، وافق سهل في الراء فقط. " اه (2)

يظهر من النص الأخير أن لأبي عمرو بكماله الغنة في اللام والراء وجهاً واحداً، لأنه لم يذكره مع أصحاب عدم الغنة. غير أن ابن الجزري لم يختار للسوسي طريقاً من هذا الكتاب (3).  
فالحاصل مما سبق أن الغنة في اللام والراء تتعين على الإدغام الكبير للدوري من هذا الكتاب، والله أعلم.

### 4- كتاب الكامل في القراءات العشر و الأربعين الزائدة عليها لأبي القاسم الهذلي (ت465هـ):

قال المؤلف عن الإدغام الكبير: " فحاصل أصحاب أبي عمرو كلهم على أربعة طرق، الإدغام و ترك الهمز، والإدغام و الهمز، وترك الهمز و ترك الإدغام، والرابع الهمز من غير إدغام. " اه (4)

(1) ابن مهران، الغاية في القراءات العشر واختيار أبي حاتم السجستاني، تحقيق صبغة الله محمد شفيق رسول، رسالة ماجستير، ص 100.

(2) ابن مهران، المرجع السابق، ص 110. وقوله ( إدغام الغنة من النون الساكنة و التنوين ) يعني به ( سلب الغنة ) أي أن المذكورين قرؤوا بعدم الغنة. و يزيد هو: أبو جعفر القارئ، و سهل هو: أبو حاتم السجستاني. انظر الصفحات 88 و 110 من نفس الكتاب.

(3) انظر طرق السوسي في: (ابن الجزري، النشر، ص608) (سويد، السلاسل الذهبية، ط1، ص 287).

(4) الهذلي، الكامل، ط1، ص 352.

يظهر من النص الأخير أن أبا عمرو بكماله، له الإدغام الكبير من هذا الكتاب على وجه التخيير، والله أعلم.

و أما الغنة في اللام والراء فقال عنها " أدغمها بغير غنة حمزة و الأعمش و العبسي و خلف و علي و محمد في الأول، وورش طريق البخاري و الأزرق غير يونس و ابن شنبوذ و الفضل عن أبي جعفر و الخزاعي و الزيني عن الثلاثة و البرجمي و ابن غالب و هشام و ابن شنبوذ عن قنبل و الصفار عن حفص. " اه (1).

لم يذكر المؤلف أبا عمرو مع أصحاب عدم الغنة، فتكون له الغنة بكماله وجهاً واحداً. والله أعلم.

فالحاصل أنه تتعين الغنة في اللام والراء على وجه الإدغام الكبير لأبي عمرو بكماله من هذا الكتاب. والله أعلم.

بعد النظر في النصوص السابقة من الكتب الأربعة، يظهر تعين الغنة على وجه الإدغام الكبير لأبي عمرو بكماله من كتاب الكامل، وكذا للدوري من كتابي المستنير و غاية ابن مهران، وكذا للسوسي من كتاب غاية أبي العلاء...

ولكن ابن الجزري في النشر اختار منع الغنة في اللام والراء على وجه الإدغام الكبير، إذ قال: " إذا قرئ بإظهار الغنة من النون الساكنة والتنوين في اللام والراء للسوسي وغيره عن أبي عمرو، فينبغي قياساً إظهارها من النون المتحركة فيهما نحو ﴿ تُوْمَنَ لَكَ ﴾ ﴿ زَيْنَ لِلَّيْنِ ﴾ ﴿ تَبَيَّنَ لَهُ ﴾ و ﴿ تَأَذَّنَ رَبُّكَ ﴾ ﴿ خَزَائِنَ رَحْمَةِ ﴾، إذ النون من ذلك تسكن أيضاً للإدغام، وبعدم الغنة قرأت عن أبي عمرو في الساكن والمتحرك وبه آخذ، ويحتمل أن القارئ بإظهار الغنة إنما يقرأ بذلك في وجه الإظهار، أي حيث لم يدغم الإدغام الكبير، والله أعلم " اه (2).

وقد علق المتولي على الموضع الأخير من النشر بقوله " فقوله (فينبغي قياساً إظهارها..). إلى آخره. لا ينبغي أن يلتفت إلى هذا القياس لمصادمته للرواية الصحيحة الواردة على الأصل، إذ النون من نحو ﴿ تُوْمَنَ لَكَ ﴾ و ﴿ تَأَذَّنَ رَبُّكَ ﴾ متحركة في الأصل، وسكونها عارض للإدغام، والأصل

(1) الهذلي، المرجع السابق، ص 346.

(2) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الحكيني)، ص 1300.

ألا يعتد بالعارض، ولما فيه من قياس ما لا يروى على ما روي، والقراءة سنة متبعة يأخذ الآخر عن الأول، والقياس إنما يصار إليه عند عدم النص وغموض وجه الأداء، وهذا لا غموض فيه مع أنه حكى الإجماع على تركها في ذلك حيث قال في باب الإدغام الكبير ما نصه ( وكذلك أجمعوا على إدغام النون في اللام والراء إدغاماً خالصاً كاملاً من غير غنة من روى الغنة عنه في النون الساكنة والتنوين عند اللام والراء ومن لم يروها ) ولو وردت الغنة في ذلك لخرجت على اعتبار العارض ووجب قبولها وطرح الأصل الذي هو أقوى من العارض، وبهذا تعلم أن قوله ( ويحتمل أن القارئ بإظهار الغنة إنما يقرأ بذلك في وجه الإظهار حيث لم يدغم الإدغام الكبير ) مجرد توهم سرى له من تركهم الغنة في المتحرك، وإلا لجزم به ولم يعبر بالاحتمال والله أعلم، وإذا بطل هذا القياس وفسد هذا الاحتمال وزال هذا التوهم بقي الحكم في كل باب على ما ثبتت الرواية فيه، والله الموفق والمهدي للصواب " اهـ (1).

يَرُدُّ على كلام المتولي الأخير و الذي أبطل فيه حكم ابن الجزري موضعان: الأول عند قول المتولي " لا ينبغي أن يلتفت إلى هذا القياس لمصادمته للرواية الصحيحة الواردة على الأصل، إذ النون من نحو ﴿ تُوْمَنَ لَكَ ﴾ و ﴿ تَأَذَّتْ رِيْبَكَ ﴾ متحركة في الأصل، وسكونها عارض للإدغام، والأصل ألا يعتد بالعارض، ولما فيه من قياس ما لا يروى على ما روي " يرد عليه بقاء الغنة مع الإدغام الكبير من نحو ﴿ وَنَحْنُ سَيِّحٌ ﴾ و ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ ﴾، في النون من (نحن) والميم من (أعلم)، مع أن السكون فيها عارض، وقد ثبتت الغنة فيها بإجماع القراء.

و الثاني: عند قول المتولي " مع أنه حكى الإجماع على تركها " ناقلاً ذلك عن ابن الجزري الذي نقل هذا الإجماع و صرح بأنه قرأ وتلقى بعدم الغنة مع الإدغام الكبير، وذلك في قول ابن الجزري -المتقدم أول المسألة- " وكذلك أجمعوا على إدغام النون في اللام والراء إدغاماً خالصاً كاملاً من غير غنة، من روى الغنة عنه في النون الساكنة والتنوين عند اللام والراء، ومن لم يروها.. " وقوله " وبعدم الغنة قرأت عن أبي عمرو في الساكن والمتحرك وبه آخذ"، بينما لم يصرح المتولي بأنه تلقى أو قرأ بذلك على أحد، فالظاهر أن كلام المتولي لا يقدم على الإجماع الذي نقله ابن الجزري، وأن هذا الوجه هو اجتهاد من الإمام المتولي ولم يذكر أنه قرأ به على أحد.

(1) المتولي، الروض النضير، ط1، ص 198.

فالأولى بعد ذلك اتباع ابن الجزري في اختياره لما سبق<sup>(1)</sup> في مثل هذه المواضع التي يبدو فيها تعارضٌ ظاهر بين اختيار ابن الجزري وبين نصوص الكتب. فالأولى منع الغنة في اللام والراء على وجه الإدغام الكبير لأبي عمرو. والله أعلم بالصواب.

### المسألة السادسة عشرة: الغنة مع الإدغام الكبير ليعقوب

منع الإزميري وجه الغنة في اللام والراء عند الأخذ بالإدغام الكبير ليعقوب، بينما قال المتولي بلزوم الغنة مع الإدغام الكبير<sup>(2)</sup>.

قال الإزميري: " قوله تعالى ﴿ هَذَى تَلْتَقِينَ ﴾ (البقرة: 2) ... وفيه ليعقوب خمسة أوجه، على إظهار (فيه) أربعة أوجه، وعلى الإدغام وجه واحد وهو عدم الغنة مع عدم هاء السكت " اهـ.<sup>(3)</sup>

وقال المتولي: " و أما يعقوب فالإدغام له من المصباح ويختص بعدم الغنة، لأن صاحب النشر لم يذكر الغنة منه أصلاً، وذكرها الإزميري لكن في وجه الإظهار، والظاهر أنه سرى إليه ما سرى إلى ابن الجزري، لأنه يذكرها من المصباح وجهاً واحداً إن لم يكن ثم إدغام، وأما إن كان إدغام فإنه لم يذكرها معه، وما هذا إلا من ذلك، والذي نقله في تحرير النشر عن المصباح صريح في عدم الخلاف فيها ونصه (قرأ يعقوب ﴿ مِّن لَّدُنْهُ ﴾ و ﴿ مِّن رَّسُولٍ ﴾ ونحوهما بإظهار الغنة من غاية ابن مهران وكذا من المصباح إلا رويساً في الراء خاصة.)، ولم أصل إلى هذا التأمل إلا الآن، والله الموفق. " اهـ.<sup>(4)</sup>

قال ابن الجزري: " وذكر صاحب المصباح عن رويس وروح وغيرهما وجميع رواة يعقوب إدغام كل ما أدغمه أبو عمرو من حروف المعجم أي من المتلين و المتقارين، وذكره شيخ شيوخنا الأستاذ أبو حيان في كتابه (المطلوب في قراءة يعقوب)، وبه قرأنا على أصحابه عنه، وربما أخذنا

(1) انظر منهج البحث ص9.

(2) وكذا ذهب للزومها في فريدة الدهر 2 / 42.

(3) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1 / 10.

(4) المتولي، الروض النضير، ط1، ص 200، (وانظر: الإزميري، تحرير النشر، ط1، ص244).

عنه به، وحكاه الإمام أبو الفضل الرازي واستشهد به للإدغام مع تحقيق الهمز، قلت هو رواية الزبيري عن روح ورويس وسائر أصحابه عن يعقوب. " اه(1).

أما ما ذكره ابن الجزري من كتاب أبي حيان و أبي الفضل الرازي المذكورين، فهما ليسا من كتب النشر المعتمدة، فالظاهر أن ذكره لهما كان على سبيل الحكاية و التقوية، وأما كتاب المصباح للشهرزوري فهو من كتب النشر المعتمدة وسيأتي ذكره إن شاء الله، و أما ما تبقى من رواية الزبيري(2)، المذكورة، فهي إما على سبيل الحكاية و التقوية كسابقها، أو أنها تكون من الطرق المعتمدة للإدغام الكبير ليعقوب بكماله.

وبالبحث عن طرق الزبيري المعتمدة في النشر يتبين أنها ثلاث طرق ذكرها ابن الجزري كلها عن روح عن يعقوب (دون رويس): طريقان من كتاب غاية أبي العلاء (المغازلي عن غلام ابن شنبوذ عن الزبيري عن روح، و أبو الحسن الفقيه عن غلام ابن شنبوذ عن الزبيري عن روح). وطريق واحد من كتاب الكامل (ابن حبشان عن الزبيري عن روح). (3)

أما في غاية أبي العلاء فلم يذكر الإدغام الكبير ليعقوب إلا في أحرف مخصوصة نحو ﴿ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ ﴾ و ﴿ فَلَا أَسَابَ بَيْنَهُمْ ﴾ ﴿ كَسَجِكَ كَثِيرًا ﴾... (4)

و أما من الكامل للهدلي (الموجود بين أيدينا)، فيظهر أن الإدغام الكبير ليعقوب فيه في ألفاظ مخصوصة فقط أيضاً، وليس مطلقاً، ولا يوجد نص خاص للزبيري بإطلاق الإدغام الكبير (5)

فالظاهر مما سبق أن ذكر ابن الجزري لرواية الزبيري في هذا الموضع كان على سبيل الحكاية و التقوية كغيره مما نقل عن أبي حيان و أبي الفضل الرازي. ويصدق هذا القول أن ابن الجزري في كتاب تقريب النشر لم يذكر الإدغام الكبير ليعقوب إلا من المصباح وأهمل ذكر من تبقى حيث

(1) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الحكني)، ص 948.

(2) الزبيري هو: الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر ابن الزبير بن العوام، أبو عبد الله الزبيري البصري، فقيه شافعي مشهور، قرأ على روح بن عبد المؤمن وعلى رويس وغيرهما، توفي سنة بعض و ثلاثمائة. (ابن الجزري، غاية النهاية، ط1، 1 / 404).

(3) (ابن الجزري، النشر، ص 722) (سويد، السلاسل الذهبية، ط1، ص 472)

(4) الهمداني، غاية الاختصار، ط1، ص 1 / 193.

(5) الهدلي، الكامل، ط1، ص (347-350)

قال في التقريب: " وروى أبو الكرم الشهزوري صاحب المصباح عن يعقوب جميع ما أدغمه أبو عمرو من المثلين والمتقارين، ووافقه على ذلك غيره " اه(1).

وهذا يصدق كلام الإزميري إذ قال: " و الإدغام الكبير من المصباح ليعقوب، وكلهم مجتمعون على السكت بين السورتين، وقوله في النشر ( قلت هو رواية الزبيري عن روح ورويس وسائر أصحابه عن يعقوب ) تقوية للإدغام و ليس من طريق الكتاب، على أني رأيت في غاية أبي العلاء لم يذكر الإدغام للزبيري إلا في ( والصاحب بالجنب ) و ( فلا أنساب بينهم ) و ( كي نسبحك كثيراً ونذكرك كثيراً إنك كنت بنا بصيراً ) هذه الكلمات فقط،... و ذكر أيضاً الإدغام للزبيري من غاية أبي العلاء و الكامل وتقدم أنه ليس من طريق النشر، لأن طريق رويس (التمار) من أربع طرق: النحاس و أبي الطيب و أبي الحسن بن مقسم و الجوهري، وليس فيهم الزبيري عن روح من طريق الطيبة، لكن رواية الإدغام ليست من طريق الطيبة، إذ لو كان من طريقها لذكرها بطريق الخلف، كما ذكر في ( تظلمون ) في النساء و ( سلاسل ) و ( قواريرا ) في الدهر و ( بلا تكرمون ) و الثلاثة بعدها في الفجر، وسكت في النشر عن ذكر هاء السكت من المصباح. " اه(2).

فالخاصل مما تقدم أن الإدغام الكبير ليعقوب من طريق النشر المعتمد إنما هو من كتاب المصباح فحسب والله أعلم.

وبالرجوع إلى نصوص كتاب المصباح نجد الإدغام الكبير ليعقوب من النص التالي:

" و روى الأهوازي عن الزبير عن رجاله عن يعقوب إدغام جميع حروف المعجم التي أدغمها أبو عمرو " اه(3).

وقد ذكر مؤلف كتاب المصباح السند إلى أبي علي الأهوازي في رواية رويس فقط بقوله:

" و أخبرنا أبو بكر أحمد بن عمر بن أبي الأشعث السمرقندي أنه قرأ القرآن على أبي علي الأهوازي الحسن بن إبراهيم قال قرأت على أبي الحسن علي بن الحسين الغضائري وعلى أبي عبد

(1) ابن الجزري، تقريب النشر، ط1، ص 46

(2) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1 / 3.

(3) الشهزوري، المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، د.ط، 1 / 462.

الله محمد بن محمد بن فيروز بن زاذان الكرخي قال قرأنا على أبي بكر التمار قال قرأت على أبي عبد الله رويس قال قرأت على يعقوب. "اه (1).

وفي هذا السند الأخير ثلاث مشكلات. الأولى: أنه عن الكرخي عن التمار، إذ أن طرق التمار المعتمدة من النشر هي (النحاس و الجوهري و أبو الطيب وابن مقسم) (2)، ولا يوجد فيهم (الكرخي عن التمار). الثانية: أنه عن رويس فقط دون روح. الثالثة: أنه ذكره بلفظ (أخبرنا)، بخلاف جميع الطرق الأخرى المذكورة ليعقوب في المصباح عن رويس وروح، فإنه ذكرها كلها بلفظ (قرأت). كما أنه أخر ذكرها إلى آخر الأسانيد عن رويس. مما يشير في مجموعه إلى أن ذكر هذا السند ربما يكون على سبيل الحكاية والتقوية أيضاً.

وأما ذكر الغنة في اللام والراء من كتاب المصباح فهو من النص التالي " و اختلفوا في تبقية الغنة عند اللام والراء نحو ﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾.. " إلى أن قال: " فأما الراء واللام فأظهرها عندهما - أعني الغنة -... و زيد عن يعقوب، وافقهم رويس عند اللام خاصة. " اه (3).

بعد النظر فيما تقدم، نجد أن الإمام المتولي قد أخذ بوجود الغنة في اللام والراء مع الإدغام الكبير ليعقوب، لأن كتاب المصباح هو مصدر الإدغام الكبير ليعقوب، وليس فيه لروح في اللام والراء إلا الغنة، وليس فيه لرويس في اللام إلا الغنة، كما أنه أخذ بنفس الوجه للزبيري من الكامل حيث قال " وأما هو من الكامل للزبيري عن روح فمع الغنة، لأن الغنة في الكامل عن غير حمزة و الكسائي و خلف و هشام وعن غير الفضل عن أبي جعفر وعن ورش غير الأزرق كما في النشر... " اه (4).

أما الإزميري فممنع الغنة في اللام والراء على الإدغام الكبير ليعقوب تبعاً لابن الجزري، إذ أن ابن الجزري رحمه الله لم يذكر كتاب المصباح من مصادر الغنة في اللام والراء التي اعتمدها في النشر حيث قال في باب أحكام النون الساكنة والتنوين: " و ذهب كثير من أهل الأداء إلى

(1) الشهرزوري، المرجع السابق، 1 / 385.

(2) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الجكني)، ص 712.

(3) الشهرزوري، المصباح الزاهر، د.ط، 1 / 403.

(4) المتولي، الروض النضير، ط1، ص 200.

الإدغام مع إبقاء الغنة و رووا ذلك عن أكثر أئمة القراءة..<sup>(1)</sup> ثم ذكر مصادر ذلك لجميع القراء الآخذين بها، من الكتب التالية: (المستنير-إرشاد وكفاية أبي العز- غاية أبي العلاء - غاية ابن مهران-المبهج-الكامل - المنتهى-جامع البيان-الوجيز) فلم يذكر المصباح من بينها.

والحاصل أن ابن الجزري قد قرأ بالإدغام الكبير ليعقوب على شيوخه - إذ هو وجه متواتر- و نسبه كما قال إلى كتاب المصباح وغيره من كتاب أبي حيان و أبي الفضل و رواية الزبيرى، ولكنه لم يذكر الغنة من المصباح، ولم يعتمد كتب أبي حيان و أبي الفضل، وما تبقى من رواية الزبيرى قد تقدم أنها من غاية أبي العلاء و الكامل، و في كلا الموضوعين لم يذكر الإدغام الكبير مطلقاً ليعقوب ولا لروح، كما ذكر من قبل.

فإذا اعتمد على تلقي ابن الجزري (دون النصوص)، وهو المتواتر إلى الإزميري، يقال: تمتنع الغنة في اللام والراء على وجه الإدغام الكبير ليعقوب.

وإذا اعتمد على نص كتاب المصباح الموجود، يقال: الغنة تأتي مع الإدغام الكبير ليعقوب، ولكن هذا الاعتماد واهٍ. لأن نص الإدغام الكبير في المصباح يظهر من عبارته أن الإدغام فيه على سبيل الحكاية كما تقدم، وأنه ليس من طريق الطيبة أصلاً.

كما أن المتولي قد صرح أنه وصل إلى هذا الوجه بالتأمل و لم يصرح أنه قد قرأ به على أحد حيث قال: " ولم أصل إلى هذا التأمل إلا الآن"<sup>(2)</sup>، وقال: " وقد جرى عمل شيوخنا على منع الغنة في وجه الإدغام الكبير " اه<sup>(3)</sup>.

فالحاصل أن وجه الإدغام الكبير ليعقوب متواتر، وإن لم يظهر لنا مصدره واضحاً بحسب المصادر التي بين أيدينا، فالأولى الاعتماد على ابن الجزري في تلقيه ذلك، بما أن مصدر هذا الوجه لم يظهر واضحاً، وابن الجزري لم يذكر الغنة من المصباح ولم يخترها منه. فالأولى منعها مع الإدغام الكبير ليعقوب، والله أعلم بالصواب.

(1) ابن الجزري، النشر(بتحقيق الحكيم)، ص 1292.

(2) المتولي، الروض النضير، ط1، ص200

(3) المتولي، المرجع السابق، ص 199

## المسألة السابعة عشرة: الإدغام الكبير مع المد المنفصل لروح

منع الإزميري وجه الإدغام الكبير مع المد المنفصل لروح، و أجازته المتولي مع الغنة في اللام والراء (1).

قال الإزميري: " قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ ﴾.. إلى قوله ﴿ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ (البقرة: 13-14) فيه لكل من رويس و روح سبعة أوجه... " إلى أن قال: " و قد أخذنا وجهاً ثامناً وهو الإدغام مع المد وعدم الغنة بلا هاء للزبيري عن روح و رويس، وتقدم أنه ليس من طريق الطيبة، فالصواب أن يختص الإدغام الكبير بالقصر، إلا ما ذكر بعينه في الطيبة مثل ﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾ و ﴿ وَأَنْزَلَ لَكُمْ ﴾ وغيرهما.. " اه (2).

وقال المتولي: " و قد أخذنا ليعقوب بالمد أيضاً مع الإدغام، وطريق النشر هو الأول، ولكن للزبيري عن روح من الكامل من طريقه، خلافاً للإزميري.. " اه (3).

وقال في موضع آخر: " و أما هو من الكامل للزبيري عن روح فمع الغنة، لأن الغنة في الكامل عن غير حمزة و الكسائي و خلف و هشام وعن غير الفضل عن أبي جعفر وعن ورش غير الأزرق كما في النشر... " اه (4)

قد أخذ المتولي رحمه الله بالمد مع الإدغام الكبير لروح، وحجته في ذلك أنه يأتي من طريق الزبيري من الكامل، وليس لروح من الكامل إلا الغنة، و فيه أيضاً المد لروح، فعليه يجوز الإدغام الكبير مع المد وغنة اللام والراء لروح من الكامل.

قد تقدم في المسألة الأخيرة أن طرق الزبيري عن روح من النشر ثلاث طرق (اثان من غاية أبي العلاء، وواحد من الكامل هو طريق ابن حبشان). كما تقدم أن الإدغام الكبير المطلق

(1) نقل جواز الإدغام الكبير مع المد ليعقوب صاحب الإتحاف البنا الدمياطي، إذ قال نقلاً عن شيخه علي الشيراملسي أبي الضياء: " قال شيخنا: وذلك لأنهم لما أطلقوا الإدغام عنه ولم يشترطوا له ما اشترطوا لأبي عمرو، دل على إدغامه بلا شرط، قال: وكما دل على الإدغام مع الهمز، يدل عليه مع مد المنفصل، وهو كذلك كما تقدم التصريح به " اه الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ط1، 1 / 121. وكذا أجازته صاحب فريدة الدهر 2 / 42

(2) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل1 / 17.

(3) المتولي، الروض النضير، ط1، ص 210.

(4) المتولي، المرجع السابق، ص 200.

ليعقوب لا يظهر من كتاب الكامل للهذلي (الموجود بين أيدينا)<sup>(1)</sup>، و أنه فقط في ألفاظ مخصوصة، كما أنه لا يوجد فيه نص خاص للزبيري بإطلاق الإدغام الكبير. و أن ذكر ابن الجزري للزبيري في الإدغام الكبير ليعقوب إنما كان على سبيل التقوية و الحكاية، كما أن كتاب المصباح للشهزوري لم يذكر ليعقوب إلا قصر المنفصل حيث قال:

" أن المد و التمكين من الألف والياء المكسور ما قبلها و الواو المضموم ما قبلها إذا كن في آخر كلمة و استقبلهن همزة من أول كلمة أخرى... " إلى أن قال: " فإن أهل الحجاز إلا الأزرق، و أبا الأزهر عن ورش والحلواني عن هشام والولي عن حفص من الحمامي و أهل البصرة يمكنون الحرف من غير مد، وكان حمزة بن حبيب الزيات غير العبسي وعلي بن سليم و الأعشى وقتيبة يمدون مداً مشبعاً من غير تمطيط ولا إفراط وكذلك الحمامي في رواية النقاش عن الأخفش. الباقون بالتمكين و المد دون مد حمزة بن حبيب و أحسن المد " اه<sup>(2)</sup>.

فالإدغام الكبير لروح لا يظهر من الكامل، وليس في المصباح لروح إلا القصر، فالأولى بعد ذلك عدم الأخذ بوجه الإدغام الكبير مع المد لروح، والله أعلم بالصواب.

### المسألة الثامنة عشرة: الوقف بالروم على نحو (النار) على وجه التقليل للوسوسي

لم يوجب الإزميري الوقف بالروم عند الأخذ بوجه التقليل وفقاً على نحو (النار) للوسوسي<sup>(3)</sup>، بينما قال المتولي بتعين الروم وفقاً على وجه التقليل، فلا يأتي التقليل إلا مع الروم<sup>(4)</sup>.

قال الإزميري: " قوله تعالى ﴿ وَمِنْهُمْ مَّن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا ﴿١﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿ النَّارِ ﴾ (البقرة: 201) ( فيه للوسوسي بحسب التركيب ثمانية عشر وجهاً... " إلى أن قال: " ومع بين بين من الكافي عند البغداديين.. " اه<sup>(5)</sup>.

(1) الهذلي، الكامل، ط1، ص 347-350.

(2) الشهزوري، المصباح الزاهر، ط1، 2 / 204. وقد ذكر مؤلفه مدلول (أهل البصرة) بقوله " و إن اتفق أبو عمرو بن العلاء و يعقوب قلت: قرأ أهل البصرة " 1 / 156.

(3) وكذلك لم يوجبها صاحب الإنحاف البنا الدمياطي (1 / 288) - و مثله ابن الناظم شارح الطيبة (ص131)، و كذا الترمسي شارح الطيبة (غنية الطلبة ص1269) - بينما ذكر النويري شارح الطيبة المذهبين (1 / 630).

(4) وكذا في فريدة الدهر 2 / 67.

(5) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل1 / 48

وقال المتولي: " ولكن التقييد به في وجه التقليل يصادم ما في الكافي عن البغداديين من أنه مقيد بالروم كما تقدم... " اه (1).

و أما ابن الجزري فقد قال في النشر: " و ذهب بعضهم إلى الإمامة بين بين، ومن هؤلاء من جعل ذلك مع الروم، كما نص عليه في الكافي وقال إنه مذهب البغداديين، ومنهم من أطلق واكتفى بالإمامة اليسيرة إشارة إلى الكسر وهذا مذهب أبي طاهر بن أبي هاشم وأصحابه، وحكى أنه قرأ به علي ابن مجاهد و أبي عثمان عن الكسائي و علي ابن مجاهد عن أصحابه عن اليزيدي. والصواب تقييد ذلك بالإسكان و إطلاقه في رؤوس الآي وغيرها وتعميم الإسكان بحالتي الوقف والإدغام الكبير كما تقدم.. " اه (2).

وبالرجوع إلى نص كتاب الكافي لابن شريح نجده يقول عن ذلك " و اختلف عن أبي عمرو في الوقف على هذا الفصل، فالبغداديون يرومون الحركة و يميلون إمالة دون الوصل، والبصريون يسكنون و يفتحون " اه (3).

بعد النظر فيما تقدم من نصوص، يظهر أن وجه الوقف بالتقليل على نحو (النار) للسوسي لا يأتي من طريق الطيبة إلا من كتاب الكافي لابن شريح، وفي كتاب الكافي كما تقدم أن البغداديين يرومون الحركة مع التقليل، فالمتولي رحمه الله، تمسك بعبارة الكافي السابقة، فقيّد وجه التقليل بالروم وقفاً.

أما الإزميري فلم يتعرض لهذا القيد، مما يشير إلى أنه في الوقف كغيره، فهو وجهٌ اختياري في الوقف لا يُلزم به القارئ عند التقليل.

(1) المتولي، الروض النضير، ط1، ص 217

(2) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الحكيم)، ص 1379. و أبو الطاهر هو: عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم البغدادي البزاز، قرأ علي ابن مجاهد وغيره، وله طرق معتمدة من النشر في رواية الدوري عن أبي عمرو، وليس له طرق معتمدة في النشر عن السوسي عن أبي عمرو. توفي 349هـ رحمه الله (ابن الجزري، غاية النهاية، ط1، 1 / 661 ) (ابن الجزري، النشر، ص590).

(3) ابن شريح، الكافي، د.ط، ص 45.

فإذا اعتُبرت كيفية الوقف على الكلمة وجهاً أدائياً<sup>(1)</sup> لا علاقة له بالطرق، وأن صاحب الكافي إنما ذكر كفياتٍ أدائيةً للوقف على الكلمة مرويةً عن البغداديين و البصريين، فعندها لا يُقيد وجهُ التقليل بالروم وقفاً.

أما إذا أخذ بكلام الكافي على أنه خلاف في الطرق، فليزم عندها الأخذ بالروم مع التقليل، وهو الأحوط والله أعلم.

### المسألة التاسعة عشرة: الإبدال مع المد على تقليل (فعلى) للسوسي

ذكر الإزميري جواز وجه الإبدال مع المد على تقليل (فعلى) للسوسي، ومنعه المتولي<sup>(2)</sup>.

قال الإزميري: " قوله تعالى ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعَدُ أُولَهُمَا ﴾ إلى قوله ﴿ الدِّيَارِ ﴾ (الإسراء: 5) فيه للسوسي أربعة عشر وجهاً.. " إلى أن قال في أوجه تقليل ﴿ أُولَهُمَا ﴾: ".ومع مد المنفصل والهمز والفتح وقفاً، ومع الإبدال والفتح وقفاً، كلاهما من غاية أبي العلاء." اهـ<sup>(3)</sup>.

وقال المتولي: " فعلى هذا لا يأتي الإبدال مع المد من كتاب الغاية، وهو الموافق لما في تحرير النشر، وقد مشينا عليه في سورة النساء تبعاً لما ذكره فيها، ولم أصل إلى هذا التأمل إلا الآن " اهـ<sup>(4)</sup>. فقد استدرك المتولي على الإزميري بشاهد من كتاب تحرير النشر، كما استدرك المتولي<sup>(5)</sup> على الإزميري بما قاله الإزميري نفسه في موضعٍ آخر من البدائع من أنه لا يأتي من غاية أبي العلاء للسوسي إلا وجهان، الهمز مع الإظهار، والإبدال مع الإدغام، مما يدل بفحواه على عدم جواز الإبدال مع المد، لأن الإدغام مخصوص بالقصر وأن الإبدال مع الإظهار من الغاية، إنما هو للدوري فقط.

(1) وقد ذكر هذا الرأي النووي شارح الطيبة، حيث تبّه عليه بقوله " تنبيه: الثلاثة هنا تشبه ثلاثة الوقف بعد حرف المد، لكن الراجح في المد الاعتداد بالعارض، وهنا عكسه، والفرق أن المد موجه الإسكان وقد حصل، فاعتبروا الإمالة موجهها الكسر، وقد زال، فروع في المسألتين الحالة الملفوظ بها، والله أعلم " (النوري، شرح طيبة النشر، ط1، 1 / 631).

(2) (انظر: سالم، فريدة الدهر، ط1، 3 / 254).

(3) (الازميري، بدائع الرهان، مخطوط، ل 2/2)

(4) (المتولي، الروض النضير، ط1، ص 224، (انظر: الإزميري، تحرير النشر، ط1، ص 108-109)

(5) (المتولي، المرجع السابق، ص 224)

قال في البدائع: " وذكر أيضاً الإبدال مع الإظهار من غاية أبي العلاء للسوسي، مع أنه لم يكن فيها له إلا الهمز مع الإظهار والإبدال مع الإدغام، وأما الإبدال مع الإظهار فللدوري فقط.. " اهـ (1).

أما استدراك المتولي -الأول - على الإزميري بأن ذكره جواز هذا الوجه مخالف لما ذكره هو نفسه في تحرير النشر، فإن الإزميري لما أورد هذا الموضع لأبي عمرو براوييه في تحرير النشر، ذكر كتاب غاية أبي العلاء مرتين، الأولى قال فيها: " وروى ابن مجاهد من باقي طرقة و القاضي أبو العلاء عن ابن حبش عن ابن جرير عن السوسي الإدغام مع ترك الهمز.. " وقال في الأخرى: " وفي غاية أبي العلاء لأبي الزعراء عن الدوري الإبدال فقط في الهمزة الساكنة مع الإدغام والإظهار، وللسوسي وابن فرح عن الدوري: الإظهار مع الهمز والإدغام مع ترك الهمز " (2).

ولكن الموضع الثاني ساقط من بعض نسخ تحرير النشر المخطوطة (3)، فللناظر في النص الوارد مقتصرًا على الموضع الأول، أن يسقط وجه الإبدال مع الإظهار للدوري، فلعل نسخة المتولي كانت مما سقط فيه هذا، والله أعلم. فالنص المحقق لكتاب تحرير النشر في هذا الموضع يوافق ما ذكره الإزميري في الموضع الثاني من البدائع (4) كما يظهر.

ولتحقيق المسألة، وبعد مراجعة كتاب غاية أبي العلاء، يظهر من الكتاب نصان متعارضان في الظاهر، الأول ذكره المؤلف في باب الأسانيد، ويظهر منه عدم وجود وجه الإبدال مع الإظهار لأبي عمرو بكماله من الغاية، والثاني ذكره المؤلف في باب الهمز المفرد، ويظهر منه جواز الإبدال مع الإظهار لأبي عمرو من الغاية.

أما الأول فقال فيه أبو العلاء: " قراءة أبي عمرو: رواية اليزيدي عنه بالإظهار: طريق الدوري: طريق ابن مجاهد عن أبي الزعراء عنه، بالإظهار و الهمز... " ثم قال بعد ذلك: " طريق ابن مجاهد، بالإدغام و ترك الهمز.. " ثم قال: " طريق ابن فرح، بالإدغام و ترك الهمز.. " ثم قال: "

(1) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1 / 31.

(2) الإزميري، تحرير النشر، ط1، ص 108-109.

(3) كما أشار إليه محقق التحرير، الدكتور خالد أبو الجود جزاه الله خيراً، وكذا أشار إليه الباحث عبد الله الجار الله في تحقيقه الكتاب برسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة 1427هـ، ص 136.

(4) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1 / 31.

طريق السوسي عن اليزيدي، بالإظهار وتحقيق الهمز.. " ثم قال: " طريق السوسي، بالإدغام وترك الهمز... " اه(1).

و أما الثاني فقال فيه: " وأما أبو عمرو فله مذهبان: أحدهما التحقيق مع الإظهار والتخفيف مع الإدغام على التعاقب، والثاني التخفيف مع الإظهار وجه واحد " اه(2).  
و للترجيح بين النصين يقال وبالله التوفيق: أن النص الأول ذكر في باب الأسانيد التي قرأ بها المؤلف، ولم يذكر فيه طريقاً قرأ به بالإظهار والإبدال للدوري أو للسوسي عن أبي عمرو. وأما النص الثاني فهو عام وذكره الشيخ في باب الهمز المفرد، وكأنه على سبيل الحكاية، ولم يصرح بقرائته به، وخاصة أن الإظهار مع الإبدال موجود في غير الغاية(3).

فالأولى والله أعلم بتقديم النص الأول، لأنه تصريح واضح بما قرأ به أبو العلاء من طريق الغاية، فيقدم على ما أورده على سبيل الحكاية والله أعلم، فعلى هذا لا يأتي من الغاية الإبدال للسوسي إلا مع الإدغام، ومعلوم أن الإدغام مخصوص بالقصر لأبي عمرو، فلا يأتي للسوسي الإبدال مع المد من غاية أبي العلاء والله أعلم بالصواب.

وكذلك لا يأتي للدوري أيضاً، تبعاً لما ورد في النص الأول، (ولا يقال أن الإزميري ربما اعتمد على النص الثاني في باب الهمز المفرد، لأنه أجازته للدوري فقط دون السوسي).، وقد قام محقق كتاب الغاية(4) بوضع الجملة الآتية في النص الأول من السند الأول للدوري بين معقوفتين كالتالي " قراءة أبي عمرو: رواية اليزيدي عنه بالإظهار: طريق الدوري: [طريق ابن مجاهد عن أبي الزعراء عنه، بالإظهار و الهمز]"(5). مما يشير إلى أنها زيادة موجودة في نسخ دون أخرى، فالظاهر من النص المحقق السابق أن وجه الإظهار مقيّد بالهمز للدوري، و للناظر في العبارة السابقة دون القيد المذكور من الزيادة التي زيدت من بعض النسخ، أن يتوهم إطلاق وجه الإظهار للدوري

(1) الهمداني، غاية الاختصار، ط1، 1 / 108.

(2) الهمداني، المرجع السابق، 1 / 198، وقد ذكر هذا النص ابن الجزري في النشر ص 1102، كما ذكر المتولي أنه يساعد قول الإزميري، الروض ص 223.

(3) (انظر على سبيل المثال: الصقلي، التجويد، ط1، ص: 72 و73 و85)

(4) (الدكتور أشرف طلعت جزاه الله خيراً)

(5) الهمداني، غاية الاختصار، ط1، 1 / 108. (وهو طريق معتمد من النشر، انظر: ابن الجزري، النشر، ص596)

دون قيد، مما يشير إلى جواز الإظهار مع الإبدال له. فلعل نسخة الإزميري التي كانت لديه وافقت هذه النسخ الناقصة، فأضاف رحمه الله هذا الوجه للدوري.

أما وقد ثبت هذا القيد المهم من نسخ أخرى، فالأولى أن لا يذكر هذا الوجه للدوري أيضاً كما السوسي، والله أعلم بالصواب.

### المسألة العشرون: الأوجه الجائزة لأبي عمرو في آية:

﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَنْقُومِ إِلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾. إلى آخر الآية (البقرة: 54).

نص الإزميري في هذه الآية على ثلاثة وعشرين وجهاً جائزاً لأبي عمرو، حيث قال:

" وفيه لأبي عمرو بحسب التركيب ثلاثون وجهاً... " إلى أن قال: " ويمتنع منها سبعة أوجه، ثلاثة على فتح موسى وهي القصر مع الإتمام والغنة، والمد مع الإتمام و الاختلاس، كلاهما مع الغنة، و أربعة على تقليل موسى، وهي ما ذكر على فتحها، والقصر مع الإسكان و الغنة.. " اه(1).

بينما زاد عليها المتولي خمسة أوجه، فهي عنده ثمانية و عشرون وجهاً، إذ قال:

" تنبيه: ولا وجه لمنع الغنة على وجه الإسكان مع القصر مع بين بين، لأنها تأتي للسوسي من غاية أبي العلاء و لأبي عمرو من الكامل.. " اه(2).  
و بمقارنة الأوجه بين الشيخين نجد الأوجه الخمسة التي زادها المتولي هي:

- 1- الفتح مع القصر و الإسكان و الغنة والإدغام
- 2- الفتح مع القصر و الاختلاس و الغنة و الإدغام
- 3- التقليل مع القصر و الاختلاس و الغنة و الإدغام
- 4- التقليل مع القصر و الإسكان و الغنة و الإدغام

(1) الإزميري، بدائع الرهان، مخطوط، ل 1 / 28 - 30.

(2) المتولي، الروض النضير، ط 1، ص 306، (و كذلك الزيات في التنقيح ص 58، ومثله في فريدة الدهر 2 / 82).

5- التقليل مع القصر و الإسكان و الغنة و الإظهار.

أما الأوجه الأربعة الأولى، فقد زادها المتولي لأنه يجيز الإدغام مع الغنة لأبي عمرو<sup>(1)</sup>،

وأما الوجه الخامس فقد قال عنه المتولي بأنه يأتي للسوسي من غاية أبي العلاء و لأبي عمرو من الكامل كما تقدم.

فينبغي لتحقيق المسألة مراجعة كل من كتابي، غاية أبي العلاء و كامل الهذلي.

1- كتاب غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، لأبي العلاء الهمداني (ت 569هـ):

يظهر من الغاية جواز التقليل لأبي عمرو في (فعلى) حيث قال المؤلف في باب إمالات أبي عمرو: "ومن لم يمل عنه (فعلى) - على اختلاف حركة فائها- و أواخر الآي في السور اليائيات وما يجاورها من الواويات فإنه يقرأ جميع ذلك بين الفتح و الكسر و إلى الفتح أقرب، ومن صعب عليه اللفظ بذلك عدل إلى التفخيم لأنه الأصل " اه<sup>(2)</sup>.

ويظهر أن لأبي عمرو -الذي يدخل في مدلول حجازي - مرتبة فويق القصر في المد المنفصل لقوله " فقرأ بتمكين ذلك من غير مد حجازي والحلواني عن هشام و الولي عن حفص وأقصرهم مدا مكّي " اه<sup>(3)</sup>.

إذ إن أقصر المراتب التي ذكرها للمكي هي القصر كما هو معروف، فيكون للباقيين المرتبة التالية بعدها وهي فُوق القصر<sup>(4)</sup>. خاصة أنه قال بعد ذلك: " الباقيون بالمد المستوفى في جميع ذلك مع التمكين، و أطولهم مداً حمزة ثم الأعشى ثم قتيبة " اه<sup>(5)</sup>.

(1) تقدم مناقشة عدم جواز الغنة مع الإدغام لأبي عمرو، في المسألة الخامسة عشرة ص 103.

(2) الهمداني، غاية الاختصار، ط1، 1 / 291.

(3) الهمداني، المرجع السابق، 1 / 260، ومدلول (حجازي) في قول أبي العلاء " ومن البصرة أبو عمرو و يعقوب، فإن اتفقا قلت (بصري) ، و إن وافقا أهل الحرمين قلت ( حجازي ) .." الهمداني، المرجع السابق، 1 / 4.

(4) مصطلح (فُوق القصر) مرادف لـ ( فوق القصر). انظر: الدوسري، معجم المصطلحات، ط1، ص72.

(5) انظر تعليق المحقق الدكتور أشرف طلعت، ص 1 / 261 حيث قال: و يمكن القول بأن الحافظ أبا العلاء قد جعل في غايته المد المنفصل على مراتب ست: 1-القصر: و هو لابن كثير و العمري أيضاً فيما يظهر. 2- فويق القصر: لنافع و أبي عمرو و الحلواني عن هشام و الولي عن حفص و الحلواني عن أبي جعفر، و يعقوب...

كما أن ابن الجزري في النشر ذكر أبا عمرو من الغاية في مرتبة فوق القصر حيث قال: "المرتبة الثانية: فوق القصر قليلاً.." إلى أن قال " و في غاية أبي العلاء لأبي جعفر و نافع و أبي عمرو.." اه و لم يذكره في مرتبة القصر من الغاية<sup>(1)</sup>. فيكون له فويق القصر بكماله.

كما يظهر من الغاية جواز إسكان (بارئكم) لأبي عمرو، حيث قال: " (بارئكم) بسكون الهمز فيهما: أبو عمرو غير ابن مجاهد والوراق عن اليزيدي و القطان عن شجاع " اه<sup>(2)</sup>. فيؤخذ من هذا القيد، أن السوسي بكماله و الدوري من طريق زيد بن أبي بلال عن ابن فرح يقرآن بالإسكان<sup>(3)</sup>.

كما يظهر من الغاية جواز الغنة في اللام والراء لأبي عمرو لقوله:

" فأظهرها عند اللام والراء: المسيي و الحلواني عن يزيد و أبو زيد و السوسي و القطان عن اليزيدي " <sup>(4)</sup>.

فيدخل في أصحاب الغنة كل من الدوري (من طريق القطان عن زيد بن أبي بلال عن ابن فرح و طريق القطان عن النقاش عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء)، و السوسي<sup>(5)</sup>.

و يظهر من الغاية أيضاً جواز الإظهار لأبي عمرو لقوله:

" كان لأبي عمرو في المثلين و المتقاربين المتحركين إذا التقيا من كلمة أو كلمتين مذهباً: أحدهما الإظهار و الآخر الإدغام.." اه<sup>(6)</sup>.

فالخاص مما تقدم من نصوص الغاية، أنه يجوز منها وجه التقليل مع فويق القصر

و الإسكان و الغنة و الإظهار، للسوسي بكماله و للدوري من طريق زيد بن أبي بلال عن ابن فرح. والله أعلم.

(1) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الحكيني)، ص 985-986.

(2) الهمداني، غاية الاختصار، ط1، 2 / 408.

(3) انظر طرق الدوري عن أبي عمرو من الغاية، في: (الهمداني، المرجع السابق، 1 / 73) و (ابن الجزري، النشر، ص 602) و (سويد، السلاسل الذهبية، ط1، ص284).

(4) الهمداني، المرجع السابق، 1 / 175.

(5) انظر تفصيل طرق الدوري من كتاب الغاية ص100 من البحث.

(6) الهمداني، المرجع السابق، 1 / 181.

## 2- كتاب الكامل في القراءات العشر و الأربعين الزائدة عليها لأبي القاسم الهذلي (ت 465هـ):

يأتي التقليل في (موسى) و (عيسى) و (يحيى) لأبي عمرو من كتاب الكامل لقوله " واختلف عن أبي عمرو.. " إلى أن قال: " عيسى وموسى ويحيى.. و أصحاب ابن شنبوذ بالإمالة وغيرهم بين بين.. " اه<sup>(1)</sup>.

و أما قصر المنفصل فهو للسوسي فقط، و أما الدوري فله التوسط فقط، و بيان ذلك في قول المؤلف عن المد المنفصل " و الثالث: أن يكون من كلمتين نحو (بما أنزل إليك) ... قال ابن غلبون: مد (هؤلاء) مقدار خمس ألفات، وقال ابن هاشم: بمقدار أربع، وهو قول الخزاعي وغيره، ثم باقي أصحاب حمزة و الأعشى و قتيبة غير النهاوندي، والأعمش بمقدار أربع ألفات عند ابن غلبون وثلاثة عند ابن هاشم وهو الأصح، أما أبو بكر والمفضل و أبان و عبيد بن الصباح عن حفص و الأخفش عن ابن ذكوان و العمري و شيبه و أبو عمر عن الكسائي. و سقلاب و أبو دحية عن نافع فمقدار ثلاث ألفات عند الجميع. أما اليزيدي - غير أبي حمدون و ابن اليزيدي و سبطه و السوسي - و أهل مكة غير القواس، و باقي أصحاب حفص، و أهل الشام، و باقي أصحاب الكسائي، فمقدار ألفين ونصف، و تنصيف الألف توسع لا حقيقة، و باقي أهل البصرة غير ما استثنيته عن أبي عمرو، قال ابن مقسم: الاختيار كمذهب أبي عمرو<sup>(2)</sup> عن الكسائي، وهو اختيار القباب و الزعفراني و اختياري أيضاً، و روي مثل هذا عن روح بن عبد المؤمن. و أقل الناس مداً القواس و قالون و طريق الحلواني و ابن نشيط، و السوسي و ابن اليزيدي و سبطه و أبو حمدون و أوقية و أبو خلاد عن أبي عمرو. أما سالم عن قالون و بقية أصحاب نافع و أبي جعفر

(1) الهذلي، الكامل، ط1، ص 337. وفي هذا الموضوع من المطبوع سقط واضح، محل للمعنى، وقد تم اعتماد هذه العبارة من باب الإمالة، لموافقها نص ابن الجزري على تقليل (موسى) و (عيسى) و (يحيى) من الكامل حيث قال عنها: " وانفرد الهذلي بإمالتها من طريق ابن شنبوذ عنه إمالة محضة، و بين بين من طريق غيره، و لم ينص في هذا الباب على غيرها " اه (ابن الجزري، النشر، ص 1341).

فيكون مذهب الهذلي تقليل الأسماء الثلاثة فقط و الفتح في باقي باب (فعلى) مطلقاً، وقد علق الإزميري على هذا المذهب بقوله " فقرأنا بالتقليل فقط في هذه الكلمات و الإسكان في باب (يأمركم) من الكامل.. " اه (الازميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 30/1). كما علق المتولي أيضاً على هذا المذهب بقوله " و أما تقليل الأسماء الثلاثة فقط فلا يعمرو من الكامل، و الأولى أن لا يقرأ بهذا الوجه لأنه من انفراد الهذلي " اه. (المتولي، الروض النضير، ط1، ص 309).

(2) كذا في المطبوع ( كمذهب أبي عمرو عن الكسائي)، ولعل الصواب (كمذهب أبي عمر عن الكسائي). و أبو عمر هو الدوري، و روايته عن الكسائي في نفس الكتاب ص 294.

فكابن الحارث و نصير و طلحة. قال الطبراني: مد نصير بمقدار ألفين و مد السوسي و غيره بمقدار ألف و نصف، الحلواني عن أبي جعفر كقالون، هذا حكمهم في المد. " اه (1).

أما الدوري فيدخل في قول المصنف " أما اليزيديُّ - غير أبي حمدون وابن اليزيدي و سبطه و السوسي - و أهل مكة غير القواس، و باقي أصحاب حفص، و أهل الشام، و باقي أصحاب الكسائي، فمقدار ألفين و نصف ". فيكون له المد بمقدار ألفين و نصف.

و أما السوسي فيدخل في قوله " وأقل الناس مداً القواس و قالون و طريق الحلواني و ابن نشيط، و السوسي و ابن اليزيدي و سبطه و أبو حمدون و أوقية و أبو خلاد عن أبي عمرو. أما سالم عن قالون و بقية أصحاب نافع و أبي جعفر فكابن الحارث و نصير و طلحة. قال الطبراني: مد نصير بمقدار ألفين و مد السوسي و غيره بمقدار ألف و نصف ". فيكون له المد بمقدار ألف و نصف. و تنصيف الألف توسع لا حقيقة كما قال الهذلي.

و لمعرفة تفسير هاتين المرتبتين للسوسي و الدوري من الكامل، ينبغي الرجوع إلى النشر حيث قال في باب المد: " و المرتبة الثانية فوق القصر قليلاً و قدرت بألفين، و بعضهم بألف و نصف و هو مذهب الهذلي... " إلى أن قال: " و في الكامل لقالون من طريق الحلواني و أبي نشيط و للسوسي و غيره عن أبي عمرو.. " اه (2).

يؤخذ مما سبق أن مرتبة السوسي في الكامل هي (ألفان) بمصطلح الجمهور و ابن الجزري، و (ألف و نصف) بمصطلح الهذلي.

كما قال ابن الجزري بعد ذلك: " (المرتبة الثالثة) فوقها قليلاً، وهي التوسط عند الجميع، و قدرت بثلاث ألفات، و قدرها الهذلي و غيره بألفين و نصف، و نقل عن شيخه عبد الله بن محمد الطبراني الذراع قدر ألفين، وهو ممن يقول إن التي قبلها قدر ألف و نصف.. " إلى أن قال: " و

(1) الهذلي، الكامل، ط1، ص422. و الطبراني هو: عبد الله بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم، أبو عبد الله الطبراني، الذراع المسح الأصهباني الخطيب بها، كان إمام الوقت في القرآن، قرأ عليه الإمام أبو القاسم الهذلي. (ابن الجزري، غاية النهاية، ط1، 627 / 1).

(2) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الجكني)، ص 985.

هي في الكامل لابن عامر و للأصبهاني عن ورش و لبقية أصحاب أبي جعفر، وللدوري عن أبي عمرو.. " اه(1).

يؤخذ مما سبق أن مرتبة الدوري في الكامل هي (ثلاث ألفات) بمصطلح الجمهور و ابن الجزري (وهي التوسط)، و (ألفان ونصف) بمصطلح الهذلي.

كما أن ابن الجزري في النشر استثنى كتاب الكامل من مرتبة أصحاب القصر، وهي المرتبة الأولى إذ قال " (المرتبة الأولى) قصر المنفصل... " إلى قوله " و أما أبو عمرو فقطع له بالقصر من روايته ابن مهران و ابن سوار... " اه، فذكر مصادر القصر لأبي عمرو ولم يذكر فيها كتاب الكامل(2).

فالظاهر مما سبق أن ليس للدوري من الكامل مرتبة القصر في المنفصل بل له التوسط، و أن للسوسي مرتبة فوق القصر منه.

و أما الإسكان في (بارئكم)، فيأتي لأبي عمرو(3) بكماله من الكامل، لقوله " وكل حركتين في جمع، فنعيم بن ميسرة، وعباس و ابن محيصن يسكنون الحركة الأولى تخفيفاً، وافق زبان غير سيبويه عنه في (بارئكم)... " اه(4).

و أما الغنة فتأتي له أيضاً لقوله " أدغمها بغير غنة حمزة و الأعمش و العبسي و خلف و علي و محمد في الأول، وورش طريق البخاري و الأزرق غير يونس و ابن شنبوذ و الفضل عن أبي جعفر و الخزاعي و الزيني عن الثلاثة و البرجمي و ابن غالب و هشام و ابن شنبوذ عن قبل و الصفار عن حفص. " اه(5). فلم يذكر أبا عمرو مع أصحاب عدم الغنة، فتكون له الغنة بكماله.

كما يأتي منه الإظهار لقوله " فحاصل أصحاب أبي عمرو كلهم على أربعة طرق، الإدغام و ترك الهمز، و الإدغام و الهمز، و ترك الهمز و ترك الإدغام، و الرابع الهمز من غير إدغام. " اه(6)، فيكون الإظهار لأبي عمرو بكماله منه.

(1) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الحكيني)، ص 986.

(2) ابن الجزري، المرجع السابق، ص 983.

(3) سماه الهذلي باسمه (زبان)، (انظر: الهذلي، الكامل، ط1، ص244).

(4) الهذلي، المرجع السابق، ص 485.

(5) الهذلي، المرجع السابق، ص 346.

(6) الهذلي، الكامل، ط1، ص352.

فالحاصل مما سبق أنه يأتي من كتاب الكامل التقليل مع فويق القصر للسوسي و مع التوسط للدوري مع الإسكان و الغنة والإظهار.

و يستدرك على كل ما سبق أن في مراتب المدود المعتمدة مذهبان، الأول: الأخذ بمذهب التفاوت، فتكون المراتب خمسة (القصر وفوقه، والتوسط وفوقه، والطول)، و الثاني عدم الأخذ بالتفاوت فتصير المراتب ثلاثة (قصر و توسط وطول).

وقد صحح ابن الجزري في النشر المذهبين، مع اعتماده مذهب عدم التفاوت، حيث قال عن عدم التفاوت: " وهو الذي أميل إليه و آخذ به غالباً و أعول عليه " اه<sup>(1)</sup>.

وقال عن الأخذ بالتفاوت: " مع أبي لا أمنع الأخذ بتفاوت المراتب و لا أردّه، كيف وقد قرأت به على عامة شيوخي، و صح عندي نصاً و أداءً عمن قدمته من الأئمة " اه<sup>(2)</sup>.

فإذا اعتمدنا ما اعتمده ابن الجزري من عدم الأخذ بالتفاوت، فيمكن عندها إلحاق السوسي من الغاية والكامل بمرتبة القصر، و إلحاق الدوري من الغاية فقط بمرتبة القصر أيضاً.

فالظاهر من كل ما سبق أن وجه التقليل و القصر مع الإسكان و الغنة و الإظهار، يأتي من غاية أبي العلاء للسوسي و للدوري (من طريق زيد بن أبي بلال عن ابن فرح)، و يأتي من الكامل للسوسي فقط. والله أعلم بالصواب.

**المسألة الحادية و العشرون: إمالة (الناس) على قصر المنفصل و الغنة في اللام و الراء للدوري عن أبي عمرو**

منع الإزميري وجه إمالة (الناس) مع قصر المنفصل و الغنة في اللام و الراء للدوري، و أجازه المتولي<sup>(3)</sup>.

(1) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الحكيم)، ص 1000.

(2) ابن الجزري، المرجع السابق، ص 1001.

(3) كذا في فريدة الدهر (2 / 212).

قال الإزميري: " قوله تعالى ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا ﴾ إلى قوله ﴿ حُبًّا لِلَّهِ ﴾ (البقرة: 165)، فيه للدوري عن أبي عمرو بحسب التركيب ثمانية أوجه، يمتنع منها واحد، وهو الإمالة في (الناس) و القصر في المنفصل مع الغنة في (حُبًّا لِلَّهِ)، ويصح سبعة.. " اه (1).

وقال المتولي: " والخامس و السادس و السابع، الإمالة مع القصر و عدم الغنة من الشاطبية، ومع المد و عدم الغنة من التيسير و الشاطبية والهادي، ومع الغنة لابن فرح من الكامل، هذا على ظاهر النشر، وإلا فتحتمل الغنة مع القصر و الإمالة من الكامل لأن فيه المد للتعظيم و كذا الإدغام الكبير، ولا يكونان إلا مع القصر كما تقدم " اه (2).

فجواز الوجه المذكور يأتي من كتاب الكامل كما قال المتولي رحمه الله، وقد اعتمد المتولي في هذا الرأي على نص ابن الجزري في النشر أن مد التعظيم يأتي عن أصحاب القصر، فأدخل معهم الدوري، لأن الهذلي ذكر عنه مد التعظيم في النشر، إذ قال: " ومنه مد التعظيم في نحو ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ﴾، وهو قد ورد عن أصحاب القصر في المنفصل لهذا المعنى. نص على ذلك أبو معشر الطبري و أبو القاسم الهذلي و ابن مهران و الجاجاني و غيرهم، وقرأت به من طريقهم و أختاره.. " اه (3).

و لتحقيق المسألة ينبغي الرجوع إلى كتاب الكامل للهذلي للبحث عن مظان هذا الوجه الزائد.

أما مد التعظيم من الكامل فصحيح، فقد قال عنه الهذلي: " ولعل هذه رواية الإسكندراني عن ابن ذكوان، وابن ربيعة عن البزي، وابن حبشان عن أبي عمرو، ويعقوب، وزيد طريق الجريري، وقبل طريق الربيعي، وابن الصباح يمدون ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ قالوا على التعظيم.. " اه (4).

ومعلوم أن ابن حبشان من طرق الدوري عن أبي عمرو المعتمدة، وهو عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء (5).

(1) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1 / 42.

(2) المتولي، الروض النضير، ط 1، ص 230.

(3) ابن الجزري، النشر، ص 1019.

(4) الهذلي، الكامل، ط 1، ص 423.

(5) انظر: ابن الجزري، النشر (بتحقيق الحكيني)، ص 599، و سويد، السلاسل الذهبية، ط 1، ص 300.

وأما إمالة (الناس) فتأتي له لقول الهذلي " ﴿ وَمِنَ النَّاسِ ﴾ في حال الجر بالإمالة الشموني عن عاصم..... و الخريبي و ابن هارون و سبط و اليزيدي و ابنه و أحمد بن جبير و أبي حمدون و عبيد بن عقيل و عبيد بن الضيرير و نعيم بن ميسرة و ابن فرح طريق ابن الصقر كلهم عن أبي عمرو.. "اه(1).

و كذا الغنة لقوله " أدغمها بغير غنة حمزة و الأعمش و العبسي و خلف و علي و محمد في الأول، وورش طريق البخاري و الأزرق غير يونس و ابن شنبوذ و الفضل عن أبي جعفر و الخزاعي و الزيني عن الثلاثة و البرجمي و ابن غالب و هشام و ابن شنبوذ عن قبل و الصفار عن حفص.. "اه(2). فلم يذكر أبا عمرو مع أصحاب عدم الغنة، فتكون له الغنة بكماله.

و أما قصر المنفصل فقد تقدم في المسألة السابقة (3) أن الدوري عن أبي عمرو له التوسط فقط في الكامل، وأن ابن الجزري ذكره في مرتبة التوسط ولم يذكره في القصر من الكامل(4). فالظاهر مما سبق أن وجه إمالة (الناس) مع القصر و الغنة، لا ينبغي الأخذ به، لأن الدوري عن أبي عمرو ليس له إلا التوسط في المنفصل من الكامل، و إنما تأتي الغنة مع إمالة الناس مع التوسط فقط منه(5)، والله أعلم بالصواب..

### المسألة الثانية والعشرون: الأوجه الجائزة للسوسي في قوله تعالى:

﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ رَبَّنَا آئِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ (البقرة: 201)

ذكر الإزميري في هذه الآية للسوسي ثمانية عشر وجهاً، منع منها اثنين مع قرائته بهما على الشيوخ، وقال عن أربعة أخرى بأن الأحوط عدم الأخذ بها، بينما قال المتولي بمنع الستة الأوجه كلها(1).

(1) الهذلي، المرجع السابق، ص 316.

(2) الهذلي، المرجع السابق، ص 346.

(3) ص 119

(4) ص 119

(5) قد أخذ الإزميري بالقصر من كتاب الكامل للدوري عن أبي عمرو، ولكن مع الإدغام فقط، وعلل ذلك بقوله " و لم يكن في الكامل القصر أصلاً، نعم نأخذ القصر مع الإدغام لما منع ابن الجزري الإدغام مع المد.. " اه (الازميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1 / 48).

قال الإزميري: " قوله تعالى ﴿ وَمَنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا ﴾ إلى قوله ﴿ النَّارِ ﴾ فيه للسوسي بحسب التركيب ثمانية عشر وجهاً، ويمتنع منها وجهان و هما الإدغام في (يقول ربنا ) مع الفتح و بين بين في (الدنيا ) كلاهما مع بين بين في (النار) وقفاً، ولكن أخذنا هذين الوجهين عن شيخنا، ويبقى ستة عشر وجهاً، الأول إلى الثاني عشر، الإظهار مع القصر والفتح في الدنيا مع الإمالة في النار من العنوان و المحتى و من كفاية أبي العز على ما في النشر، وللسامري من التجريد عن ابن نفيس، ومع الفتح في النار من جامع ابن فارس والمستنير و روضة المالكي و كفاية أبي العز على ما وجدنا فيها، ومع بين بين لابن أبي هاشم و أصحابه عن اليزيدي، وإن لم يكن عن السوسي من طريق الطيبة، و مع التقليل في الدنيا مع الإمالة في النار من المصباح و للسامري من التجريد عن عبد الباقي، ومع الفتح في النار من الكافي عند البصريين و من المصباح على ما وجدنا فيه، ومع بين بين من الكافي عند البغداديين، ومع المد و الفتح في الدنيا مع الإمالة في النار من الكامل و المبهج، و مع الفتح في النار من المبهج و غاية أبي العلاء و التجريد عن الفارسي، ومع بين بين لابن أبي هاشم عن ابن مجاهد عن أصحابه عن اليزيدي، ومع التقليل في الدنيا مع الإمالة في النار لابن مجاهد وإن لم يكن عن السوسي من طريق الطيبة، ومع الفتح في النار من غاية أبي العلاء، ومع بين بين في النار لابن أبي هاشم و أصحابه عن ابن مجاهد والثالث عشر إلى السادس عشر...." إلى أن قال: " و الأحوط أن لا تؤخذ الأوجه الأربعة للسوسي وهي الثالث و التاسع و العاشر و الثاني عشر كالوجهين الممنوعين.. " اهـ<sup>(2)</sup>.

فالوجهان اللذان منعهما الإزميري بدايةً هما:

- 1- إدغام (يقول ربنا ) - قصر المنفصل - فتح (الدنيا) - تقليل (النار).
  - 2- إدغام (يقول ربنا ) - قصر المنفصل - تقليل (الدنيا) - تقليل (النار).
- و الأربعة التي قال بأن الأحوط تركها هي:

(1) كذا في فريدة الدهر 2 / 249.

(2) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1 / 48. و قوله (عن شيخنا): أي الشيخ علي المنصوري رحمه الله. و ابن أبي هاشم هو: عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم أبو طاهر البغدادي البزاز، أستاذ كبير و علم ثقة، قرأ على أبي بكر بن مجاهد، توفي 349هـ رحمه الله. ابن الجزري، غاية النهاية، ط 1، (1 / 661).

- 1- إظهار (يقول ربنا) - قصر المنفصل - فتح (الدنيا) - تقليل (النار).
- 2- إظهار (يقول ربنا) - مد المنفصل - فتح (الدنيا) - تقليل (النار).
- 3- إظهار (يقول ربنا) - مد المنفصل - تقليل (الدنيا) - إمالة (النار).
- 4- إظهار (يقول ربنا) - مد المنفصل - تقليل (الدنيا) - تقليل (النار).

وقد علق المتولي على هذه الأوجه بقوله عن (تقليل النار وفقاً) " و أما هو مع الإدغام فلا نعرفه من أي طريق، فينبغي تركه و إن قرأنا به و ذكره المنصوري لابن أبي هاشم و أصحابه عن ابن مجاهد عن أصحابه عن اليزيدي وهو كما قال الإزميري بعيد جداً، لأن ابن مجاهد لم يذكر الإدغام في كتابه السبعة كما تقدم عن النشر، ولو فرض أنه ذكره فيه لم يؤخذ به للسوسي، لأن ابن مجاهد ليس من طرقه بل من طرق الدوري، و إلا لكان تحرير الطرق عبثاً، بل لو ذكر الإدغام في كتاب السبعة من رواية السوسي لم يكن من طريق الطيبة لعدم إسناده في النشر إلى السوسي. و أما هو وفقاً مع المد و الإظهار فلا يؤخذ به أيضاً، وإن ذكره الإزميري لابن أبي هاشم عن ابن مجاهد عن أصحابه عن اليزيدي، لأنه من هذا الوجه ليس من طريق الطيبة و أنت ترى أنه لا مرجح له عن سابقه "(1).

وقال بعد ذلك: " ثم ما عزاه إلى ابن مجاهد من الأوجه الأربعة و هي الإظهار مع القصر وفتح الدنيا و تقليل النار، و مع المد وفتح الدنيا و تقليل النار، و مع تقليلهما، و مع تقليل الدنيا و إمالة النار، تقدم ما فيه. و قوله ( و إن لم يكن ابن مجاهد عن السوسي من طريق الطيبة ) و كذا قوله في غير هذا الموضع (لأنه عن الدوري من طريق الطيبة)، قد عرفت أنه لا يفيد شيئاً، ولما كان في نفسه شيء من هذه الأوجه قال: ( و الأحوط أن لا تؤخذ هذه الأوجه الأربعة وهي... ) " إلى أن قال: " وكان عليه القطع بمنعها، و إنما منع الوجهين اللذين منعهما مع كونه قرأ بهما رجوعاً إلى الدراية، و عدولاً إلى طريق الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب " اهـ(2).

فالظاهر مما سبق أن هذه الأوجه الستة التي ذكرها الإزميري رحمه الله ينبغي تركها كما قال المتولي رحمه الله، لأن طرق السوسي في الطيبة لا تمر من ابن مجاهد، فهي عن ابن جرير من

(1) المتولي، الروض النضير، ط1، ص 216.

(2) المتولي، الروض النضير، ط1، ص 221.

طريقي السامري و ابن حبش، و عن ابن جمهور من طريقي الشذائي و الشنبوذي<sup>(1)</sup>، وإنما يروي ابن مجاهد عن الدوري من طريق أبي الزعراء<sup>(2)</sup>. و الله تعالى أعلم.

المسألة الثالثة و العشرون: الأوجه الجائزة لدوري أبي عمرو في قوله تعالى:

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ حَاجَّ إِزْهَعَمَ فِي رَبِّهِمْ ﴾ إلى قوله ﴿وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ﴾ (البقرة: 258-259)

نص الإزميري في هذا الموضع على عشرين وجهاً للدوري إذ قال: " فيأتي على وجه فتح (أني) مع فتح ( للناس ) كل الوجوه بحسب التركيب، ويأتي على وجه إمالة (لنناس) فقط ثلاثة أوجه، القصر مع الإبدال و الإدغام و عدم الغنة، والمد مع الهمز و الإبدال و الإظهار والغنة، ويأتي على تقليل (أني) مع فتح (لنناس) أربعة أوجه، القصر مع الهمز والإظهار وعدم الغنة ومع الإبدال و الإدغام وعدم الغنة، والثالث والرابع المد مع الهمز ومع الإبدال كلاهما مع الإظهار وعدم الغنة، ويأتي على تقليل (أني) مع إمالة (لنناس) هذه الأوجه الأربعة، فالكل عشرون وجهاً. الأول إلى العاشر القصر في المنفصل... إلى أن قال: " ومع الإبدال في (يأتي) و (فأت) والفتح في (أني)... ومع الإدغام وعدم الغنة وفتح (لنناس) لأصحاب الإدغام، ومع إمالة (لنناس) لابن فرح من الكامل... " اه<sup>(3)</sup>.

بينما نص المتولي على واحد وعشرين وجهاً حيث قال<sup>(4)</sup>: " ففي قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ حَاجَّ إِزْهَعَمَ فِي رَبِّهِمْ ﴾ إلى قوله ﴿وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ﴾ (البقرة: 258-259) أحد وعشرون وجهاً: الأول إلى العاشر... إلى أن قال عن أوجه القصر... " ومع الإبدال و الفتح في (أني)... ومع الإدغام وعدم الغنة وفتح (لنناس) لأصحاب الإدغام سوى أصحاب الغنة. ومع الغنة وفتح (لنناس) لأصحابهما، ومع إمالة الناس لابن فرح من الكامل " اه<sup>(5)</sup>.

(1) (ابن الجزري، النشر، ص 608) (سويد، السلاسل الذهبية، ط1، ص 280).

(2) (ابن الجزري، المرجع السابق، ص 590) (سويد، المرجع السابق، ص 279).

(3) (الازميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1 / 56).

(4) حسب النسخة الأزهرية التي ينقل منها المحقق الدكتور خالد أبو الجود في الحاشية. (المتولي، الروض النضير، ط1، ص 339).

(5) (المتولي، المرجع السابق، ص 340. وكذا في: سالم، فريدة الدهر، ط1، 2 / 316).

وبمقارنة الأوجه بين الشيخين نجد الخلاف قد وقع في الأوجه: الثامن للإزميري من جهة، والثامن و التاسع للمتولي من جهة أخرى، حيث أن الإزميري ذكر مع قصر المنفصل والإبدال والفتح في (أنى)، الإدغامَ وعدم الغنة والفتح و الإمالة في (للناس) كالتالي:

قصر - إبدال - فتح - إدغام - عدم الغنة - فتح

قصر - إبدال - فتح - إدغام - عدم الغنة - إمالة

بينما لم يذكر المتولي هنا إلا الفتح فقط في (للناس) دون الإمالة، فأنقص وجهاً عن الإزميري، كما زاد وجهين آخرين (لم يذكرهما الإزميري) هما:

قصر - إبدال - فتح - إدغام - غنة - فتح

قصر - إبدال - فتح - إدغام - غنة - إمالة.

وقد سبق كلام المتولي في هذا الموضوع قوله عن الأوجه الجائزة للدوري في قوله تعالى ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ ﴾ إلى قوله ﴿ وَلَمْ يَأْتِ مِنْ الْمَالِ ﴾ (البقرة: 247) " ويأتي له مع فتح (أنى) و إمالة (الناس) وجهان: القصر مع الإدغام مع عدم الغنة، و الغنة مع المد. كلاهما لابن فرح من الكامل.. " اه (1)

فعلى هذا الكلام الأخير للمتولي يأتي على فتح (أنى) و إمالة (الناس) عدم الغنة و الإدغام، وهو الوجه الذي تقدم أن الإزميري ذكره و لم يذكره المتولي في موضع قوله تعالى ﴿ وَلَيَجْعَلَنَّ آيَةً ﴾، فكان حق المتولي أن يذكره (2).

و قد تقدم أن الصواب عدم جواز الغنة مع الإدغام الكبير لأبي عمرو (3)، فعلى هذا لا يثبت الوجهان اللذان زادهما المتولي، ويثبت الوجه الذي ذكره الإزميري من الكامل لأنه مع

(1) المتولي، الروض النضير، ط1، ص339.

(2) وفي بعض النسخ الأخرى (أشار إليها محقق الروض بالنسخة الأزهرية) لنفس الموضوع " ويأتي له مع فتح (أنى) و إمالة (الناس) وجهان: القصر مع الإدغام مع الغنة، و الغنة مع المد. كلاهما لابن فرح من الكامل" اه (المتولي، المرجع السابق، ص 339)، أي بحذف لفظ (عدم)، فيكون للمتولي وفق ذلك نفس الأوجه التي ذكرها من قبل في موضع قوله تعالى ﴿ وَلَيَجْعَلَنَّ آيَةً ﴾، والله أعلم

(3) المسألة الخامسة عشرة ص 103.

الإدغام الكبير مع عدم الغنة<sup>(1)</sup>، حيث قال الإزميري عنه: " ولم يكن في الكامل القصر أصلاً، نعم نأخذ القصر مع الإدغام لما منع ابن الجزري الإدغام مع المد " اه<sup>(2)</sup>. والله أعلم بالصواب..

### المسألة الرابعة والعشرون: تقليل (بلى) و (متى) للسوسي

اتفق كل من الإزميري و المتولي على جواز تقليل (بلى) و (متى) للسوسي<sup>(3)</sup> من كتاب الكافي اعتماداً على نص ابن الجزري في النشر<sup>(4)</sup> " فأما (بلى) و (متى) فروى إمالتهما بين أبي عمرو من روايته أبو عبد الله محمد بن شريح في كافيهِ و أبو العباس المهدي في هدايته و صاحب الهادي " اه<sup>(5)</sup>.

ومراجعة طرق السوسي في النشر يظهر أن الهادي و الهداية ليسا من طرقهِ، و أن الكافي من طرقهِ المعتمدة<sup>(6)</sup>

وقد قال في الكافي: " وقرأ أبو عمرو كل ما كان على وزن فعلى مما لا راء قبل ألفهِ بين اللفظين نحو (دنيا) و (ضيزى) و (سلوى) و (إحدى)، وكذلك (موسى) و (عيسى) و (يحيى) و (متى) و (بلى).. " اه<sup>(7)</sup>.

حيث قال الإزميري: " فإن قرأ بوجه التقليل في (بلى) و (متى) للسوسي من الكافي على ما في النشر وكذا وجدنا في الكافي خلافاً لما في الطيبة من تخصيصه برواية الدوري فيختص بوجه القصر في المنفصل... " اه<sup>(1)</sup>.

(1) انظر ص 122.

(2) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1 / 48.

(3) وهو مخالف لظاهر نظم الطيبة، حيث قصر فيها التقليل على الدوري عن أبي عمرو، إذ قال:

..... يا حسرتي الخلف طوى قيل متى

بلى عسى و أسفى عنه نقل وعن جماعة له دنيا أمل. (ابن الجزري، طيبة النشر، ط 1، البيت رقم 300)

(4) (كذا في: ابن الجزري، تقريب النشر، ط 1، ص 93. و ممن ذكرها للسوسي كل من الإنحاف للبنا الدمياطي 1 / 269،

و الترمسي شارح الطيبة في غنية الطلبة 1234. و صاحب فريدة الدهر 2 / 112، بينما لم يتعرض لذكرها للسوسي كل من

ابن الناظم 122، و النويري 1 / 596 في شرحهما على الطيبة )

(5) ابن الجزري، النشر (بتحقيق الجكني)، ص 1343.

(6) (انظر: ابن الجزري، النشر، ص 608 - سويد، السلاسل الذهبية، ط 1، ص 287).

(7) ابن شريح، الكافي، د. ط، ص 46.

وقال المتولي: " ذكر في النشر تقليل (بلى) و (متى) للدوري من الكافي، والهادي، وكذا من الهداية، ولكن لم يسند في النشر كتاب الهداية للدوري ولا إلى السوسي فلا يكون من طريق الطيبة، وذكر أيضاً تقليلهما للسوسي من الكافي و سكت عنه في الطيبة، فإن قرئ به فيختص بوجه القصر في المنفصل... " اه(2).

ولكن الإزميري لم يذكر تقليل (بلى) للسوسي، وذكره للدوري فقط، في موضع قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أُولَئِمُتُؤْمِنٌ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ (البقرة: 260) (3).

بينما ذكره المتولي للسوسي، مع ما يترتب عليه من كونه يأتي مع إسكان (أرني) و الإبدال وتقليل (الموتى) و عدم الغنة (4)، وأضاف الوجه الخاص بالسوسي على تقليل (بلى) بقوله " ومع تقليل (بلى) وعدم الغنة للسوسي من الكافي " (5). وهو ما يتوافق مع ما ذكره الإزميري مما يجب مراعاته عند تقليل (بلى) في موضع قوله تعالى ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ (البقرة: 112) (6).

فالظاهر مما سبق جواز تقليل (بلى) و (متى) للسوسي عند الشيخين، و ذلك من كتاب الكافي تبعاً للنشر، وكان حق الإزميري أن لا يغفل ذكره في موضع سورة البقرة الأخير، لئلا يتوهم الناظر فيه دون الموضع الذي قبله، أنه لا يجوز عنده، ولذلك تم التنبيه عليه، والله أعلم بالصواب، وله الحمد والمنة والفضل.

والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(1) الإزميري، بدائع البرهان، مخطوط، ل 1 / 38.

(2) المتولي، الروض النضير، ط 1، ص 315.

(3) الإزميري، بدائع الرهان، مخطوط، ل 1 / 58.

(4) المتولي، المرجع السابق، ص 343.

(5) المتولي، المرجع السابق، ص 346.

(6) الإزميري، المرجع السابق، ل 1 / 38.

الخاتمة

النتائج

المقترحات

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، و الصلاة و السلام على النبي الكريم، و على آله وصحابه  
أجمعين..

عرضت هذه الدراسة ملخصاً هاماً عن علم التحريرات و نشأته و أهم مؤلفاته و المدارس

فيه

و تراجم رجاله و الخطوط العامة لمناهج المحررين فيه بشكل مختصر....،

كما قدّمت بشكلٍ أساسي عرضاً مفصلاً لمواضعٍ مهمةٍ من سورة البقرة لتحريرات الشيخ  
الإزميري والشيخ المتولي، اختلف فيها اختيار كل منهما عن الآخر في التحرير، اختلفاً أدى غالباً  
إلى تغاير في الأداء، وذلك لكلٍ من ورشٍ من طريق الأزرق، و أبي عمروٍ بشكلٍ رئيسي، و  
ألحقت لورشٍ مسائل من خارج سورة البقرة لأهميها في الأداء، كما ألحقت بأبي عمرو مسألتان  
ليعقوب لتعلقهما بالموضوع)..

وقد تم عرضُ هذه المواضع على ما وُجد من نصوص لابن الجزري في كتابه النشر، وعلى  
ما وُجد من نصوص في كتب أصول النشر التي ترجعُ إليها تلك المواضع، ثم تم استخلاص الراجح  
فيها حسب ما تقدم..،

وقد ظهر من خلال البحث نتائج مهمة:

## النتائج:

- 1- بلغ عدد المواضع المتناولة في البحث، أربعةً وعشرين موضعاً أغلبها من سورة البقرة. كان لورشٍ من طريق الأزرق أربعةَ عشرَ موضعاً منها، وثمانيةً لأبي عمرو ( واثنان ملحقان به ليعقوب)..
- 2- تناولت المواضع المذكورة لورش من طريق الأزرق أهم الخلافات بين الشيخين الإزميري و المتولي، في سورة البقرة في ثمانية منها، وأضيف عليها ستة مواضع من خارج سورة البقرة، ملحقة بباب الرءاءات و بباب المد و بباب الإمالة، لأهميتها في الأداء.
- 3- تناولت المواضع المذكورة لأبي عمرو أهم الخلافات بين الشيخين في سورة البقرة، و ألحق بها موضعان فقط ليعقوب لتعلقهما بشدة بمسألة اجتماع الغنة في اللام والرءاء مع الإدغام الكبير لأبي عمرو.
- 4- وُجِدَت نصوصٌ لابن الجزري من كتاب النشر، في ما يقرب من نصفِ عدد المسائل المعروضة المختلف فيها بين الشيخين ( إحدى عشرة مسألة).
- 5- كان المرجح في المسائل التي وُجد فيها نص لابن الجزري، ما اختاره ابن الجزري نفسه، و قد وافقته في ذلك أكثرُ النصوص الموجودة في كتب أصول النشر.
- 6- وُجِدَ تعارضٌ ظاهرٌ بين نقل ابن الجزري و اختياره في كتاب النشر، و بين النصوص الموجودة في كتب أصول النشر، في ثلاثة مسائل ( الحادية عشرة والخامسة عشرة و السادسة عشرة )، حيث تعاكس نقل ابن الجزري من الكتاب (من أصول النشر) مع نص النسخ الموجودة من نفس الكتاب، في المسألة الأولى منها (و لعله من اختلاف النسخ). بينما اختلف اختيار ابن الجزري عن ظاهر النصوص في الثانية منهما، و أما في المسألة الثالثة منها فلم يظهر الوجه واضحاً من الكتاب الذي نسب إليه ابن الجزري الوجه. وقد تم ترجيح اختيار ابن الجزري في الثلاثة المواضع، لِمَا سبق في مقدمة البحث في مثل هذه المسائل...
- 7- في المسائل التي وجد فيها نصوص لابن الجزري من كتاب النشر، خالف تحريرُ المتولي، اختيارَ ابن الجزري في أكثرها ( في ثماني مسائل )، و خالف تحريرُ الإزميري اختيارَ ابن الجزري في واحدةٍ منها.

- 8- في المسائل التي لم يوجد فيها نصوص لابن الجزري من كتاب النشر ( ثلاث عشرة مسألة):  
 ترجّح فيها تحريرُ الإزميري - اعتماداً على النصوص الموجودة في كتب أصول النشر - في كثير منها (ثمانى مسائل) .
- و ترجّح تحرير المتولي - اعتماداً على النصوص الموجودة في كتب أصول النشر - في قليل منها (ثلاثة مسائل) .
- و ترجّح قولُ خارج عن اختيارهما في التحرير، في مسألتين اثنتين منها اعتماداً على النصوص الموجودة في كتب أصول النشر.
- 9- لم يطرد منهج الإزميري في التحرير - في المسائل المعروضة - بأسلوبٍ موحّدٍ، ولكنه في الأكثر يتبع ابن الجزري في اختياره، و في الباقي يقدّم النصوص أحياناً على اختيار ابن الجزري، و أحياناً أخرى يعزو على سبيل الاحتمال.
- 10- لم يطرد منهج المتولي في التحرير - في المسائل المعروضة - بأسلوبٍ موحّدٍ، ولكنه في الأكثر يقدّم فهمه للنصوص على اختيار ابن الجزري ( و أحياناً لا يصرّح بأن ماختره قد قرأ به )، و في الباقي أحياناً يتبع ابن الجزري في اختياره، و أحياناً أخرى يعزو على سبيل الاحتمال.
- 11- تحريرات الإزميري أكثر اتباعاً لابن الجزري من تحريرات المتولي، و تحريرات المتولي أكثر أخذاً بالاجتهاد و التأمل في النصوص من تحريرات الإزميري.
- 12- وُجد خلاف بين اختيار ابن الجزري في كتاب النشر و بين اختياره نفسه في منظومة طيبة النشر (في المسألة الأخيرة : حيث ذكر التقليل في بلى ومتى للسوسي في النشر دون الطيبة )، وقد وافق تحرير الإزميري و المتولي اختيار ابن الجزري في كتاب النشر في هذا الموضوع.

## المقترحات:

- 1- إجراء بحث لبقية القراء و الرواة، لاستكمال استقصاء المواضع التي حصل فيها اختلاف بين تحريرات العلامة الإزميري و تحريرات العلامة المتولي،، في سورة البقرة أولاً، ثم في جميع القرآن.
- 2- القيام ببحث لمقارنة تحريرات العلامة الخليجي مع تحريرات الإمامين الإزميري و المتولي على نمط الدراسة الحالية، و ذلك لأهمية تحريرات الخليجي و انتشارها بين المقرئين.
- 3- العمل على بحث لوضع ضوابط و أصول و قواعد ثابتة متفق عليها في الأسلوب الأمثل الذي ينبغي اتباعه في منهج التحريرات، و اعتماد هذه القواعد من قبل الباحثين و المقرئين، للتقليل ما أمكن من الاختلافات الموجودة في الأداء.
- 4- إعادة تحقيق و طباعة كتاب ( الكامل في القراءات العشر و الأربعين الزائدة عليها ) لأبي القاسم الهذلي، و كتاب ( بدائع البرهان على عمدة العرفان ) للإمام الإزميري، أو طباعتهما إن كانا محققين. بطباعة و تحقيق أفضل من الموجود حالياً.
- 5- طباعة كتاب ( النشر في القراءات العشر ) للإمام ابن الجزري بتحقيق جديد لكامل الكتاب.
- 6- جمع تراث الإمام المتولي المؤلف في علم التحريرات خاصة، و طباعته في سلسلة واحدة أو في كتاب واحد.
- 7- زيادة الاهتمام بعلوم اللغة العربية عامّة و بما يتعلق منها بعلم القراءات خاصّة، من قبل طلبة علم القراءات و الباحثين فيه و المقبلين على تحقيق الكتب فيه، لما لذلك من أهمية في المساعدة على فهم نصوص الأوّلين، و لما يحصل من أوهام لمن يشتغل بهذا العلم و قد جهل أساسيات اللغة. ولذلك يجدر بكليات القرآن الكريم و القراءات القرآنية عامّة، تكثيف مفردات المواد الدراسية المتعلقة بعلوم اللغة العربية في المنهاج الدراسي الجامعي، أو حتى جعل تخصص القراءات فرعاً من كليّة اللغة العربية، فلطالما كان ساداتنا القراء و أئمة القراءات علماء في اللغة قبل كونهم مقرئين...

و الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين

## فهرس المراجع و المصادر

- القرآن الكرم.
- الإبارى، أحمد بن شرف، غيث الرحمن على هبة المنان، تحقيق جمال شرف، ط1، (مصر: دار الصحابة، 1425هـ).
- الإزميرى، مصطفى، بدائع البرهان على عمدة العرفان، مخطوط، 1345هـ مكتبة الشيخ كرم راجح، نسخة مصورة.
- الإزميرى، مصطفى، تحرير النشر، تحقيق عبد الله الجار الله و باسم السيد، رسالة ماجستير، كلية القرآن، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 1427هـ).
- الإزميرى، مصطفى، تحرير النشر، تحقيق خالد أبو الجود، ط1، (الرياض: أضواء السلف، 1428هـ).
- الإزميرى، مصطفى، عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن، تحقيق الشيخ أحمد عبد العزيز الزيات و الشيخ محمد جابر، د.ط، (مصر: دار الجندي، د.ت).
- الأنصارى، ابن هشام جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط1، (بيروت: دار الفكر، 1412هـ).
- البرماوى، إياس، إمتاع الفضلاء بتراجم القراء، ط1، (د.م: دار الندوة العالمية، 1421هـ).
- البغدادى، إسماعيل باشا، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، د.ط، (استانبول: وكالة المعارف، 1951).
- ابن بليمة، الحسن، تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع، د.ط، (مصر: دار الصحابة، د.ت).

- الترمسي، محمد محفوظ بن عبد الله، غنية الطلبة بشرح الطيبة، تحقيق عبد الله بن محمد الجار الله، رسالة دكتوراه، كلية القرآن، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 1432هـ).
- الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ط1، (مصر: دار الكتب المصرية، 1998).
- الجرمي، إبراهيم، معجم علوم القرآن، ط1، (د.م: دار القلم، 1422هـ).
- ابن الجزري، أحمد بن محمد بن محمد بن محمد شهاب الدين، شرح طيبة النشر في القراءات العشر ط2، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1420هـ).
- ابن الجزري، محمد بن محمد، طيبة النشر في القراءات العشر، ط1، (دمشق: دار ابن الجزري، 1433 هـ).
- ابن الجزري، محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، ط4، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1432هـ).
- ابن الجزري، محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، ط1، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1431 هـ).
- ابن الجزري، محمد بن محمد، تقريب النشر في القراءات العشر، ط2، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2008).
- ابن الجزري، محمد بن محمد، أجوبة الإمام ابن الجزري على المسائل التبريزية، تحقيق عبد العزيز الزعبي، رسالة ماجستير، كلية القرآن، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 1434هـ).
- الجمزروي، سليمان، الفتح الرحمانى شرح كتر المعاني، تحقيق عبد الرازق موسى، ط1، (الرياض: دار ابن القيم، 1426هـ).
- الحافظ محمد مطيع و أباطة نزار، تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر الهجري، ط1، (د.م: دار الفكر المعاصر، 1406هـ).
- الحافظ، محمد مطيع، شيخ القراء الإمام ابن الجزري، ط1، (دمشق: دار الفكر، 1416هـ).

- ابن خلف، إسماعيل، العنوان في القراءات السبع، ط1، (مصر: دار الصحابة، 1430هـ).
- الخليجي، محمد بن عبد الرحمن، شرح مقرب التحرير، تحقيق خالد أبو الجود و إيهاب فكري، ط1، (القاهرة: المكتبة الإسلامية، 1430هـ).
- الخليجي، محمد بن عبد الرحمن، شرح مقرب التحرير، تحقيق عبد الغفار دروي، ط1، (جدة: دار المنهاج، 1432هـ).
- خليفة، حاجي مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، د.ط، (د.م: دار إحياء التراث العربي، د.ت).
- الداني، أبو عمرو عثمان، جامع البيان في القراءات السبع، د.ط، (القاهرة: دار الحديث، 1427هـ).
- الداني، أبو عمرو عثمان، التيسير في القراءات السبع، تحقيق أوتو برتزل، ط2، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1404هـ).
- دعبس، بشير أحمد، اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداءً، ط1، (مصر: دار الصحابة، 1430هـ).
- الدمياطي، أحمد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق شعبان محمد إسماعيل ط1، (بيروت: عالم الكتب، 1407هـ).
- الدوسري، إبراهيم، الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات، ط1، (الرياض: مكتبة الرشد، 1420هـ).
- الدوسري، إبراهيم، معجم المصطلحات في علمي القراءات و التجويد، ط1، (الرياض: مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، 1425هـ).
- الزبيدي، محمد الحسيني مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار فراج، د.ط، (د.م: دار إحياء التراث العربي، 1413هـ).
- الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط15، (بيروت: دار العلم للملايين، 2002).

- زعلالوي، صلاح الدين، معجم أخطاء الكُتاب، ط1، (دمشق: دار الثقافة و التراث، 1427هـ).
- الزيات، أحمد عبد العزيز، شرح تنقيح فتح الكريم، ط1، (القاهرة: مكتبة المورد، 1434هـ).
- سالم، محمد إبراهيم، فريدة الدهر في تأصيل و جمع القراءات العشر، ط1، (القاهرة: دار البيان العربي، 1424هـ).
- السخاوي، علي بن محمد علم الدين، فتح الوصيد في شرح القصيد، تحقيق مولاي محمد الإدريسي الطاهري، ط1، (د.م: مكتبة الرشد، 1423هـ).
- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، د.ط، (بيروت: دار الجيل، 1412هـ).
- السمنودي، إبراهيم شحاته، جامع الخيرات في تجويد و تحرير أوجه القراءات، د.ط، (الكويت: وزارة الأوقاف الكويتية، 1428هـ).
- سويد، أيمن رشدي، السلاسل الذهبية بالأسانيد النشوية، ط1، (جدة: دار نور المكتبات، 1428هـ).
- سويد، أيمن رشدي، شرح منظومة تلخيص صريح النص، د.ط، (د.م: نسخة حاسوبية، د.ت).
- ابن سوار، أحمد بن علي، المستنير في القراءات العشر و اختيار اليزيدي، د.ط، (مصر: دار الصحابة، 2002).
- الشاطبي، القاسم بن فيره، حوز الأماي ووجه التهاني في القراءات السبع، ط8، (دمشق: دار ابن الجزري، 1434هـ).
- شرف، جمال الدين محمد، تحريات طيبة النشر على ما جاء في عمدة العرفان للإزميري، ط2، (مصر: دار الصحابة، 1425هـ).
- ابن شريح، محمد، الكافي في القراءات السبع، د.ط، (مصر: دار الصحابة، 2004).
- الشنقيطي، الحكني السالم، منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول، رسالة دكتوراة، كلية القرآن، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، 1421هـ).

- الشهرزوري، أبو الكرم المبارك بن الحسن، المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، تحقيق عثمان غزال، د.ط، ( القاهرة: دار الحديث، 1428هـ).
- الصفاقسي، علي بن محمد أبو الحسن، غيث النفع في القراءات السبع، ط1، (بيروت: دار النوادر، 1434هـ).
- الصقلي، ابن الفحام أبو القاسم عبد الرحمن بن عتيق، التجريد لبغية المرید في القراءات السبع، ط1، (مصر: دار الصحابة، 1426هـ).
- الضباع، علي محمد، الإضاءة في بيان أصول القراءة، ط1، (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، 1420هـ).
- الضباع، علي محمد، صريح النص في الكلمات المختلف فيها عن حفص، د.ط، (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1346هـ).
- الضباع، علي محمد، إرشاد المرید إلى مقصود القصید في القراءات السبع، د.ط، (مصر: دار الصحابة، 1427هـ).
- الطبري، أبو معشر، التلخيص في القراءات الثمان، د.ط، (مصر: دار الصحابة، 1428هـ).
- ابن غلبون طاهر، التذكرة في القراءات الثمان، تحقيق أيمن سويد، ط1، (جدة: الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، 1412هـ).
- ابن غلبون، عبد المنعم أبو الطيب، الإرشاد في القراءات عن الأئمة السبعة، مخطوط، 573هـ، إدارة المخطوطات و المكتبات الإسلامية بوزارة الأوقاف الكويتية: 891، نسخة مصورة مرفوعة على موقع شبكة الألوكة الإلكترونية.
- ابن غلبون، عبد المنعم أبو الطيب، الإرشاد في القراءات عن الأئمة السبعة، تحقيق بشير دعبس، ط1، (مصر: دار الصحابة، 1432هـ).
- ابن غلبون، عبد المنعم أبو الطيب، الإرشاد في القراءات عن الأئمة السبعة، تحقيق باسم السيد، رسالة دكتوراه، كلية القرآن، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 1430هـ).

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، ط1، (العراق: طبعة وزارة الثقافة العراقية، 1408هـ).
- الفرفور، محمد عبد اللطيف، أعلام دمشق في القرن الرابع عشر الهجري، ط1، (سوريا: دار الملاح، 1408هـ).
- فكري، إيهاب أحمد، تقريب الطيبة، ط1، (القاهرة: المكتبة الإسلامية، 1427هـ).
- فلاتة، أمين، الاختيار عند القراء مفهومه مراحل وأثره في القراءات، رسالة ماجستير، كلية القرآن، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1421هـ).
- الفيروزآبادي، مجد الدين، القاموس المحيط، د.ط، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1431هـ).
- القاضي، أبو زيد عبد الرحمن بن أبي القاسم، قررة العين في معنى قولهم تسهيل الهمزة بين بين، تحقيق أحمد المقري، مجلة الجامعة الإسلامية، السنة 39، العدد 135، 1427هـ.
- القسطلاني، أبو العباس أحمد بن محمد، لطائف الإشارات لفنون القراءات، ط1، (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1434هـ).
- القيسي، مكي، التبصرة في القراءات السبع، ط1، (مصر: دار الصحابة، 1427هـ).
- الكتاني، عبد الحي، فهرس الفهارس و الأثبات ومعجم المعاجم و المسلسلات، تحقيق إحسان عباس، ط2، (د.م: دار الغرب الإسلامي، 1402هـ).
- كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، د.ط، (د.م: دار إحياء التراث العربي، 1376هـ).
- المتولي، محمد بن أحمد، الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير، مخطوط، 1305هـ، قسم المخطوطات جامعة الملك سعود: 4161، نسخة مصورة مرفوعة على موقع مكتبة المصطفى الإلكترونية
- المتولي، محمد بن أحمد، الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير، تحقيق خالد أبو الجود، ط1، (مصر: دار الصحابة، 1427هـ).
- المدني، عباس بن محمد ابن السيد رضوان، مختصر فتح رب الأرباب بما أهمل في لب اللباب من واجب الأنساب، د.ط، (مصر: مطبعة المعاهد، 1345هـ).

- المرصفي، عبد الفتاح، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، ط1، (القاهرة: دار مجد الإسلام، 2008).
- المزاحي، سلطان، رسالة الشيخ سلطان المزاحي في إجابة عشرين مسألة مشكلة في القراءات طرحت عليه، تحقيق أحمد الزهراني، رسالة ماجستير، كلية القرآن، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 1433هـ).
- المقدسي، أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل، إبراز المعاني من حوز الأمان، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2002).
- المنصوري، علي، تحرير الطرق والروايات، تحقيق خالد أبو الجود، ط1، (مصر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 2011).
- ابن منظور، محمد، لسان العرب، د.ط، (القاهرة: طبعة دار المعارف، 1401هـ).
- المهدي، أحمد أبو العباس، شرح الهداية، تحقيق حازم حيدر، ط1، (الرياض: مكتبة الرشد، 1416هـ).
- ابن مهران، أحمد بن الحسين، الغاية في القراءات العشر واختيار أبي حاتم السجستاني، تحقيق صبغة الله محمد شفيع رسول، رسالة ماجستير، كلية القرآن، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 1406هـ).
- موسى، عبد الرازق، تأملات حول تحرير العلماء للقراءات المتواترة، ط1، (دم: مطابع الرشيد، 1413هـ).
- نجيب، محمد بن أحمد سعيد، منهج العلامة الإزميري في تحرياته من خلال كتابه بدائع البرهان، رسالة ماجستير، كلية القرآن، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 1434هـ).
- النويري، أبو القاسم محمد بن محمد بن محمد بن علي، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ).

- الهذلي، أبو القاسم يوسف بن علي، الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، ط1، (د.م: مؤسسة سما، 1428هـ).
- الهمداني، أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن العطار، غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، تحقيق أشرف طلعت، ط1، (مصر: مكتبة التوعية الإسلامية، 1427هـ).
- الهندي، علاء الدين المتقي، كثر العمال، ط5، (بيروت: دار الرسالة، 1401هـ).
- وجددي، محمد فريد، دائرة معارف القرن العشرين، ط2، (د.م: دار الفكر، د.ت)
- الروابط الالكترونية:

تحقيق اسم كتاب (تمرين الطلبة البررة الخيرة في وجوه قراءات الأئمة العشرة): -

[vb.tafsir.net/tafsir41364/#.VZfAjPIViko](http://vb.tafsir.net/tafsir41364/#.VZfAjPIViko)

- مكان وجود نسخة كتاب (الفوز العظيم على متن فتح الكريم):

[www.alukah.net/library/0/72624/](http://www.alukah.net/library/0/72624/)

- ترجمة الشيخ محمد إبراهيم محمد سالم:

[shamela.ws/index.php/author/2488](http://shamela.ws/index.php/author/2488)

- ملحق النشر:

[vb.tafsir.net/tafsir6864/#.ViyUBn6rTIU](http://vb.tafsir.net/tafsir6864/#.ViyUBn6rTIU)